سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٥ مارس ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أباديير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- مناقشة عن التغيير.. صفى الدين أبو العز، إبراهيم زكى قناوى، السيد جاب الله	٢
عبد الناصر.. لماذا القانون ١١٩؟	١٤
٢- استمرار المناقشة عن التغيير.. حافظ غانم، عبد العزيز حجازى	١٥
عبد الناصر.. حدود الجهاز السياسى والجهاز التنفيذى	٢٣
٣- استمرار المناقشة عن التغيير.. كمال هنرى أباديير	٢٣
٤- عبد الناصر.. لماذا لم يكن يكلم الشعب الفترة الماضية؟	
بعد ٩ يونيه ما حدث لم يكن سهلا!	
أولا: معركة القوات المسلحة فى الداخل يوم ٦/١١، وكيف كان صعب عليه أن يكسبها.	٢٤

الموضوع	الصفحة
ثانيا: كان هناك اعتراض على تقوية الاتحاد الاشتراكى	٢٦
بعد النكسة حدث تغيير بالنسبة للقوات المسلحة، والمخابرات.. الخ	٢٧
٥- عبد العزيز كامل.. ما يمكن أن يتناوله عبد الناصر فى خطابه.. ملامح التغيير	٢٨
٦- عبد الناصر.. تطور موضوع المعتقلات منذ ١٩٦٤، والموقف من الإخوان المسلمين والشيوعيين	٣٦
٧- عبد العزيز حجازى.. عن التغيير، والخلط فى المفاهيم الاشتراكية	٣٨
٨- عبد الناصر.. كيفية وضع خطة لتحقيق أهداف الاصلاح الحكومى ثم تنفذ	٤٥
٩- التغيير، حجمه ومشاكله وإنطلاقه.. كمال رفت، عزيز صدقى	٤٧ - ٦٧

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٣/٢٥

مناقشة خطة العمل السياسى للمرحلة المقبلة.

مناقشة آخر تطورات الموقف على ضفتى نهر الأردن، وعمليات المقاومة المستمرة ضد اسرائيل.

يرأس السيد حسين الشافعى لجنة تجميع مقترحات الوزراء؛ والتى ستقوم بتجميع المقترحات التى يثيرها السادة الوزراء فى اجتماعات المجلس، ثم تقوم بإعداد بعض الدراسات والأبحاث وبرنامج لتنفيذ هذه المقترحات.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٥ مارس ١٩٦٨

عبد الناصر: هو تعليقا على الاجراء اللى قال عليه ثروت إمبارح – الخاص بلم الناس – وأنا بدى ألفت النظر الى إن الناس بيتكونوا من ٣ أنواع..

فيه عنصر موالى للثورة: ومهما حصل فهو موالى للثورة.

وفيه عنصر مضاد للثورة: ومهما حصل فهو مضاد للثورة.

وبين العنصرين دول فيه عادة العنصر اللى هو السلبى، ودا اللى يجب إن احنا نحاول نكسبه وأعداؤنا بيحاولوا يكسبوه.

طبعا إذا جمعنا الـ ٣ عناصر دول مع بعض وقعدنا نتكلم معاهم، فالعنصر المضاد للثورة بيهدف دائما الى تصفية الثورة. العنصر السلبى، ممكن يقول أى كلام بيبقى كلام يعنى شوارع أكثر منه كلام علمى يعنى. فإحنا العناصر الفعالة الموالية للثورة قد تنتقد أنا مش بقول إنها متنتقدش. الناس اللى هم يساندوا الثورة، هى دى العناصر اللى احنا إذا أردنا إن احنا نأخذ الرأى بنأخذ رأيها فى حالة كلامها، أما إذا أخذنا كل الناس عمال على بطال زى ماقلت إمبارح بيحصل طبعا..

عكاشة: إذا فهم كلامى.

عبد الناصر: أنا فهمت كده.

عكاشة: أنا عبرت تعبير مش سليم! لكن أنا قلت: الناس الموالين للثورة.. المؤمنين بالميثاق، أما الغير مؤمنين بالميثاق مالهمش حرية معانا يعنى ميصحش.

عبد الناصر: أنا فهمت إنك خدت كلام الوزارة كلها.

عكاشة: لا.. يافندم أنا آسف إذا كان التعبير بتاعى أسئ فهمه.

عبد الناصر: اتفضل.

أبو العز: هل لو سمحت سيادتك أواصل الكلام فى الموضوع بتاع إمبارح.

عبد الناصر: آه.

أبو العز: والله يافندم لو سمحت، أنا لى إن فى أول كلامى لابد من الإشارة الى ٣ نقط أساسية حول سلطة التغيير..

النقطة الأولى: ليكن مفهوما من البداية إن التغيير من أجل تطوير نظم وأساليب الحكم فى هذا المجتمع؛ لابد أن يكون عملا ديناميكيا مستمرا ومتسقا مع الخطوط العريضة التى يسير فيها الوطن. ومن هنا لا يجب النظر الى عملية التغيير على أنها اجراء وقتى استلزمته ظروف معينة، بل هى عملية متجددة ومستمرة تستلزم وضع إطارات عامة ومفاهيم واضحة للمقصود من التغيير.

وليكن مفهوما أيضا لدى الجماهير، أن عملية التغيير لا يمكن أن تكون فى صورة طفرة فجائية قد تؤدى الى إحداث تدمير ولا تسفر عن أى بناء، بل يجب أن تكون عملية تدريجية ومن المهم أن تستمر هذه العملية.

النقطة الثانية: أن التغيير لابد – كما قال السيد الدكتور حلمى مراد – لابد أن يكون هادفا ومرتبطا بظروف الوضع الراهن الناجم عن العدوان، بحيث لا يؤثر – وهذا مهم للغاية – فى جبهة الصمود المتقدمة على ضفة القناة، وبحيث يستلزم فى المقام الأول دعم هذه الجبهة بكيان داخلى صلب ومتماسك، كل امكانياته وكل طاقاته معبأة من أجل إزالة أثار العدوان.

ولهذا لابد أن يوضع المخطط المتكامل بكافة عناصره.. السيكولوجية والاقتصادية والإعلامية والسياسية.. الى آخره فى كافة المجالات، والذى من شأنه أن يكرس كافة الامكانات المتاحة فى هذا الاتجاه القومى بالدرجة الأولى.

النقطة الثالثة: إن طبيعة مرحلة التحول الاشتراكى، تحتاج فى حد ذاتها الى تغيير.. تغيير مستمر ومتجدد يبعث الحيوية والقوة والإيمان بحتمية الحل الاشتراكى لدى الجماهير. والذى حدث من مطالبة الجماهير بالتغيير، ما كان فى الواقع إلا استجابة لما نادى به القائد فى ٢٣ يوليو، وهو فى رأيى أيضا يعبر عن ظاهرة صحية كما يعد نتيجة طبيعية لمرحلة التطور فى إطار التحول الاشتراكى الذى نسير فيه، وخصوصا بعد أن تأكدت أوضاع قوى الشعب وعززت فى إطار التنظيم السياسى، الذى قطعا هو تجسيد لآمال هذه الأمة ويمثل عماد وضمان المستقبل بالنسبة لها.

هذه النقاط الثلاث تقودنا إذاً الى تقرير حقيقة واقعة أشار إليها السيد الوزير الدكتور حلمى مراد، وهى: إن تحالف قوى الشعب العامل المتمثل فى كيان الاتحاد الاشتراكى؛ يمثل فى الحقيقة المحور الذى يجب أن يدور حوله التغيير بقصد بعث الفاعلية

فى هذا الكيان. ولو كان الاتحاد الاشتراكى قد أدى دوره بكفاءة وفاعلية بالدرجة التى كانت منتظرة ومتوقعة منه، لما أتيحت فرصة لأية عناصر من عناصر الثورة المضادة بأن تطل برؤوسها، ولما أتيحت الفرصة أيضا أمام أى منحرف لكى ينحرف!

التنظيم السياسى إذاً عندما يعزز، فهو يصبح بهذا التعزيز الضمان الكافى الذى لا مناص من أن يحول دائما دون ظهور عناصر الثورة المضادة، بل كشفها وحصرها أولا بأول، يحول دون أى انحراف أو بعد عن الأخذ بالنقاء الثورى، يحول دون أى احتمالات لظهور أى مركز من مراكز القوى؛ طالما إن مصدر القوة والسلطة فى يد هذا التنظيم القائد.

كما إنه بالإضافة الى هذه النقاط الأساسية، يكفل أيضا حماية المكاسب الاشتراكية التى حققتها جماهير الشعب العامل. إذا كان التنظيم السياسى قد تراخى فى أداء دوره، فقد آن الأوان إذاً لأن يشمله الجزء الأكبر من خطة التغيير، بقصد تحقيق الآتى:

أولا: وهذه النقطة أشار إليها أيضا الدكتور حلمى مراد، استكمال التنظيم السياسى بكافة مستوياته من المؤتمر الى اللجنة المركزية الى اللجنة التنفيذية. وحبذا لو تم هذا بطريق الانتخاب تجاوبا مع مطالبة الجماهير بالديمقراطية، هذا وإن كان الأخذ بمبدأ الاختيار قد ساعد فى المرحلة الماضية على إبراز كثير من القيادات الشابة المؤمنة، كما ساعد فى نفس الوقت على تعرية وكشف بعض العناصر الأخرى السلبية أو المنحرفة، التى كشفت لها هذه السلبية والانحراف عندما مارست العمل الجماهيرى بشكل واضح.

وأرى بعد أن تأكدت وتدعمت قوى الشعب، أن الانتخاب سيسفر قطعا – كما ذكر سيادة الرئيس الآن – عن انتقاء بعض العناصر والمؤازرة للثورة، وفى نفس الوقت قد يسفر عن دخول بعض العناصر الأخرى المضادة، ولكن إذا كان التنظيم فعالا – وهذه أكررها مرة أخرى – فلابد أن يؤدى دوره فى كشف هذه العناصر الغير مؤمنة والغير ثورية وحصرها أولا بأول.

كون الاتحاد الاشتراكى يجب أن ينال حظا كبيرا من مخطط التغيير، هيؤدى أيضا الى نتيجة ثانية أو يجب أن يتمثل فى مظهر ثان، وهو ضرورة المزج بين العمل السياسى والعمل التنفيذى مزجا عضويا قوامه مشاركة الجهاز التنفيذى فى كافة مستويات العمل السياسى. ويجب من البداية أن يؤدى الوزراء بالذات القادة، دورهم فى العمل السياسى، وذلك بالنزول الى القواعد الجماهيرية فى الريف والمدن على حد سواء، واستشعار وتلمس كل مشكلاتها دون أى انتظار أو توقع متقوقع لتصعيد هذه المشكلات إليه.

ثالثا: لابد أن يحدث تغيير فى نظرة الجماهير الى أمانة الاتحاد الاشتراكى بأنها تمثل قيادة التنظيم، وهذا المفهوم الخاطئ حقيقة بتعتقده الكثرة العظمى من الجماهير، وحبذا لو استطعنا البحث عن مضمون جديد لعمل هذه الأمانة يزدها ارتباطا باللجنة المركزية التى ستنبثق عن المؤتمر.

النقطة الرابعة: لابد من تنسيق جهود أجهزة الإدارة من أجل خدمة القرية التى تعد فى رأيى أهم المواقع الجماهيرية فى جمهوريتنا. إذا كان هنالك مكتب تنفيذى فى كل قرية، فعمله السياسى قطعا لابد أن يصبح عملا عاجزا وجهدا ضائعا طالما أن جماهير الفلاحين تئن وتضج بالشكوى مثلا من الجمعيات التعاونية. ولهذا آن الأوان لإيجاد حلول سريعة وحاسمة لوضعية هذه الجمعيات حتى تكون موضع ثقة الجماهير، ورغم مايكتنف هذا الموضوع بالذات من صعوبات. إلا أن نقطة البدء إنما تتمثل فى ضرورة مراجعة المهيمنين على هذه الجمعيات وإعادة تقييمهم، إذا بعضهم ليسوا من الفلاحين إلا إسما وليس واقعا وفعلا.

النقطة الخامسة: إنه لا شك فى أن تمثيل العمال فى مجالس إدارات الشركات والمؤسسات، من المكاسب الهامة التى تحققت لهذه القوة من قوى الشعب بعد أن تأكد وضعها فى التحالف الجماهيرى. وإن كان هنالك من العمال من هم ليسوا على المستوى الذى تطلبه الإدارة، فهذا يرجع الى تقصير من الإدارة ذاتها، والى تراخى فى التنظيم السياسى الذى لم يعدهم الإعداد الكامل لممارسة هذا العمل.

بهذه المناسبة أيضا حاولت بعض عناصر الثورة المضادة، استغلال خطاب السيد الرئيس فى حلوان لإحداث نوع من الانقسام بين الطلبة والعمال؛ ولهذا أرجو أن يتضمن بيان السيد الرئيس إشارة الى أن الطلبة ماهم إلا أبناء قوى الشعب العاملة بكافة فئاتها، وأنهم بمثابة تجميع مترابط يؤكد تحالف قوى الشعب العامل بكل فئاته.

النقطة السادسة: إن الكلام عن الفلاحين والعمال لابد أن ينقلنا أيضا – كما ذكر السيد الدكتور حلمى مراد – الى ضرورة تعريف العامل والفلاح بمفهوم جديد أكثر تحديدا من التعريف اللى استقر عليه فى سنة ٦٢؛ بحيث يتماشى هذا التعريف مع ظروف المرحلة الحالية التى نواجهها.

نقطة أخرى: لابد أن يسفر استكمال التنظيم السياسى، وزيادة فعاليته بحيث يصبح هو السلطة الشعبية السياسية القوية؛ لابد أن يسفر هذا عن إفساح المجال عن حرية الرأى والتعبير داخل إطار الاتحاد الاشتراكى.

الحرية التى تطالب بها الجماهير، قطعا لن يكفلها إلا التنظيم السياسى القادر الفعال، والذى يستطيع الاستجابة العملية والسريعة لمطالب الجماهير.

ولهذا أيضا – لو سمح لى سيادة الرئيس – أرجو أن يتضمن البيان إشارة الى الحرية السياسية بالمفهوم الذى ورد فى الميثاق، وهو كون الحرية الاجتماعية بالدرجة الأولى ضمانه من أهم الضمانات اللازمة للحرية السياسية.

فيما يتعلق بشئون الشباب، وهو المجال الذى كلفت به دون إدراك فى أى تفصيلات، فى رأيى أن حالة التمزق التى أشار إليها الرئيس والتى توصل إليها الشباب فى الوقت الحالى، تستدعى اتخاذ مجموعة من الاجراءات السريعة..

أولها: ضرورة أن يكون العمل فى مجال الشباب، قائما بالدرجة الأولى على التكوين السياسى والعقائدى والروحى والنفسى والثقافى لجمهرة الشباب، وما الرياضة وغيرها من تنمية البدن ماهى إلا وسائل وأدوات تساعد على خلق المواطن المؤمن بثورته وبحتمية استمرار هذه الثورة.

ثانيا: لابد من أن يكون هنالك أرضية عقائدية أو أساسا عقائديا ضروريا يؤمن به الشباب، يتمثل بالإيمان بالاشتراكية والإيمان بالقضايا القومية والمصيرية، والإيمان بحتمية الوحدة العربية، والإيمان بطاقة الجماهير على دفع عجلة هذه الثورة. ولكن لابد أن تكون درجة الشحن والتعبئة التى يعبأ بها الشباب لبلوغ هذه الغاية، لابد أن تكون متماشية مع احتياجات كل مرحلة من مراحل التطور؛ فلا يحدث مثلا إفراط فى الشحن وفى التعبئة فى وقت يكون فيه العمل ليس فيه حاجة الى مثل هذا الإفراط، ولا يحدث تفريط أو تهاون فى الأوقات التى تواجه الشباب فيها مسؤوليات جسام. ولهذا أعتقد أن الأوان قد آن لإعداد جيل من القادة يحسن تدريبهم لمواجه هذا الشباب.

كذلك وسيلة ثالثة: إنه لابد من تنسيق العلاقة بين منظمة الشباب وبين وزارة الشباب، وحبذا لو وجدنا وسيلة لعمل مخطط كامل للشباب مركزى، خصوصا وأننا نجد أن هناك هيئات عديدة بتشرف على الشباب بينها.. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. وأقول هذا الكلام لأن المنظمة – منظمة الشباب – فى حاجة الى أن تستعيد جماهير الشباب ثقتها فى هذا الوجود، وأنها فى حاجة أيضا الى إعادة تقييم كافة العناصر التى احتوتها.

وهل ياترى من الأوفق فى هذه المرحلة أن توسع قاعدة المنظمة لتشمل مجموع طلاب الجامعة – وأنا باتكلم عن الجامعة بالذات – المؤمنين بأسسنا العقائدية، أم يقتصر هذا على قلة متميزة تسلك مسلكا متعاليا، وتعمل منغلقة على نفسها؟! أطرح هذا التساؤل وأرى أن الإجابة عليه تحتاج قطعا الى دراسة، وقد بدأت فعلا هذه الدراسة مع السيد وزير

التعليم العالى، وأعتقد أنها سوف تثمر عن وضع الخطوط العريضة للعلاقة المنسقة بين كافة الجهات والهيئات المشرفة على الشباب.

نقطه أخرى أشير إليها فى ختام حديثى، حبذا لو استطاع السيد الرئيس أن يشرح لنا جانبا من الأحداث التى حدثت فى الأردن أخيرا.

وشكرا.

عبد الناصر: معلوماتى زى معلومات! (ضحك) ماعنديش معلومات أكتر من اللى طلعت فى الجرايد.

أبو العز: يعنى أبعاد العملية هل كانت تأديبية؟

عبد الناصر: لا.. الفريق فوزى كان عنده علم عن العملية قبلها بالليل – يعنى يوم الأربع – بعدما مشينا من هنا اتصل بى بالليل وبلغنى؛ إن هيحصل بكره كذا.. كذا.. كذا.. كذا الغرض هو ضرب الفدائيين. وأظن بلغوا الأردن فى نفس الليلة والروس أيضا بلغوه هو ده كان نوع من التأكيد.

بس كان تقدير الروس إن العملية أوسع من كده، والغرض منها الفصل بين الأردن وسوريا. وتانى يوم الصبح صحانى (ضحك) وقال لى: إن الكلام بتاع بالليل حصل ولكن العملية بقية المعلومات كلها هى زى الجرايد.

يعنى برضه الحاجة اللى أحب أقولها: إن معلومات.. إن الجيش الأردنى فى الأول ماتصداش، اللى تصدى هم الفدائيين فى هذه النقطة! لكن بعد كده الجيش الأردنى دخل معركة متأخرة. وبعدين الفدائيين كان عندهم خبر، والشخص المطلوب اللى هو كان القبض عليه أساسا هو قائد منظمة الفتح كان عنده خبر، وكان موجود فى كرامة ومشى ونظم العملية بالنسبة للمواجهة.. دى العملية.

الحقيقية أنا إمبارح ماتكلمتش عن الموضوع، وماعنديش معلومات أكتر من المعلومات اللى طلعت فى الصحف.

أيوه. مين جاهز؟

قناوى: أنا عاوز أقول كلمة واحدة عن الشباب يعنى.

عبد الناصر: اتفضل.

قناوى: الجماهير الحقيقة عندها حماس وبيقولوا : إحنا فى زمن حرب لكن مبنطلبش منكم حاجة، إحنا عاوزيين نعمل عمل. من ضمن الحاجات اللى بيقولوها: إن احنا مثلا فى المقاومة الشعبية.. المقاومة الشعبية الأولية عبارة عن تدريب بسيط جدا مابيشفيش غليلهم، فى الواقع هو كل واحد منهم عنده حماس وعاوز يعمل عمل للدولة.

بنقول: إن الأعداء على الباب وإحنا مبنعملش حاجة.. التدريب بسيط. وإحنا كنا فى السد العالى دربنا عدد كبير حوالى ١٥٠٠، وبعد أن دربنا الـ ١٥٠٠ دول إزاء طلبات الجماهير وطلب الناس، طلبوا تدريب أرقى من التدريب الأولى، ده فعلا.. ده فعلا ودربنا حوالى ٤٠٠. ومن الحاجات اللى تخلى الجماهير تشعر إن فيه عمل وفيه دفع والدولة واخده بالها منامتش.. الدولة منامتش، لازم نخلى الجماهير تدرب تدريب راقى مش تدريب عادى أولى وأكبر عدد ممكن.

يعنى فى وقت من الأوقات طلب من جميع الموظفين وجميع العاملين تدريب راقى. طبعا امكانيات الدولة ماتسمحش بهذا، إنما لما نثبت للناس إن احنا بندربهم ويشعروا إنهم فعلا التدريب ده له تأثير قوى وإنهم هينفعوا بلدهم؛ دى بتديهم فكرة وبتديهم روح كويسة وراضية إنهم بيعملوا حاجة لبلدهم. ودى مسألة مش صغيرة، نقدر إحنا نقول لهم: إن الدولة عاوزة توجيه وتدريب فى نواحى كثيرة من ضمنها التدريب الشعبى ده، ودى حاجة من أهم ما يمكن.. تدريب المقاومة الشعبية.

والناس يتحرقون شوقا إنهم يتدربوا تدريب شعبى كويس، والمقاومة الشعبية تكون جيدة لدرجة إنهم بيقولوا: مابنتدربش أو وقف التدريب، وبعدين يجيبوا لنا سينيمات جنسية وسينيمات علشان يلهونا.. ودا كلام واقعى مهما حصل يعنى طبعا لها مجال آخر.

عبد الناصر: لها جلسة أخرى. (ضحك)

قناوى: هذا كلام حصل، بعد كده روح الاستعلاء عن بقية الشباب الآخرين ودى حاجة ملحوظة.

وأنا بعتقد إنهم يحفظوا بعض المصطلحات إحنا من الفلاحين مبنعرفش إحنا عاوزين نفهم بنعمل إيه؟ بنقاوم إزاى؟ نشتغل إزاى؟ فهم عندهم بيستعملوا بعض المصطلحات دى ويستعلوا على غيرهم؛ بحيث إن ده بيخلى الشباب التانى يقول: يعنى هو إحنا ناس مش مهتمين إحنا بس وطنيين بنحب البلد وعاوزين نعمل حاجة للبلد.

ففى الواقع دى حاجة من الحاجات اللى بتأثر فى الجماهير.

شكرا.

عبد الناصر: هو بالنسبة لمنظمة الشباب إذا سمحتوا لى إحنا بنقيم المرحلة اللى فاتت كلها، وقبل ماناخد أى رأى لازم نشوف إيه اللى حصل؟ إن كان ماشى عملية الأعداد والكم والكيف ومش فاهم إيه وكان فيه كلام كتير، وبعدين مظهرش ليها فاعلية! وبعدين بعض الناس اللى فى المنظمة اللى انقلبوا وأصبحوا عناصر مضادة! فالعملية عاوزة تقييم كامل وبعدين المنظمة كانت مستقلة استقلال كامل.

اتفضل.

جاب الله: الحقيقة مواضيع طرقها معظم الزملاء ولكن أود أن أتناولها من بعض الجوانب الأخرى، هو فى الواقع فى تصورى أن الخطاب موجه لجماهير الشعب، فلابد أن يعالج مافى نفس الناس وما يتطاير على الألسنة فى هذه الفترة الأخيرة فى ظل الأحداث اللى جرت.

فالكلمات حول الديمقراطية وحول الحرية وما يتفرع عنهما موجودة، وبعدين تعليقات حول الأحداث اللى جرت واللى أسفرت عنها النكسة أو ظروف المحاكمات اللى بتجرى، وتساؤلات الناس عن إيه الضمان إن متظهرش مثل هذه العيوب مرة ثانية؟

وفى تصورى إن الأخوة اللى سبقونى مسوا النقطة الرئيسية وهى التنظيم السياسى، وفى اعتقادى إنه المدخل الرئيسى وقد يكون الأول والوحيد والأساسى بالنسبة لأى تغيير عاوزين نحدثه فى المرحلة القادمة. ويمكن يكون هو العلاج لكثير جدا من الأمور التى تتم، والتى يجب أن نمارسها من طلاب، والحرية ممكن أن نحسها من خلاله والأمن والضمان ممكن أن يتم أيضا من خلاله، إلا إنه التنظيم فى الفترة الماضية كان فيه أمور كتيرة برضه تحدث عنها الزملاء.

النقطة الأساسية: وهى بناء التنظيم بأسلوب ديمقراطى، وده اتكلموا فيه وأنا معاهم فى هذا؛ لأن الناس الى الآن غير مقتنعة. قد تكون هذه الوسيلة بتسفر عن إننا منحصلش على كل العناصر الطيبة، إنما هنستطيع إن احنا نحصل على أغلبية من هذه العناصر ممكن إن هى تصل، وممكن أيضا إننا نضع بعض الضمانات اللى تمكنا عن الطريق الديمقراطى – اللى هو الانتخاب – الى العناصر الطيبة عن طريق الانتخاب.

الأمر الآخر هو ضرورة التنظيم، لأنه فى الواقع لأننا مرينا بمراحل عديدة وفى كل مرحلة بنقف عند مستوى معين من المستويات للتنظيم؛ ولذلك محسناش بصلة العضوية بين كل قيادات التنظيم من أعلى قمتها الى أدنى درجاتها. يعنى أنا متصور إن اللجنة القاعدية اللى على مستوى القرية، مالم تحس إنها تتصل اتصال سريع وعضوى بأعلى قمة من قمم العمل السياسى وهذه الصلة قائمة ودائمة، بتحس أنها فى حالة ضياع ومش قادرة إن هى تقنع الجماهير.

والجماهير مبتقولش أنها تشترك، ولكن بتحس إن صوتها مسموع وبتصب فى أعلى قمة، وأعلى قمة ينتهى اليها وتفرغ اليها قراراتها عشان تصل مرة تانية بالجماهير.

الحاجة التانية.. النقطة الرئيسية: إنه موقع التنظيم السياسى من السلطة لم يتحدد قط فى الفترات الماضية على أى مستوى من المستويات، لا على مستوى الدولة ولا على مستوى الأقاليم، ولا على مستوى الشركات والمؤسسات. بل تعرض البعض للضياع والتشكيك فى فترة من الفترات، هل هو يريد أن يمارس السلطة؟ قطعا أنا فى تصورى التنظيم السياسى لابد أن يملك السلطة ولا يمارسها، إنما هو يملك بس يعنى المعنى اللى السيد الرئيس أشار إليه من وجودنا كوزراء خارجين من التنظيم السياسى، وأهلنا عملنا السياسى لنصل الى هنا؛ بيدينا انفتاح الى المستقبل يتولى فيه التنظيم السياسى مهمة معينه فى التنظيم للمستقبل، وفى وجوده الكامل فى حياتنا السياسية وحياتنا العامة بكل هذه الصور. فلابد أن يتحدد موقفه بوضوح، بحيث لا يكون أبدا محل شك فى أى موقع قد يقال: إنه لابد من أجل هذا أن يصل الى درجة من الكفاءة تؤهله إنه يتخذ هذا الدور.

إنما تصورى إن الكفاءة لم تولد مع التنظيم، ولابد أن تتم من خلال الممارسة؛ فلتوجد هذه الممارسة ثم من خلال هذه الممارسة يمكن أن يكّون التجربة وتكّون الكفاءة اللى توصله. إنما إذا كان يفضل محجوب عن إنه يمارس هذا الوجود فلن تتكون له هذه الكفاءة؛ لأنه مدخلش تجربة الخطأ والصواب وتجربة الممارسة ومحاكاة العمل، اللى بتسفر عن امكانياته واللى بتخرج لغاية النهارده القيادات اللى مبتمارسش المسئولية كاملة اللى تدينا فرصة الحكم عليها. ومن هنا بتتباين الأحداث حين تدهمنا أن بعض القيادات مش فى مستوى المواقف اللى بتطرأ، فبنضطر أننا نتفاجئ بهذه المواقف.

إنما حين تمارس المسئولية وتلتحم التحام كامل مع المسئولية ومع الواجبات الملقاة عليها، بنقدر نكتشف فعلا الصلابة من مواقع نضالية، ومن مواقع بتدينا التصور الصحيح السليم.

الموضوع التانى: وهو الخاص بالحرية، والواقع البعض تحدث عن الحرية وماعتقدش إن فيه اختلاف من اللى حدده الميثاق. من ناحية الحرية، الكلام كله كان منصب فى الفترة اللى فاتت على بعض الجوانب سواء كانت اعتقال أو حبس أو خلافه؛ نتيجه لقانون يعلق عليه كل الخطايا النهارده. والواقع دى عملية حطتنا كلجنة فى مجلس الأمة فى مأزق، لدرجة إنى وقفت وقلت: إن القانون مش هو اللى هيصلح كل حاجة.. وده اعتقادى.

هذا القانون ١١٩، أنا مؤمن تماما بحاجة وهى إن قوى الشعب بينها وبين بعض تناقضات غير عدائية بيتصدى لها القوانين العادية وتحكمها القوانين العادية. القوة المضادة، لا يمكن إطلاقا التصور أن نواجهها بالقوانين العادية، وتحكمها القوانين العادية؛ وإنما لابد ان نواحهها بموقف استثنائى وقوانين استثنائية.

ولذالك فى رأيى، لابد من قانون بيدينا وبيدى للسلطة الحركة السريعة لمواجهة هؤلاء الناس اللى بيشتغلوا فى الظلام، والغير مؤمنين والمتناقضين طبقيا، إنما مين هم بقى دول؟ لأنى لما بحط القانون فى صيغة التعميم بيساء بيه، قطاعات كبيرة جدا من الناس بيروا بينهم وبين أنفسهم أنهم ليسوا من القوى المضادة، بحيث يواجهوا إنهم القانون المفروض إنه بيردع هذه القوى المضادة.

فى الواقع إحنا جاهدنا فى اللجنة، إن احنا نصل لتحديد دقيق نصل بيه الى تحديد من هى القوى اللى توجه اليها هذا الاجراء الوقائى لأمن الثورة وأمن المجتمع. إنما فى أعمال اللجنة التحضيرية القديمة، وجدت إن كان فيه اتجاه الى وجود لجنة حماية الثورة، ممكن إن اللجنة على أعلى مستوى سياسى تعطى ضمانات وتعطى سلطات، وتستطيع إنها تحدد هذا التحديد اللى الفئات المعينة؛ بحيث إن احنا عارفينهم ويمكن أن يدخلوا أو يدخلوا فى فئات أخرى على مر الظروف والأحداث، بحيث إن احنا نواجه فعلا القوى المضادة اللى ممكن أن ينطبق عليها هذا القانون.

إنما إحنا بعد المشروع اللى عملته، بعض الناس بعتولى جوابات يقولوا: ده إنتو كل اللى عملتوه إنكم قننتوا الاعتقال! كل اللى عملتوه إنكم أنتم إديتم الدولة الحق إنى أفضل مهدد بإنى اعتقل لمدة ٦ أشهر مدى حياتى لأنى سبق إنى اتخذ معايا اجراء. لأنه فى فترة السلطة وبعض أجهزة السلطة اللى كانت بتدى تحريات النهارده محل شك أو محل ريبة، كانت تعطيه من بيانات عن بعض الأشخاص، وبيحسوا بعض الناس إنهم كانوا مظلومين فيما ورد عنهم من كلام، فليه تعتبرونا من القوه المضادة وتوجهوا إلينا هذا القانون، اللى بنعتبره سيف مسلط؟!

الواقع دى كلها جوانب حول القانون، إنما بصفة عامة إنه فى طبيعة مجتمعنا لا يمكن إطلاقا إن احنا نتغافل عن إن فيه قوة مضادة، ولا يمكن أن أتعامل معها بقوانين عادية، لابد أن أواجهها وأمنح السلطة قدرا من حرية الحركة والتصدى، فضلا عما يحدثه – زى ما قلت سيادتك تماما – هذا القانون من رهبة فى النفس وتردد فى إنه يتخذ الموقف الايجابى طالما إنه عارف إن فيه سرعة فى المواجهة.

الناحية التانية فى هذا المجال هى النقابات: أنا مع الذين نادوا بضرورة الاستمرار فى عملية تكوين نقابات؛ لأنها تكاد تكون متخلفة تماما ولابد أن نستمر فى استكمال

انتخابات النقابات. الأعداد كبيرة النهارده وتتولى مسئولية النقابات أعداد مختلفة، ويعتبروا فى تصورى من القوى المعرقلة للنمو والنشاط السياسى فى جانب العمال، ويدخلونا فى صراعات عديدة. إنما من الممكن فى التجربه اللى تمت فى البحيرة، إننا نجرى انتخابات النهارده، واعتقادى أنها تسفر عن وصول الى مقاعد المسئولية النقابية ناس كويسة وعناصر طيبة ويمكن الاعتماد عليها فى هذا المجال. وده يمكن أمل من اللى سمعته فى لقائى مع العمال فى الفترة الماضية، وإحنا بنختبر إنه هو اللى يتفاعل فى نفوس هؤلاء الناس.

عملية الصحافة: أنا فى الواقع مقتنع أن صحافة المقال ١٠٠٪ فيها حرية، الواحد بيقرأ فيها الطليعة وبعض المجلات الرأى والجرائد والصحف وبيتكتب من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، إنما الناس.. إنما الناس بتتكلم على الخبر هو اللى بيحجب فى بعض الأحيان عن إنه بيطلع للناس، ثم تتلقف هذا الخبر فى صورة إذاعة أجنبية أو فى صحيفة من الصحف العربية اللى يتباع فى الأسواق، فبيحصل تناقض إنه يمسك جريدة عربية ناشره خبر عندى وأنا مش عارف أقراه فى صحافتى! فطالما إن هذا الخبر مباح أن يذاع فى الخارج أو صحيفة أجنبية مافيش مبرر إنى أسيبه للإشاعة، ويحسن إنه بيتنشر عندى علشان ميحصلش هذه البلبلة، وأترك الناس تفضل فى شك مما ينشر عندى، ويفضلوا فى بحث عن الأخبار من مصادر غير أمينه لإعطائهم هذه الأخبار.. ده بالنسبة للصحافة.

ورد فى الواقع كلام عن القضاء ومجلس الدولة، وفى الواقع نحن لم نتطرق لهذا الموضوع من الناحية السياسية مطلقا، بمنتهى الصراحة وإحنا فى لجنة الحريات عاوزين نعرض تظلمات هؤلاء الناس. طيب القاضى قدامه دليل حين يكون هناك اتهام فبيوزن الدليل إنما هنا مافيش دليل، ده هنا فيه مجرد شك أو ظن حول واحد إن هو خطر على أمن المجتمع، فأعطى للقاضى تقدير لهذا الشك وأهميته، فلابد هذا القاضى يكون من الوعى ومن الحرص على سلامة هذه الثورة والإيمان بمبادئها، بالدرجة اللى بتدفعه إنه يتخذ القرار المؤمن لخطوة الثورة.

هذه الخطوة إحنا مخطيناش الى الآن فى مجال القضاة أو فى مجال مجلس الدولة، ولا يمكن إن احنا نستنى يعنى لابد أن نطرق هذا المجال ونبدأ نكون الطليعة من رجال القضاء اللى تحمى هذه المبادئ فى أحكامها وفى قراراتها وفى قضائها؛ بحيث إن مرفق القضاء لا يمكن أن يكون مصدر تخوف إننا نلجأ إليه فى شئ، وإنما لازم يكون مصدر أمن للثورة مش بس مصدر أمن للأفراد، بل مصدر أمن لهذه المبادئ. أيضا مش

بس بيحمى حرية الأفراد المجردة، لأ بيحمى مبادئ هذه البلد ويزن المصلحة العامة الوزن الدقيق والسليم.

الموضوع التالت الحقيقة: الظروف اللى احنا فيها النهارده، لا إحنا فى حرب ولا إحنا فى سلم. وظروف إحنا واقفين بدأ التصور إن المعركة بيحمل عبئها الجيش بيتم تسليحه وتدريبه وإعداده، بيتحمل عبئها الناس اللى احنا خرجناهم من بلدهم وحاطينهم فى معسكرات، وبقيت الناس تعيش حياتها العادية المسترخية بلا أدنى تفكير فى هذه المسئوليات.

الحقيقة أنا مش عارف يعنى فى تصورى، إن احنا مابنشدش الناس حتى أنها تتشد عصبيا وتقعد مشدودة إن احنا فى حالة حرب، إنما مانتركش الناس أيضا تسترخى وتنسى إن احنا فى حالة حرب. لابد إن احنا فى حالة استعداد على المدى البعيد، قد نستعد شهر.. اتنين.. تلاتة.. سنة، لابد إن احنا ننبه الناس الى هذا نشدهم بأى وسيلة من الوسائل.. وسيلة المساهمة فى الإعداد للمعركة، بنقول لهم: حقيقة إن معركة الإنتاج جزء من المعركة الرئيسية، إنما الكلام ده لابد أن يخرج الى الواقع، لابد أن يترجم الى عمل والى وجود داخل كل مجال من مجالات العمل. لابد أن الجدية تظهر بصورة أو بأخرى، كل منا يمكن أن يحدث هذا فى مجاله وعلى قدر معين، إنما لابد إنه يظهر ولابد للجماهير ماتسترخيش، منسيبهاش تنسى إننا بنستعد للمعركة ومعركة مصيرية ومعركة ضخمة.

الجماهير بياخدها الحماس فى بعض الظروف الطارئة اللى بتتم أو بعض الأحداث اللى بتجرى، وبعد فترة يوم ولا اتنين يرجعوا تانى الى ما كانوا عليه، وتنتهى العملية.

فى الواقع بناحية نفسية إحنا محتاجين لها وبتفيد فى العمل وبتفيد فى الإنتاج، وبتفيد فى جدية الناس وفى يقظتها وفى اهتمامها بحيث أنها لا تنصرف حتى الى قضايا فرعية. النهارده يعنى قاعدين نتكلم فى قضايا فرعية رئيسية وزى سيادتك ماقلت: إن الحرية اللى بنبحث عليها النهارده هى امكانية إن احنا نحرر هذه الأرض المغتصبة.

هذا المعنى معنى كبير جدا، عايزين نترجمه حتى لا تنصرف الناس الى فرعيات أخرى ودروب مختلفة؛ لأنها مش متجمعة ولا مشدودة الى هذا الاتجاه اللى يجب أن الخطى كلها تتجه إليه.. ودى مسألة بيتهيألى محتاجة الى معالجة والى تركيز.

الموضوع الأخير فى الواقع والكلام عن القوى العاملة، والعمل، والتعيينات: فى الواقع العملية دى عايزة علاج جذرى، ويمكن إحنا كنا بنشوف وإحنا فى مواقع الاتحاد الاشتراكى إن فيه مصالح مكدسة بالناس اللى كل واحد منهم لا يؤدى واحد على عشرة مما يجب أن يؤديه من جهد ومن وقت، ومصالح مثلا زى مصلحة الضرائب.. الإقرار الضريبى بتاعى أنا من سنة ٥٩ لسه ماتفحصش!

عبد الناصر: يعنى والدكتور حجازى كمان! (ضحك)

جاب الله: يعنى فى الواقع مصلحة الضرائب قاعدين أكداس مكدسة، مهماش عارفين لا من حيث المكان ولا من حيث الأفراد ولا من حيث الامكانيات فى الوقت، إن أنا ألاقى بكالوريوسات تجارة بيؤدوا أعمال لا علاقة لها مثلا بطبيعة تخصصهم، أجهزة كثيرة من الأجهزة المختلفة أبص ألاقى إنه مكدس فيها!

فى الواقع لابد إن احنا نعيد النظر فى توزيع القوى العاملة على مراكز الإنتاج ومراكز الخدمات؛ بحيث إنه ترتبط ارتباطا كاملا بحجم العمل.. يعنى مقدرش أشوف إدارة سكرتارية فيها خمسين واحد، وبعدين إدارة سكرتارية فيها تلاتة. أنا مثلا فى الاتحاد الاشتراكى فى دمياط لما روحت كان عندى حوالى ١٠، ١٢ موظف، فضلت استغنى شوية.. بشوية يقولوا لى: مش هنعرف نشتغل بقى، عندى تلاتة، أربعة فى الآخر بيؤدوا نفس العمل القديم وأكتر منه وأكثر نظاما، كانوا قاعدين بيتخانقوا مع بعض وبيختلفوا ويا بعض وبتضيع المسئولية بينهم وبين بعض ومش عارف أشغلهم! صفيوا على تلاتة أربعة اشتغلوا إدو العمل ٢٤ قيراط فى حدود هذا الأجر، ليه؟ أمكنى إنى أنا أركز عليهم وآخد كل وقتهم وكل جهدهم بيتبدد فى حاجات أخرى مالهاش لزوم!

النهارده إحنا محتاجين لهذا، فيه مصالح يعنى مثلا الشهر العقارى السجل العينى مش قادرين ينفذوه ليه؟ مش قادرين ينفذوه.. معندناش جهاز يقدر يقوم بالتنفيذ! طب ما أنا عندى ليسانسات حقوق بيشتغلوا أعمال لا علاقة لها بالقانون ولا علاقة لها بتخصصهم! وقاعدين فاضيين تقريبا أو شبه فاضيين فى نص بطالة! ما أنا أقدر آخد هذه القوة الزائدة وأعزز بيها مصلحة الشهر العقارى، وأنفذ مشروع السجل العينى اللى احنا النهارده بنطمع فيه. عشان نحدد بنعمل إحنا التجربة النهارده نحاول نضبط حسابات الفلاحين والحيازات؛ العملية الطويلة.. الدوامة اللى احنا داخلين فيها النهارده اللى يخلصها السجل عندى بمنتهى البساطة!

ماحناش لاقيين قوة عاملة، موجودة عندنا قوه عاملة مكدسة فى أماكن أخرى لو إن إحنا عملنا هذا الحصر، وزى ماقال بعض الزملاء: لو كل منا بص على اللى عمله على مستوى الدولة، ومش مهم حجم العمالة اللى عنده إنها تبقى كبيره أبدا إلا بمقدار العمل، وندى الى هذه الأجهزة المتخمة بالعمل واللى مضيق عليها فى عدد العاملين؛ يبقى فى الواقع بنحل مشكلة رئيسية فى تذليل كثير من العقبات اللى بتؤدى. وفيه مصالح كثيرة، السجل المدنى مثلا طوابير واقفة قدامه عشان تعمل بطاقات، وثلاثة أرباع موظفين بيقابلوا آلاف من الناس، خناقات! وممكن أعزز هذه الأجهزة اللى بتتعامل مع الجماهير، وأحل مشاكل نفسية الجماهير بتبص للدولة والحكومة من خلال تصرفات صغيره خالص لأفراد على مستوى المسئولية الميدانية، اللى فى واقع العقل لو أنا أمكنى أحل هذا بالأجهزة الميسرة اللى بتؤدى هذا الدور، بيتهيألى إن أنا بحل مشكلة ضخمة جدا من المشاكل.

شكرا.

عبد الناصر: أنا الحقيقة النهارده مش عايز أعلق كثير لأنه معنديش.. هبتدى من بكره أجهز الكلام. لكن برضه عايز أعلق على ١١٩، يعنى أنا برضه لما اتخذنا هذا الاجراء إحنا لاحظنا إن الدول التانية عاملة إيه، فأخذنا هذا الاجراء أولا سنه ٥٦. إحنا مثلا وجدنا الهند من سنة ٤٧ واحدة معندهاش أحكام عرفية، ولكن الحكومة بتاخد السلطة بالاعتقال لوزير الداخلية على المفتوح من مجلس البرلمان، وهذه السلطة تجدد كل سنة.. معرفش طبعا عندكم فكرة ولا إيه؟

وعلى هذا الأساس مثلا اعتقل عبد الله اللى هو آسر كشمير. الاعتقال وتحديد الإقامة حق مطلق، علما بأن هناك نظام ليبرالى كامل اللى هو موجود فى الهند، هم مهماش فى عملية تحويل اشتراكى ولا شئ من هذا القبيل، هم لغاية دلوقتى تستطيع حكومة الهند تعتقل أى واحد. وأظن عندهم لجنة تظلم ولكن مش قضائية أعتقد إنها لجنة سياسية؛ لأن طبعا عملية الاعتقال وهذه العمليات كلها هى عمليات سياسية وليست عمليات قضائية. وأخذوا هذا الاجراء لسبب الحقيقة؛ الحرب الطائفية اللى حصلت بعد الاستقلال، ولكن هذا الاجراء ماشى من سنة ٤٧ لغاية يومنا هذا. فيمكن هو دا اللى خلانا خدنا قرار ٥٦، اللى هو أعطينا أيضا وزير الداخلية حق الاعتقال وماتركناهوش على المفتوح ولكن حددنا هذه الفئة.

غانم: السيد الرئيس.. أود أن أبدأ بمقدمه للتحليل السياسى للعوامل التى تدعو الى التغيير، وهنا أشير الى عاملين..

العامل الأول: وقد أشار إليه السيد وزير الشباب، وأن عملية التغيير عملية ضرورية وطبيعية فى المجتمعات النامية، وبصفة خاصة فى المجتمعات التى تتحول أو التى تسير فى الطريق الاشتراكى.

الأمر الثانى: أن عملية التغيير أصبحت ضرورة سريعة، بعد أن ظهرت أخطاء وانحرافات وكوارث متعددة منها، أولا: الهزيمة العسكرية. وثانيا: إحساس شائع لدى الجماهير بعدم المشاركة فى مسئولية الحكم. وثالثا: ظهور مراكز للقوى. ورابعا: ظهور انحرافات متعددة فى الجهاز الحكومى وفى القطاع العام. خامسا: روح السلبية وعدم الابتكار والجمود فى تفكير الناس وفى طموحهم.

فالتغيير الذى تطالب به سيادتك والذى أيضا يطالب به الجماهير، أعتقد إنه يسير لتحقيق هذين الهدفين الطبيعيين. وأود أن أشير أيضا قبل أن أتكلم على أسلوب التغيير الى أمرين..

الأمر الأول: أن هناك خطر حقيقى من الثورة المضادة وأننا يجب أن نتنبه لهذا الخطر، ولكن الخطر من الثورة المضادة يجب أن لا يولد فى أنفسنا خوفا زائدا لا نحتاج إليه، بل يجب أن نسير فى عملية التغيير مطمئنين الى امكانية التغلب على الثورة المضادة. ويمكن سيادتك شوفت التجربة البسيطة اللى حصلت فى الجامعة، وإزاى بدون تدخل عنيف من رجال الشرطة صارت الأمور صيرا حسنا، وانتهت الأمور الى نهاية أعتقد أنها ليست سيئة.

الأمر الثانى: إن عملية التغيير فى الوقت الحالى يجب أن تتم بمنتهى الجدية وبمنتهى الحرص على سلامة تلك العملية؛ لأننا نخشى أننا إذا ما بدأنا بعملية تغيير ولم تنجح فى القضاء على بعض الانحرافات ولم يتقدم المجتمع الى الأمام، فقد تفقد بعض العناصر المؤمنة بالثورة الثقة فى امكانية الوصول الى الأهداف المثلى التى تزعمت القيادة السياسية بقيادة سيادتك المطالبة بها، والأهداف أيضا الذى وردت فى الميثاق والذى نؤمن به أيضا إيمانا عميقا ونلتزم به.

بعد هذه المقدمة، أسأل نفسى.. ماهى نقطة البداية فى عملية التغيير؟ وأجد نفسى مشاركا فى الرأى لإخوانى فى أن نقطة البداية هى التنظيم السياسى؛ لأن التنظيم السياسى هو أساس إقامة كل حكومة مستقرة وسليمة، ولا يمكن أن توجد دولة عصرية بدون تنظيم سياسى مهما كان شكل هذا التنظيم؛ سواء كان تنظيما متعدد الأحزاب أو كان تنظيما حزبيا.

والتنظيم السياسى المقترح من سيادتك منذ فترة طويلة، وهو تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة فى إطار الاتحاد الاشتراكى. وهو تنظيم نؤمن بأنه تنظيم مثالى، ومن الضرورى أن نعمل على إنجاح هذا التنظيم لأننا نعتقد إنه فى ظل التنظيم السياسى المثالى. ولا يمكن بدون هذا التنظيم القضاء على مراكز القوى، ولا يمكن بدون هذا التنظيم القضاء على الانحراف وكشف عناصر الثوره المضادة، وإثارة حماس الجماهير وإيجابياتهم، ولا يمكن بدون التنظيم السياسى السليم كفالة سيادة القانون. ولا يمكن أيضا إقامة القوات المسلحة القوية المؤمنة إلا إذا كان هناك تنظيم سياسى يحمى ظهرها، ويؤمن تفرغها لمهمتها الوطنية المقدسة.

كشفت تجربة التنظيم السياسى فى إطار الاتحاد الاشتراكى عن عيوب وعن عدم فاعلية، وعلى أساس من الخبرة التى عشت فيها فى إطار الاتحاد الاشتراكى، وهى خبرة محدودة لأنى كنت أعمل فى إطار الجامعة، يمكن أضيفت لها بعض الخبرات نتيجة عملى فى الفترة البسيطة فى وزارة السياحة، أعتقد إنه من الضرورى..

أولا: توسيع قاعدة التنظيم السياسى، بحيث تمثل تمثيلا صحيحا تحالف قوى الشعب العاملة، ولا تكون حكرا على بعض الأشخاص.

ثانيا: إتباع مبدأ الانتخاب فى اختيار قيادات التنظيم السياسى، وسرعة تشكيل اللجنة المركزية.

ثالثا: تأمين العاملين فى الحقل السياسى؛ حتى يمكن أن يبدوا آراءهم بحرية دون أن يكونوا معرضين للاستبعاد من نطاق التنظيم السياسى، طالما إنهم ملتزمين سياسيا ويعملون فى إطار الميثاق، أو على الأقل إذا ماتم استبعادهم – وده أمر بيحصل فى كل تنظيم سياسى – تبين أسباب الاستبعاد.

رابعا: ضمان الطهارة السياسية، بحيث لا يكون العمل السياسى عملا مأجورا إلا فى أحوال التفرغ وبالأجر العادى.

خامسا: تغيير شكل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، بحيث يتضح إنها ليست قيادة الاتحاد الاشتراكى، وإنما قيادة الاتحاد الاشتراكى هى القيادة السياسية بتنظيمها الهرمى المعروف.

سادسا: الاهتمام بالجهاز السياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى، بحيث يضم نخبة ممتازة ونشطة ذات دراية وخبرة بالعمل السياسى، وذات إيمان عميق وثابت بالميثاق.

إن التنظيم السياسى إذا ما أعيد بناؤه وإذا ما استكمل، سوف يكون ضمان دائم ومستمر ضد كل العيوب التى تبينت، وسوف يكون ضمان دائم ومستمر لكى تتم عملية التغيير السلمى لصالح المجتمع ولصالح الشعب.

بعد هذه البداية، أود أن أشير الى بعض المسائل الأخرى ولو أنها فى نظرى تعتبر مسائل فرعيه بالمقارنة مع أهمية إصلاح التنظيم السياسى..

المسألة الأولى: مسألة الحرية، ولا أشك أبدا فى أن سيادتك تؤمن بما ورد فى الميثاق من أن الحرية لها مضمون اجتماعى وأيضا لها شق وإطار سياسى، ولا أشك أبدا فى أن عملية التغيير سوف تكفل الحرية السياسية الى جانب الحرية الاقتصادية والاجتماعية.

وفى رأيى أن كفالة الحرية السياسية، سوف تتم عن طريق المشاركة فى عمليات انتخاب مختلفة الخاصة بأجهزة الاتحاد الاشتراكى، وأيضا المشاركة فى انتخابات مجلس الأمة والمجالس الشعبية الأخرى. كما سيتم أيضا كفالة الحرية السياسية، عن طريق إطلاق حرية المناقشة والتداول فى داخل أجهزة الاتحاد الاشتراكى. كفاية النقطتين دول بالنسبة للحرية السياسية.

المسألة التانية: الصحافة، حرية التعبير وحرية الرأى مسألة مقدسة، وهى شرط ضرورى لإيجاد المناخ الصحى الذى يعلوا فيه داخل الاتحاد الاشتراكى صوت الحقيقة، وتصان فيه مصالح الجماهير، وهو سيادة الأمان الذى يمكن التنظيم السياسى من أن يعمل بفاعلية، وأن يصل الى التأثير فى جماهير الشعب.

وبهذه المناسبة، أشير الى مسئولية الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة فى العمل على نشر بعض الفضائل، التى أعتقد فى نظرى أنها فضائل جوهرية بالنسبة لمجتمع نامى، وهى فضائل معمول بها الآن فى كل المجتمعات المتمدنة، ولايزال مجتمعنا بعيدا عن الأخذ بها..

أول هذه الفضائل: هى توجيه الجماهير الى الاهتمام بالحاضر، وبالمستقبل وليس فقط بالماضى.

ثانيا: توجيه الجماهير الى الالتزام بالدقة وبالفاعلية.

ثالثا: توجيه الجماهير الى الاهتمام بالروح العلمية وبالأساليب الرياضية.

رابعا: توجيه الجماهير الى الاقتناع بضرورة العدالة فى التوزيع.

النقطة الخامسة: متصلة بالجهاز الحكومى والإدارى، ولا شك أن هناك عيوبا متعددة فى الجهاز الحكومى والإدارى، ولكن أشير فقط الى بعض أمور أعتقد أن التغيير يحسن أن يتجه إليها..

الأمر الأول: إن الجهاز الإدارى يجب أن نعمل على تخليصه بالدراسة العلمية الدقيقة، من كل أمراض التعدد والتناقض الموجودة فيه الآن.

ثانيا: إنه يجب أن نعمل فورا على مراجعة كل أنظمة الرقابة الموجودة على الأجهزة الحكومية والإدارية، وهى رقابه أثبت فى الواقع أنها لن تمنع من الانحراف والفساد الموجود، بل أدت الى السلبية والى الجمود والى الخوف من تحمل هذه المسئولية، والى الميل الى تصعيد القرارات الى الأجهزة الأعلى.

أيضا بالنسبة الى الجهاز الحكومى، يجب أن يوجد مكان للتنظيم السياسى فى داخل الجهاز الحكومى؛ لأن التنظيم السياسى فى داخل الجهاز الحكومى سوف يؤدى غرضا ساميا فى توجيه الجهاز الحكومى لخدمة الشعب والاستجابة لآمال الشعب.

فيما يتعلق بالقطاع العام، القطاع العام ونجاح القطاع العام مسألة جوهرية؛ لأن النظرية الاشتراكية والتطبيق الاشتراكى فى مجتمعنا يرتبط بالدرجة الأولى بتجربة القطاع العام. والهجوم على القطاع العام، يتضمن فى نفس الوقت هجوما على التجربة الاشتراكية أو إظهارا لعيوب فى التجربة الاشتراكية. طبعا مش هادرس فى القطاع العام إنما برضه إشارة مستعجلة الى ثلاثة أمور أو أعتقد برأيى إن التغيير يتحسن أن يتناولها..

الأمر الأول: تأمين الاستقلال الذاتى للوحدات الإنتاجية، ودى مسألة مكررة فى كل الدول التى تأخذ فكرة القطاع العام.

الأمر الثانى: تقرير مبدأ الإدارة الاقتصادية للمشروعات الإنتاجية؛ وهو المبدأ بيتكرر الآن فى الأنظمة الاشتراكية.. يجب أن تكون الإدارة اقتصادية.

ثالثا: توجيه اهتمام المسئولين الى أن العبرة ليس بتنفيذ الخطة، وإنما العبرة أيضا بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية التى تتحقق نتيجة لنشاط المشروع.

الأمر الأخير الذى أود أن أتكلم عنه وهو أمر ضرورى وهام فى نظرى، وهو أمر يتعلق بسيادة القانون: إن سيادة القانون ضرورية فى المجتمع الاشتراكى؛ لأن القانون هو وسيلة السلطة فى تحويل المجتمع نحو الطريق الاشتراكى، وبالتالى إذا كانت الحكومة تؤمن بالتحول الاشتراكى، فإن القانون الذى يصدر عن تلك الحكومة يجب أن يكون قانونا واجب الإتباع، ويجب أن يكون قانونا محترما، إذا كانت الحكومة وإذا كانت الأجهزة الشعبية أو النيابية غير راضيه عن القانون تغير القانون.

إنما دائما نفترض أن القانون مادام صادر من حكومة ملتزمة سياسيا وأيضا من أجهزة منتخبة انتخاب سليم هو قانون للمصلحة العامة، وهذا القانون مادام للمصلحة العامة يبقى يجب أن يطبق؛ لأن الخروج على القانون الذى وضع للمصلحة العامة إنما يخدم

المصالح الخاصة، وإنما يعرقل أيضا تطور المجتمع. أيضا سيادة القانون تستدعى إيجاد الرقابة على تصرفات الإداريين، وهنا تثور مشكلة الرقابة على التصرفات الإدارية.

وسيادتك يمكن تعلم أن الذى أنشأ مجلس الدولة فى فرنسا هو نابليون، وسبب فى إنشاء مجلس الدولة أن نابليون كان منشغلا فى حروبه المتعددة وفعلا كانت توجد أخطار كبيره تهدد فرنسا، فأراد أن يتفرغ لمواجهة الأخطار المحدقة بفرنسا، وأن يضمن فى ذات الوقت سلامه الجبهة الداخلية وأن موظفى الدولة يسيرون وفقا للمبادئ السليمة، وأقام مجلس الدولة حتى يكون رقيبا على تصرفات الموظفين.

إذا كانت هناك عيوب فى تشكيل مجلس الدولة أو فى فاعلية مجلس الدولة، ممكن النظر فى مجلس الدولة. وإنما الرقابة الإدارية عن طريق مجلس الدولة مسألة هامه جدا، بالنسبة لدولة توجد لديها مشكلات وبالذات إذا كانت مشكلات خارجية.

وأيضا سيادة القانون تقتضى تنفيذ الأحكام؛ لأن إذا ما صدر حكم ولم ينفذ فإن هذا الأمر يعتبر إخلالا بسيادة القانون. سيادة القانون تستدعى إنشاء المحكمة الدستورية التى أشار إليها الأستاذ الدكتور حلمى مراد، والتى تعتبر من أسس النظام الدستورى. فى يوغسلافيا، المحكمة الدستورية أنشئت فى يوغسلافيا لضمان التحول الاشتراكى؛ حتى يتم التأكد من أن القوانين الصادرة من مجلس الأمة وبناءا على اقتراح الحكومة، هى قوانين متفقه مع الدستور.. متفقة مع الميثاق.

ممكن.. متصور أن يصدر قانون مخالف لأحكام الدستور ومخالف لأحكام الميثاق، فتوجد المحكمة الدستورية. يمكن هناك مشكلة.. كيف تشكل المحكمة الدستورية ومن أى العناصر؟ وهل تشكيل سياسى أم تشكيل قانونى أم تشكيل مزدوج؟ ودى مشكلة أخرى إنما المحكمة الدستورية فى النظام اليوغسلافى وجدت كضمانة كبرى لاستقرار النظام.

وشكرا ياسيادة الريس.

حجازى: والله أنا الكلام على التنظيم السياسى والحرية الديمقراطية والدستور اللى بنتكلم عليه بإيثار، وإنما هنتناول المواضيع التانية باختصار شوية..

الواجب أولا: بعد الكلام الكتير عن التغيير إحنا نحدد معنى التغيير، المقصود بيه. والتغيير فى نظرى لا يتعدى حاجتين.. إما تغيير فى أشخاص، أو تغيير فى إعادة أجهزة تنظيم الحكم المختلفة سواء العسكرية أو المدنية. وفى نظرى أن التغيير شامل للعمليتين فى نفس الوقت، وزى ماقيل دلوقتى: إن عملية التغيير مستمرة – العملية على طبيعتها – لكن فيه أيضا عملية ضرورية فقط أو ضرورية بالنسبة للدول النامية والاشتراكية.

أنا فى رأيى إن دى عملية طبيعية فى كل الدول وفى كل الأوقات، إنما قد تكون لها ضرورة فى الظرف الحاضر بالنسبة لينا. إذا نظرنا الى الأهداف المقصود من هذا التغيير فخطة العمل فى المرحلة القادمة يجب أن يحكمها أهداف..

الأول منها وهو الأساسى: إزالة أثار العدوان. لا شك إن اللى حصل والكلام الحالى فى كافة الاجتماعات السياسية وغير السياسية عن الحرية والديمقراطية، والكلام ده كله له آذان النهارده عرض لأن عقب النكسة حصل كسر نفس فى الناس ونفسيتهم ساءت.

بقول الهدف التانى، أيضا بعد هذا: هو مطالب الجبهة الداخلية، مانقدرش نتجاهلها وخاصة من الناحية المادية والاقتصادية. يعنى الناس لو كانت جعانة وكانت متضايقة يصح تتكلم، لو كانت مرتاحة ومبسوطة يمكن الديمقراطية والحرية والدستور يبقى أقل أهميه فى نظرها. وفى هذه المرحلة ونحن نواجه الجبهة الداخلية، لازم نحدد إيه طبقة الجبهة الداخلية؟ هم عمال وفلاحين وطلبة ورأسماليه وطنية، ودول لهم مطالب مانقدرش نتجاهلها ونركز على الناحية السياسية وحدها، وألا يسبق التنظيم السياسى والاجتماعات السياسية تحقيق هذه الأهداف وهذه المطالب. ويصح عكس الصورة، تبقى هذه المجتمعات لكثير من النقد وكثير من الاعتراضات أكثر ماتكون مفيدة.

فى رأيى فى الهدف الأول وهو إزالة آثار العدوان: وهو حلم لكل مواطن مافيش شك إن النصر يتحقق، يمكن المجال الكلام فيه محدود لأن ده له أسرار عسكرية. ولكن أنا برضه فى رأيى الكلمة اللى سيادتك قلتها فى الاجتماع الأول: عن إعادة التنظيم اللى حصل وزيادة القوة والموقف بتاعنا بما يطمئن أفراد الشعب، قد تكون أيضا التأكيد والتكرار فيها مفيد للطمأنينة.

بالنسبة لمطالب الجبهة الداخلية وهى دى اللى يبدأ بيها الحقيقة، النقطة اللى سيادتك قلتها وأمل الشعب فى المستقبل ومستقبله إيه؟ فيه حالة قلق وفيه حالة عدم رضا وحالة ضيق. فأنا بقول: من الناحية الاقتصادية، وكل اللى يبغيه الشعب فرص للعمل وعيشة مناسبة كريمة. الاتنين دول تتطلب فى نظرى.. معناها لابد من ضمان دخل متزايد لتزايد السكان وارتفاع معيشتهم، وأيضا هذا الدخل اللى يزيد يجب أن يقابله من جانب الدولة زيادة فى حجم النشاط وفى العمالة وفى الأعمال؛ سواء فى مجالى الإنتاج أو الخدمات.

ده هو اللى يمكن مخلى الناس معندهاش أمل؛ لأن يبان إن الهدف الأول قد يتعارض مع الهدف التانى، وأن إزالة أثار العدوان والتركيز عليه لوحده قد يستغرق كل امكانياتنا وبذلك أبواب العمل وأبواب الدخل وأبواب المعيشة تتقفل! ويبقى بالصورة دى الصورة قاتمة فى نظر الكثيرين.

فأنا بقول: هى قطعا مشكلة ومافيش شك إن الاثنين متعارضين، لكن لابد من إن الاثنين يمشوا مع بعض؛ يعنى لابد أن يكون فيه أمل إن احنا برضه هنستمر فى خطة التنمية ولابد نستمر فى مشروعات، ولابد نستمر فى خدمات، ولو نحن نسير ببطء لكن تجميد الموقف والصورة اللى تجمد بيها بشكل يقطع كل أمل قد يكون له أثر عكسى!

أنا فى اعتقادى إن العمليات الاقتصادية أو العمليات الحسابية على الأقل بالاجراءات الاقتصادية الأخيرة اللى اتعملت، يمكن أدت الى نتائج عكس اللى كان مقصود منها! يعنى صحيح هى حققت بعض الأهداف من ناحية الحد من استهلاك ومن ناحية توفير بعض الموارد، لكن العائد الحقيقى اللى كفائض أودى الى الخزانة قل.

المبالغة فى رسوم الإنتاج كإجمالى كلى قلت، فائض المدخرات بالعكس مازادش.. نقص؛ بدليل آخر إحصاء كان عندنا إن الادخار من صناديق البريد ومن البنوك نقص بما يزيد عن ١٠ مليون جنيه، كل اللى استثمر فى شهادات الاستثمار والوسائل الحديثة يتعدى ٥ مليون جنيه.. بمعنى المدخرات بتاعتنا نقصت بدل ماكانت تزيد دى علامة.

زكى: صندوق توفير البريد كان مقدر يزيد ٥، بقى ٣ وبعدين بقى ١,٥، ودلوقت بالناقص.. يعنى ناقص مليون، لكن مجموع المدخرات قلت بالقطع.. يعنى مجموع المدخرات قلت ١١,٥، دلوقتى وصلت ١٣ وشوية.

عبد الناصر: ٪؟

زكى: آه.

حجازى: علامة عدم زيادة المدخرات على الأقل بالقدر المناسب، كان له أثر وده دليل على أساس إن الناس بتضطر تلجأ الى مدخراتها فى سبيل تكمل الدخول بتاعتها علشان تقدر تعيش.

النقطة التانية: وسيادتك ذكرتها المرة اللى فاتت.. وهى ضغط المرتبات والبدلات حتى فى القيادات، المسئولين عن إدارة شئون الإنتاج هو توقعاتهم كلها إنها فى انخفاض

وستستمر فى انخفاض؛ فيمكن أيضا محتاجين إن احنا نؤملهم، هل دى هتستمر ولا هتنزل ولا هيبقى فيه حوافز؟ لأن هذا العامل أدى الى اهتمامهم بالنواحى المادية بدل من اهتمامهم بالنواحى الإنتاجية والناحية العملية.

وبالتالى أدى للمستويات اللى بعديهم الى سلبية والى جمود والى محاولة إن كل واحد بيبحث عن عمل آخر خارجى. فكل المرتبات البدلات المزايا.. الى آخره، العلاوات؛ كل هذه المسائل المس فيها قد يكون له مبرره الآن، لكن هم متصورينها عملية دائمة وستتكرر باستمرار.

من الناحية الإدارية فى أجهزه الحكم نفسها وخاصة فى القطاع العام وهو الصورة للجهاز، فهناك كثير من الملاحظات الجديرة بالدراسة..

أنا شايف أن هناك كثير من اللوائح وكثير من التعقيدات بقصد التوحيد، إنما أدت الى شل الحركة وأصبحت الأجهزة تدار بنظام الى دون الحرية التى يجب أن تتسم بيها أجهزه الإنتاج والخدمات.

ظهر أيضا هناك مركزية فى السلطات، ويجب التغلب عليها بإعطاء إما إعادة النظر فى هذه السلطات أو فى بعض التفويضات. فيه بعض القرارات والتوجيهات التى تصدر وبتعمل بلبلة، لا هى قرارات محددة إنما مجرد توجيهات وأحيانا تعليمات، وأحيانا مجرد منشورات وليست لها صفة قانونية، والبعض منها قد يتعارض مع قرارات جمهورية وقد يتعارض مع قانون، وبعض الجهات تنفذه وبعض الجهات متنفذوش تعترض على عدم قانونيته.. هذا أيضا بيوجد بعض عدم الاستقرار.

ده كله بيؤدى فى كثير من الحالات الى عدم البت فى الأمور بالسرعة الواجبة لإدارة القطاع العام، خاصة أن الدولة تتحمل مسئولية إدارة قطاع عام، لو كانت بتتحمل مسئولية إدارة أداة حكومية أو جهاز حكومى عادى يمكن التأخير فيها مايبنش، لكن وسائل إنتاجية، وسائل الشركات تحتاج الى سرعة فى كثير من الموضوعات المعلقة. ومن شهور ومن سنين المفوضين عن الشركات والمرتبات التى لم تحدد، فيه أوضاع كثيرة معلقة وبترسل القرارات أو التعليمات وفى انتظار قرارات نهائية فى هذا الشأن.

ده كله بيؤدى الى ارتباك الجهاز الحكومى فى نظر الناس؛ إن مصالحهم وطلباتهم مابتجبش وبالسرعة وبالمرونة اللى هم عايزينها!

فيه نقط أخرى.. من الناحية السياسية: علاقة الجهاز السياسى بالجهاز التنفيذى، أنا أثير برضه فى قطاع الإنتاج بالذات أو فى قطاع الخدمات، على بعض الموضوعات اللى الجماعات القيادية أو الجماعات السياسة بتتكلم فيها والإدارة بتتكلم

فيها، وكل منهم بيتكلم من وجهة نظره، ولم يصلوا الى تحديد ويجب تحديدها زى ماكلفت الجماعات أو يبقى هذه الجماعات القيادية يجب أن تشترك فى تنفيذ الخطة.

مامعنى الاشتراك فى تنفيذ الخطة؟ يعنى معناها إيه دور الإدارة وإيه دور الجماعة القيادية؟ مراقبة الإنتاج دى أيضا من واجباتهم.

الرقابة الشعبية، دى أيضا كلمه تحتاج الى تعريف لأنها قيلت وبتقال وبتتردد ولكنها لم تطبق وكذا.. كل هذه تحتاج الى موضوعية.

فى الواقع أنا هكتفى بهذا الكلام علشان ماطولش، فى النواحى السياسية كلها غطيت من ناحية الدستور والحرية السياسية والقوانين.. الى آخره.

شكرا.

عبد الناصر: هو أنا لى تعليق على الجهاز السياسى والجهاز التنفيذى: هو لابد أن يكون هناك جهاز سياسى، ولكن هذا الجهاز ممكن يضع الخطة ويضع السياسة ويضع الأسلوب وينتهى عمله عند هذا، بعد كده الجهاز التنفيذى هو اللى يشتغل. إذا الجهاز السياسى تحول الى جهاز يحكم؛ فالنتيجة إن بيكون هناك تضارب وتناقض شديد بين الجهاز التنفيذى والجهاز السياسى.

وأنا يمكن حاولت أعبر عن هذا فى خطاب حلوان، ولكن فى أى بلد فيه حزب وفيه حكومة. الحزب بيجيب الحكومة والحكومة تحكم، ولكن الحزب مش هو اللى بيحكم إذا ابتدا الحزب هو يحكم بيحصل على طول لخبطة وتضارب.

إحنا لازلنا يعنى فعلا هذه الأمور غير محدده تماما فى الوضع الحالى، ولازم نحددها فى المستقبل يعنى الجماعة القيادية والإدارة الحقيقة. الجماعة القيادية، إذا كان ليها شئ بتبلغ قيادتها فى الاتحاد الاشتراكى، والآخر هيصل إلينا المشاكل اللى قدام الجماعة القيادية؛ هيصل إليك أنت سواء كنت فى وزارتك أو بعد كده هيصل الى القيادة فى الاتحاد، وبعدين بنحل كحكومة مسئولة عن التنفيذ، أما الجماعات القيادية لا يمكن أن تكون مسئولة عن التنفيذ.

اتفضل.

أبادير: فى الواقع ده مجرد رأى وأقوله باختصار، الأستاذ الدكتور حلمى مراد إمبارح قال: إن التغيير يكون مرحلى، ده كلام صحيح بمعنى إن ظروف كل مرحلة هى التى تتحكم فى نوع التغيير. المرحلة التى نمر بها هى مرحلة استثنائية.. مرحلة يحتل العدو جزء من

أرضنا، فأنا فى رأيى أن كل تغيير يكون هدفه هو الانتصار.. أى تغيير فى أى ناحية من نواحينا لازم يكون الهدف الوحيد فيه هو الانتصار.

فأولا: يجب أن يكون هناك تغيير مادى وهو تغيير فى أجهزة الحرب. سيادتك طمنتنا على هذا الموضوع؛ جميع أجهزة الحرب والأجهزة المتصلة أو المساعدة لهذه الأجهزة.

عبد الناصر: لا.. مطمنتكوش.. أنا مطمنتكوش تطمين كامل يعنى! (ضحك)

أبادير: يعنى فيه تغيير.. فيه تغيير يعنى ماشيين فى السكة.. ماشيين فى السكة.

الجزء التانى.. الجزء الآخر، وهو التغيير الذى فى خلاف أجهزة الحرب والذى يجب أن يكون هدفه أيضا هو الانتصار. هذا التغيير زى ما قال الزملاء فيه، اقترحوا أنواع كثيرة من التغيير. واقع هذه المرحلة الاستثنائية لا يمكن إن احنا ناخد جميع أنواع هذا التغيير ونطبقه فى هذه الفترة، فيجب أن ننتقى أنواع التغيير ذات الأولوية. ولا يمكن إن احنا فى هذه المرحلة نخش على كل أنواع التغيير ونحاول إن احنا نطبقها وندخلها فى هذه المرحلة الدقيقة، بل يجب أن ننتقى إيه التغيير ذا الأولوية وهو الذى ناخده ونمارسه، وبشرط أن يكون فى النهاية هو غايته الانتصار أيضا.

أنا فيه نقطتين برضه عاوز أؤكد عليهم: اللى هى النقطة بتاع استكمال تشكيل التنظيم السياسى وتدعيم الاتحاد الاشتراكى؛ لأن هذه هى قوه فعاله فعلا لاشك فيها.

النقطة التانية: وهى ظهر خصوصا فى حركه الطلاب الأخيرة، إن الطلاب زى بقية الشعب لهم تساؤلات ومابيجدوش لها أجوبة، فيه حاجات بتحصل ومابيجدوش لها تبريرات. فأنا بعتقد كطريقة فعالة وسريعة فى هذا الأمر، إن سيادتك تكثر من التحدث الى الشعب على فترات متقاربة فى هذه الظروف؛ أنا أعتقد أن هذا إجابة فعالة وطريقة حاسمة لسد هذه التساؤلات أو لسد هذا السبيل اللى الشعب بيطالب بيه.

وشكرا.

عبد الناصر: هو يمكن مسألة الكلام فى المرحلة الأولى، الواحد يمكن مكانلوش نفس يتكلم الحقيقة يعنى، وبرضه الواحد يعنى إذا إتكلم ومالوش نفس يتكلم قد يعطى نتيجة عكسية، إذا حست الناس إن أنا بتكلم وأنا مش فى طبيعتى اللى واخدين عليها طوال السنين اللى فاتت، كان ممكن يحصل نوع من الـ depression عند الناس كلها.

هو الحقيقة لما روحت أتكلم ٢٣ يوليو ١٩٦٧، على قد أنا الكلام بالنسبة لى عملية سهلة جدا، لكن من أصعب المرات اللى اتكلمت فيها فى حياتى فى الـ ١٦ سنة اللى فاتوا دول هى يوم ماروحت أتكلم فى يوم ٢٣ يوليو! واللى كانوا موجودين أو اللى لاحظوا إن يمكن الفترة الأولى من الكلام الواحد مكانش قادر يحط نفسه فى mood اللى تدى الثقة للناس، بعد شوية الواحد قدر؛ لأن طبعا اللى حصل قطعا أثر علينا كلنا نفسيا ومعنويا وماديا.. الى آخر هذه العملية.

بعد كده لما الواحد اتكلم فى نوفمبر.. ٢٣ نوفمبر كان الوضع مختلف، وبعدين برضه الواحد كان هيتكلم هيقول إيه حتى؟! يعنى أنا برضه كنت بقابل صحفيين كتير يمكن دلوقتى مابحبش أقابل صحفيين! برضه الواحد قابلت لكن طبعا بعد ما هقول البيان بتاع يوم السبت ده إن شاء الله، هيستدعى الأمر الى إن أنا أفسر هذا البيان.. وده هيستدعى إن أنا أتكلم باستمرار.

أنا حبيت أبين ليه الفترة الأولى الواحد مكانش على استعداد إنه يتكلم، وخصوصا برضه الظروف اللى كانت موجودة فى الداخل اللى أنا كنت باقعد أتتبعها يوم بيوم.. وساعة بساعة. يمكن إنتو مبتحسوش العملية دى برضه، كيف تكون عملية قاسية وعملية صعبة.

يعنى الحقيقة بعد النكسة، مرينا بأوقات شديدة جدا يمكن الواحد كان يتمنى من ناحية الأنانية الشخصية، إنه كان مشى يوم ٩ أحسن ما كان تحمل اللى تحمله فى الـ ٩ أشهر اللى فاتت!

التغيير أيضا اللى حصل الحقيقة مكانش تغيير سهل؛ لأنه كان فيه أولا معركة فى القوات المسلحة، كان فيه انقسام وعملية كبيرة كونها رسيت الحقيقة على اللى احنا فيه الآن عملية نحمد الله عليها الحقيقة جدا.

ويعنى يمكن فى تقديرى إن أنا يوم ما قدمت الاستقالة أو يوم التنحى، إن أنا كان رأيى لو قعدت لازم هادخل فى تصادم وهادخل فى معركة، يمكن كان رأيى إن أنا صعب أكسب هذه المعركة أيضا. يمكن غريبة إنكم تسمعوا هذا الكلام! يمكن كان رأيى إنه صعب؛ لأن الناحية الأخرى كان عندها تنظيمات وكان عندها كل حاجة وأنا مكانش عندى.. عملية بهذا الشكل.

وبعدين الحقيقة يعنى أنا يوم مارجعت يوم ١٠ رجعت مستقتل يعنى واحد مستبيع فى العملية، ويوم ما كلمت فوزى الظهر الساعة ٢ إلا ربع يمكن أو ١,٣٠ يوم ١١ وقلت له: إن احنا يعنى هندخل معركة وأمرنا الى الله! وفعلا دخلنا معركة يوم ١١.. يوم ١١ يونيو، وأنا مكانش عندى حد هنا الحرس كله كان راح الإسماعيلية، ولو بقول

لكم: إن اللى كان عندى طلعت الطبنجة وحطيتها فى الأوضة جنبى وقعدت؛ لأن أنا قعدت أدور ألاقى دبابة فى القاهرة ولا ألاقى حاجة! ولكن بعدت العيلة يعنى قلت لهم: محدش ييجى عندى شوفت لهم حته يروحوا فيها، وطلعت الطبنجة، وسألت الفريق فوزى.. فيه دبابات فى القاهرة؟ وهو برضه كان فى الحالة إياها، وبعدين دورت لما لاقيت فيه ٧ دبابات فى القاهرة وبعت جبتهم. وبعدين اتصلت بناس يمكن كان بقالى ١٠ سنين ماتصلتش بيهم، يعنى فى القوات المسلحة اتصلت بده واتصلت بده، ودخلنا فى الحقيقة عمليات كنا فى غنى عنها! ولكن يعنى ده اللى قدر لينا ودخلناه واستمرت العملية بعد كده.

وبعدين برضه كان فيه ناس أعزاء على الواحد مش عارف يشك فيهم ولا ميشكش يعنى الحقيقة؟! وأنا من الناس ولو أنا شكاك جدا ولكن لا أقطع أبدا إلا وأنا واثق ١٠٠٪، فابيضطر الواحد يعتقل ناس يعرفهم، ويعتقل ناس بالشبهة معتقلين لغاية دلوقتى، معتقلين إحنا حوالى ٧٠ ضابط فى الجيش.. حوالى ٧٠ ضابط اللى هم سمعتوا عنهم.. اللى هم دفعة ٤٨ اللى قيل عنهم.

والحقيقة وجودهم كرؤوس تنظيم فى القوات المسلحة مع الجانب الآخر كان باستمرار عامل تهديد، وده لم يبت فيه إلا يوم يمكن ٢٠ يوليو أو ٢١ يوليو.. يعنى فضلوا قاعدين مكتب الفريق فوزى. كان منهم كلهم الناس اللى كانوا موجودين مع شمس، وكانوا يستطيعوا إنهم يحركوا الجيش ويحركوا القوات.

وكنا الواحد كل ليلة بيحسب مين قائد الحتة الفلانية ومين كذا، كل ليلة أطلب الفريق فوزى الصبح أطلبه الصبح الساعة ٦ أو ٧ كل يوم الصبح، وأطلبه بالليل قبل ماأنام أشوف ده إيه وده إيه؛ لأن الواحد الحقيقة كانت الأمور فلتت، والمحكمة يمكن بينت لكم ناحية من هذه النواحى.

وبعدين فيه ناحية برضه بدى أقولها: كان فيه اعتراض على تقويه الاتحاد الاشتراكى أيضا. أنا برضه بحب يعنى أديكم صورة. بتسألوا ليه الاتحاد الاشتراكى مثلا مامشيش؟ كان فيه اعتراضات، وكان فيه برضه نوع من الرأى إن الجيش هو السند الوحيد للثورة، ويجب أن يبقى الجيش هو السند الوحيد للثورة، ويمكن الواحد كان شايف إن تقوية الاتحاد الاشتراكى قد تدخلنا فى نوع من التناقضات الغريبة اللى الواحد ميعرفش بيتزنق وميعرفش إزاى يلاقى الحلول اللى تحلها!

فكان الواحد بيفضل يخلى الأوضاع على ماهى عليه؛ لأن أى فلتة الحقيقة فى الحساب كانت ممكن تدخلنا فى تصادمات منعرفش إيه أولها وإيه آخرها.

النهارده الحقيقة العمليات دى كلها انتهت، والكلام اللى قاله الأخ حسين فى المحكمة: إن حصل انقلاب سلمى سنه ٦٢، فعلا تقريبا يعنى حصل ما يشبه انقلاب سلمى سنه ٦٢؛ بما فصل الجيش كمؤسسة من مؤسسات الدولة الى أن أصبح مؤسسة مستقلة. كان ممكن أنا فى هذا الوقت والإخوان يمكن حتى لحوا على كلهم وقالوا لى: إن أنا أدخل أواجه الموضوع، وأنا رفضت إن أنا أدخل أواجه الموضوع.

يعنى كنت أقدر أدخل أواجه الموضوع، ولكن كانت هتبقى نتايجه الواحد مايعرفهاش؛ فكان لازم ندخل الحقيقة نمسك المواضيع، ونحاول نحلها بالهداوة وإعادة الثقة والتفاهم ونلم العملية بحيث إن الدنيا ماتفلتش، والواحد قدر الى حد كبير جدا أن يلم العملية، ولكن نتج عنها الكلام ده كله.

وبعدين ماهو مين اللى قال مراكز القوى؟! ماهو أنا! مين اللى قال الطهارة الثورية؟! ماهو أنا! ومين اللى قال سيادة القانون؟! ماهو أنا؟ يعنى كل التعبيرات اللى النهارده بتتقال هى أنا قلتها، ويمكن قلت هذا الكلام قبل الحرب، وأنا أقصد يمكن حاجات إنتو يمكن كنتم برضه بتستغربوا ليه؟! ده بيقول: سيادة القانون ليه؟ ده بيقول: النقاوة الثورية ليه بيقول كذا؟! لأن برضه كنت شايف صور كان كبح جماحها عسير ومستحيل!

وبرضه الناس كانت متصورة إن الواحد فى أى حاجة بيقدر يعملها وأى حاجة بيقدر ينفذها، الأمور مامشيتش أبدا بهذا الشكل.

يعنى ده الحقيقة الكلام عن التغيير.

ولذلك أما جينا بعد النكسة قلنا: المجتمع المفتوح والتغيير والكلام ده، ولم الأمور والدولة تبقى حاجة واحدة ماتبقاش مجموعة من الاقطاعيات، ومجموعة من الإمارات.. الى آخر هذا الكلام. وأخذنا اجراءات عنيفة جدا فى عدة مجالات وحصل فعلا حصل تغيير.. يعنى حصل تغيير بالنسبة للقوات المسلحة، حصل تغيير بالنسبه للمخابرات، حصل تغيير بالنسبة لحتت كتيرة جدا.

النهارده القوات المسلحة تعتبر جزء من الدولة. حصل تغيير.. إمسك الصورة لى أما كنت فى مطار أبو صوير يوم ٢٣ مايو والضباط واقفين ورايا، واللى واقف عامل كده واللى واقف عامل كده! وإمسك الصورة بتاعتى فى زيارتى الأخيرة وأنا كنت فى مطار إنشاص. لما تمسك الصورتين دول وتبص فيهم، بتحس إن فيه حصل حاجة.. فى الصورة الأولانية: كل واحد واقف واللى مكاوع واللى عامل واللى واقف ورايا واللى ساند علىّ! واللى بيضحك واللى مش فاهم إيه!

الصورة التانية: قاعدين صف كل واحد قاعد.. وقاعد يعنى بيبان إن فيه فعل.. فيه حاجة حصلت.

لكن بعد البيان، إن شاء الله لازم نتكلم وأنا أتكلم وبرضه إنتو كمان لازم الحقيقة تباشروا العمل السياسى. برضه مشكلتنا الحقيقة فى مجلس الوزارة وباستمرار باتكلم الحقيقة فيها، إن احنا يجب أن نكون سياسيين وعندكم مجالات كبيرة فى العمل السياسى مش ضرورى خطابات جماهيرية. الالتقاء بالناس اللى تعرفوهم بزملائكم، الواحد مش ييجى بقى وزير خلاص بيقطع العلاقة بالدنيا اللى كان عايش معاها قبل كده! ممكن فى العمل السياسى نجد مجالات كبيرة جدا.

إتفضل أخ عبد العزيز.

كامل: لو أذنت لى سيادتك.. الموضوعات اللى هتكلم فيها أكثر اتصالا بما يمكن أن يتناول فى خطاب سيادتك المقبل.

عبد الناصر: قرب الميكرفون شوية إذا سمحت.

كامل: الموضوعات اللى هتناولها متصلة الى حد بعيد بما يمكن أن يتناول فى الخطاب المقبل، إذا كان هذا محل رغبة سيادتك يافندم.

يعنى النقطة الأولى: فيما يتعلق بالتغيير بالذات: هو أن مجتمعنا فى الواقع لم يتوقف عن التغيير، فإحنا فى حالة تغيير مستمرة من وقت قيام الثورة ولكن اللى بيحدث النهارده هو زيادة فى معدل التغيير، على ضوء التجارب التى مررنا بها فى الفترة السابقة. التغيير إذاً ليس أمرا طارئا، إنما هو أمر موجود، وإنما الواجب علينا إن احنا بنستفيد من تجاربنا عشان خاطر نزود معدله.

والتغيير بهذه النظرة، يمكن ينظر له من زاويتين.. الزاوية الأولى: زاوية متعلقة بالسياسة طويلة الأمد وسياسة قصيرة الأمد، تبدو ثمارها فى المستقبل القريب الذى يدعو الناس الى المطالبة الشديدة بالتغيير، وإن كانت هذه الكلمة قد صدرت من سيادتكم هو أنهم يجدون فارقا بين ما يأتى بين الكلمة والفعل، بين الظاهر والمستور، بين الواقع والمتوقع.

ده اللى بيخلى الحيرة موجودة فى نفوس الناس فيما يتعلق بالتغيير، لاشك إنه يقابل بعقبة كبيرة فى المجتمع وهى التناقضات الموجودة فيه. وهذه التناقضات طبيعية ولا يمكن لمجتمع بحال من الأحوال أن يتجنب وجود التناقضات فيه. وإنما الذى يحدث، فيه مجتمع أمامى غاضب نشط أن تتغلب القوة التقدمية فيه على الجمود وتستطيع أن تنطلق

بالمجتمع الى آفاقه. أما إذا حدث أن هذه القوى لم تستطع أن تجمع نفسها وتؤدى واجبها، اللى بيحصل فى هذه الحالة إنه بيحدث نوع من الانتكاس والتراخى فى العمل.

لو نظرنا حتى لمجتمع الإسلام الأول على عهد النبى عليه الصلاة والسلام، ورجعنا الى صورة التوبة فى القرآن، وعدينا الفئات التى كنت موجودة فى مجتمع المدينة – علما بأن هذه الصورة قد نزلت سنة ٩ هجرية – ممكن نعد فيها مالا يقل عن ١٢ أو ١٤ فئة موجودة بعد ٩ سنوات من الهجرة بقيادة النبى عليه الصلاة والسلام. ونص هذه الآيات من القرآن تورينا إنه فيه مجموعات حتى صعب على النبى عليه الصلاة والسلام نفسه إنه يعرفهم، "وآخرين من دونهم لا تعلموهم نحن نعلمهم". يعنى بلغ فى مهاراتهم فى محاربة الدعوة الإسلامية، أن أمرهم كان خافيا حتى على النبى عليه الصلاة والسلام! فإذاً لا يمكن أبدا أن نتصور مجتمعا ليست فيه تناقضات وليست فيه تصارعات، إنما يجب أن تبد لأن هذا من طبيعة الأشياء.

وهنا برضه نلاحظ إن كان فيه مسائل متعلقة بالإشاعات، مسائل متعلقة بالمؤامرات، مسائل متعلقة بالتمويه، مسائل متعلقة بالاتصال بالأعداء. فى بلاد الروم مسائل متعلقة بتكوين أوكار فى المدينة، وهذه الصورة تعتبر من أعظم وثيقة لتشريح مجتمع المدينة موجودة فى تاريخنا الإسلامى كله.

إذاً ونحن نقود أمر التغيير، عندنا الإحساس بأن هذا أمر طبيعى وأننا يجب علينا أن نتحمله، هنا هنجد قدام مننا القول يتفرع الى فرعين.. فرع يتعلق بالوضع العسكرى، وفرع يتعلق بالوضع الداخلى.

فى فبراير الماضى، كنت فى السودان فى مؤتمر هناك اسمه حتى "السودان فى إفريقيا"، وهذا المؤتمر له ممثلين كانوا موجودين من أول الاتحاد السوفيتى وأمريكا، وأتيحت فيه فرصة لقاءات مع ناس متعددة الاتجاهات، وكان منهم أستاذ أمريكى قعدت معاه واتكلم فى موضوع اسرائيل. وقال كلام جايز جدا يكون بيتردد فى أكثر من مجال فى الخارج، وجايز أصداءه يمكن تكون موجودة عندهم، فبيقول: إنتم اصطدمتم باسرائيل ٣ مرات مرة سنة ٤٨، ومرة سنة ٥٦، ومرة ٦٧. مرة وأنتم ملكيين ومرة وأنتم جمهوريين ومرة وأنتم جمهوريين اشتراكيين، وبعدين النتائج فى كل مرة من هذه المرات متقاربة مع المرة الأخرى!

فهل المسألة متعلقة بالوضع الاجتماعى اللى أنتم عايشين فيه؟! والا متعلقة بالمستوى الحضارى اللى أنتم بتعيشوا فيه؟! وبعبارة أخرى هل الصراع بينكم وبين اسرائيل هو عبارة عن صراع بين نظام ونظام أو بين حضارة وحضارة؟!

هذا الكلام فى الواقع له خطورته إذا كان يعنى كثير الشيوع، ويمكن فى هذه الحالة نفكر فى أن هذا الكلام يترد عليه.. يترد عليه إزاى؟ دى نقطة اللى ممكن يترد عليها يإما الرد العملى وهو الرد العسكرى، وهذا الرد له موازينه الخاصة التى تتعلق بسياسة الدولة العليا، وتتعلق بنفس الوقت بالموقف العالمى، وتتعلق بمدى التماسك بالجبهة الداخلية.

وفيه رد آخر يتعلق بالجانب الفكرى فيه، وهو إن احنا ندى للناس حصانة فكرية بقدر الامكان عن هذه الموضوعات، إذا متى تكلمنا عن الحصانة الفكرية التى ينبغى أن تكون عند الناس. هذا الكلام بطبيعته هيقودنا الى الكلام عن الجبهة الداخلية.

فلو جينا انتقلنا بعد هذا للجبهة الداخلية، هنجد فيه عدة موضوعات ممكن إن احنا نتعرض لها.. الموضوع الأول: اللى أشاروا اليه يعنى تقريبا كل زملائى وهو الاتحاد الاشتراكى، ممكن جدا إن الاتحاد فى مرحلة من المراحل النشطة وممكن جدا فى مرحلة أن يهدأ، ولكن فى تنشيطه وتهدءته ينبغى أن يكون صورة لما يدعو الناس إليه.

دا أساسا يعنى هو نفسه يبقى صورة، أنا آجى أخش الاتحاد الاشتراكى فى حالة نشاط أو عدم نشاط أحس إننا داخل الاتحاد الاشتراكى. أنا عايز إيه من المبنى الرئيسى للاتحاد الاشتراكى؟ عايز أحس إن دا بيت الشعب. كيف أحس بهذا؟ كيف أعامل الناس حتى لو أدى الأمر الى أن التوجيه السياسى يعطى من أول البواب اللى واقف على الباب.. الحارس اللى واقف على الباب الورانى، العسكرى اللى واقف فى المرور، لحد الإنسان؛ لابد كله يكونوا على الوعى السياسى اللى يستطيعوا إنهم يتعاملوا بيه مع الجمهور.. على الأقل المبنى الرئيسى.

وبعدين هذا أيضا ينبغى أن يكون فى معاملات الناس بعضهم مع بعض، فماحسش بالغربة بتاعتى وأنا داخل المبنى أو أى مبنى آخر من مبانى الاتحاد الاشتراكى. طبعا المسألة مش بس متعلقة بالمبنى وطريقة الدخول والخروج، وإنما متعلقة بالتعامل بين الناس بعضهم وبعض فى الاتحاد الاشتراكى. وأذكر يعنى من أول ما وكلت الى بعض الأعمال فى الاتحاد الاشتراكى، فى أول إنشاءه، كنت بحس بمعنى معين إن أنا لو جيت خرجت من حجرة ودخلت الحجرة اللى بعدها كأن أنا دخلت بيت تانى فى الواقع! يعنى مش بيتنا يعنى لأن الأمانة اللى جنبى ماكنتش أعرف هى فيها مين فى الحجره بره مانيش عارف ورا منها مين يعنى!

وظل هذا المعنى بتاع معنى الغربة والانعزالية الموجودة قائم لحد النهارده! ليه مابيحصلش اجتماعات لينا كلنا مع بعضنا كده فى الاتحاد؟ ليه حتى على مستوى الأمناء المساعدين، الأعضاء ميقدروش يشتغلوا مع بعضيهم بحيث إننا حتى لما يكون لى مشكلة

فى الشئون الاجتماعية أو الشئون الإدارية أو فى العمال أو كذا، لا يمكن بجتمع مع إخوانى اللى بيربطنى بيهم العمل غير لما بنمر مع بعضينا فى الطرقة؟ غير كده مكناش بنعرف بعض مثلا فى الإذاعة أو فى التليفزيون أو فى محاضرة عامة، يمكن مابنعرفش بعض! فبرضه هذه الناحية من وجود الجو الأسرى اللى سيادتك أشرت ليه أكثر من مرة، وقلت لنا: تزاوروا إقعدوا مع بعضيكوا إشربوا شاى.. إشربوا قهوة واعرفوا أحوال بعض. هذه المعرفة اللى بتكون الجو العاطفى اللى بيخلى العمل نفسه فيه ليونة وفيه سهولة، مفيهوش التعامل بالأوراق والتعامل بالإمضاءات والتعامل بالتأشيرات!

عبد الناصر: يمكن هو العيب الأساسى فى هذا اللى هو هاوضحه لك، هو الِشلل. العملية لما بتبقى فلان وشلته، فلان وشلته، فلان وشلته، هى اللى نتج عنها هذا الكلام كله. الحقيقة الانتخابات هتغنينا عن هذا الموضوع، وأنا اعتراضى على موضوع التعيين إنه برضه هيدخلنا فى تيارات الشلة! لا مؤاخذة.

كامل: وكلمه أخرى متعلقة بالوضع الدقيق، يعنى عادة إحنا بنتكلم كتير عن الشباب، وجايز يعنى زميلى الدكتور صفى بحكم إن هو شاب يؤكد هذا المعنى. ولكن أنا عايز أؤكد المعنى عن الكلام بتاع الآباء والأمهات، ولو تفضلت سيادتك بتوجيه كلمة الى دور الأب والأم فى تكوين المجتمع المصرى وحرصه على أخلاقيات الأسرة. عادة الكلام يوجه الى الجيل الجديد، بينما الجيل الذى ربى هذا الجيل الذى أعطاه أخلاقيات ومثاليات اللى كونا كلنا واللى كون الذين قادوا هذه الثورة؛ هذا الجيل ينبغى أن تكون له كلمة وفاء فى هذه المناسبة.

ونتكلم كثيرا عن ما ينبغى أن نصنعه للريف ونقدمه للفلاح، ونتكلم عن القرية باعتبار مظاهر التخلف اللى موجودة فيها، فهل يمكن أن نتكلم عن العناصر الأصيلة الموجودة فى الريف والتى يمكن أن نعتبرها هدية الريف للمدينة؟ الفلاح اللى بيطلع عشان خاطر يروى الساعه ١٢ بالليل والساعة ١ بالليل، لا بياخد إجازة ولا بياخد تمرض ولا بياخد أى حاجة، اللى حافظ على هذه الأرض اللى عمل كل هذه الأشياء؛ هذا الفلاح يمكن أن ياخذ برضه كلمة تقدير. أنا بحس إن أخلاقيات الشعب المصرى بيتمثل تمثلا أصيلا فى نفوس المصريين؛ المحافظة على المواعيد، الوفاء بالوعد، الحاجات دى كلها.

بالرغم من كل ضغوط الإقطاع والرأسمالية والكبت والقهر اللى عاش فيه الفلاح المصرى، ظل محافظا على كثير من أخلاقياته، وبحس أن هذه الأخلاقيات.. احترام الأرض الاحترام الذى يصل الى التقديس، بل حتى يصل الى احترام الحيوان الذى يعمل فى هذه

الأرض! الفلاح بيحب كل حاجة فى البيئة بتاعته وفيه تعاطف بينه وبينها كبير جدا، فإذا تفضلت سيادتك بالإشارة الى أخلاقيات الريف الأصيلة اللى احنا عايزينها تنقل الى المدينة، الى جانب نواحى أخرى عايزين نغيرها برضه؛ يبقى فيها تكريم قطاع كبير جدا من القطاعات اللى حفظت أصالة حياتنا قرون طويلة.

فيه شئ آخر لو أذنتلى بيه سيادتك أيضا، وهو أننى حين أنتقل الى تكوين الشباب وبرضه هنتقل الى موضوع زميلى الدكتور صفى، يمكن أنى كنت بلاحظ فى الاتحاد الاشتراكى بنعنى عناية كبيرة جدا بالتكوين الفكرى بتاعه، ولكن معظم القضايا عبارة عن قضايا فكرية نقعد نتناقش مع بعض عقل مع عقل، فهل يمكن أن يكون التكوين فى المرحلة دى تكوينا متكاملا؛ بحيث إن أهتم بجسمه وفكره وخلقه وعلمه أيضا فى نفس الوقت؟

يبقى إذاً أنا عايز التكوين المتكامل اللى يكون الشاب بهذا الشكل المفكر المحارب، فى نفس الوقت صاحب الخلق. هذه الناحية من التكوين المتكامل أعتقد إن هى يمكن تبقى التطوير الحقيقى اللى يحصل فى تكوين الشباب فى هذه المرحلة. يعنى كتير جدا كنت لما أحضر الندوات الشباب والمنظمات، وبعدين آخد الأسئلة مع بعضيها للبيت وأقسمها؛ كلها عبارة عن حوار فكرى لا يهدف من مستوى الرأس الى مستوى تحريك المجتمع نفسه، الفكرة سبقت العمل ولا العمل سبق الفكرة؟! يعنى كلها مسائل فى الظروف اللى احنا عايزين طاقة دفاع للعمل الإيجابى. أنا لا أهون من شأن الفكر وقد عشت عمرا طويلا فيه، وإنما أعتقد إنه لابد له من إقدام على هذه الأرض، ولابد له من يد تعبر عنه ولابد له من سلاح يدافع عنه؛ ودى كلها مسائل مدارسه بتكون متكاملة مع بعضها بحيث التكوين يكون موجود عندنا بهذه الصورة.

يمكن أن المنطلق اللى نتصوره لهذا التكوين – وهو ما ذكرته سيادتك فى الميثاق – كلمتين، وحين نمر الميثاق كله بجدهم فى نفس مستوى من الوضوح والحتمية والصرامة. حينما تكلمت سيادتك عن المجتمع الاشتراكى تكلمت عن حتمية الحل الاشتراكى، فيه مسائل تركتها للتطور وللتغيير، ولكن دى صوره لايمكن أبدا إلا أن تكون اشتراكية. حينما تكلمت عن صورة الفرد، تكلمت عن إيمان لا يتزعزع بالله فالإيمان لا يتزعزع والمجتمع اشتراكى؛ دول أعلى مستويين فى مستويات الحتمية. الصرامة والوضوح فى الميثاق فيما أتصوره صورة الفرد وصورة المجتمع، فالفرد المؤمن لهذا التكوين المتكامل هو الذى يستطيع أن يحمى آمال مستوى الاتحاد الاشتراكى فى مرحلته المقبلة المضنية، التى نرجو الله عز وجل على القيام بأعبائها.

آجى بعد هذا لموضوع الحريات، وكما تعلم سيادتك إننى عشت فى قانون ١١٩ فى داخله وعلى أطرافه فترة من عمرى! (ضحك)

عبد الناصر: ده واحد من ضمن ١١٩ وجه هنا يعنى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

كامل: وكما تعلم سيادتك فى المرحلة الأخيرة من سنة ٦٥ الى ٦٨ أسندت الى أعمال التوعية داخل المعتقلات.

عبد الناصر: (ضحك)

كامل: كان لى حق العودة الى بيتى فى نفس اليوم، يعنى الحقيقة فى أول مره روحت بالتعاون مع أمانة الدعوة والفكر والسيد كمال رفعت موجود، ووزارة الداخلية سمحوا للمعتقلين بإنهم يسألوا. فكان موجود من الحاضرين أحد زملائى فى الجامعة معتقل وأنا أحاضر، فسألنى سؤال.. وقال: وأعلم إنك لن تستطيع الاجابة عنه، ولكن الأمانة تقتضى أن ترفعه الى المستويات الأعلى – وكتبته فى ذلك الوقت تقارير هذه الدورة من دورات التوعية – سألنى.. ماهو الطريق الذى إذا سلكته لا أعود الى هذا المكان؟ واجب الأمانة يقتضينى بعد ثلاث سنوات أن أرفع هذا الى سيادتك.

عبد الناصر: دا فى المعتقلين سنه ٦٥؟

كامل: وزميلى.. أستاذ فى الجامعة هو طبعا خرج، وبيمارس عمله فى الجامعة وكل حاجة، قال لى: أنا اعتقلت وأنا أؤدى نفس العمل الذى تؤديه أنت من معسكر الاتحاد الاشتراكى، وبرضه لما هاخرج هارجع أشتغل تانى هناك. فإيه السكة اللى همشى فيها ماأرجعش؟ وده اللى عايز أعرفه. وطبعا وكما تعلم سيادتك مكانش فيه شئ موجود له وللآخرين! أنا أتناول المسألة من زاوية أخرى لو أذنت لى سيادتك بدقائق قليلة.

سيادتك إمبارح تكلمت إن مصر من عهد من حوالى ٣٠ سنة حكمت بأحكام عرفية، لا شك إن هذه المسألة نجد لها جذورها المتعلقة بتكوين المجتمع المصرى نفسه، مش عايز أخش فيها لضيق الوقت فى موضوع أكاديمى بهذا الموضوع.

أما ما أشير إليه، أن حياتنا مرتبطة أساسا بنهر النيل فى ثورتنا مرتبطين بهذا النهر، وكما تعلم سيادتك إن فى أول ثورة شعبية حصلت فى تاريخ مصر بعد الدولة القديمة، وحطت نظام الحكم، ودمرت المعابد اللى كانت موجودة، وقضى على الإقطاع الأول بعد الدولة القديمة؛ أول شئ فكروا فيه فى عهد الدولة الوسطى هو مشروعات تخزين مياه النيل فى منطقة الفيوم، كذلك حجر الزاوية فى ثورة ١٩٥٢ كان إن احنا نبنى السد العالى، نبتدى نولد منه الكهربا ونتحول منه الى التصنيع.

نبض الفكر المصرى فى العهد القديم هو نفسه فى العصر الحديث، بحكم ظروف معينة إحنا عايشين فيها. ماعلاقة هذا بالحريات؟ إنى ببص ألاقى قدام منى خطر موحد هو نهر النيل، لو تهاونت فيه هيضيع البلد كلها ولو إنى قاومته وضبطه وهذبته هيفيد البلد كلها. هذا شئ موجود فى العقل المصرى طول تاريخه، وهو أنه يمكن أن يقابل خطرا مشتركا باجراء المركزية، ويحصل على خير مشترك باجراء المركزية، قطرات النهر ناخدها عن طريق التهذيب بالقيود.

قانون ١١٩ أن يكون سدا تنظيم المياه التى تجرى فى هذا المجتمع وسيرها فى القنوات السليمة لها. تعودنا إحنا على هذا.. على إن فيه أخطار تهددنا، ولكن لما هذا الشئ موجود فى نبض الفكر المصرى نجد إن مؤرخينا مش بس النهر هو اللى بيعمل كده، الحكم نفسه هو المسئول. لعل من كتب عن هذا بإن الحاكم المسئول الأول والأخير فى مصر عن تفاعله مع الشعب هو المقريزى من حوالى ٦٠٠ سنة بكل وضوح، اتكلموا عن مجاعات، وقالوا: إن نظام الحكم نفسه من ناحية علاقته بالقاعدة الشعبية، ممكن يؤدى الى ازدهار هذه الأمة أو الى أفولها.

فى عهد المأمون لما جه مصر ومر فى الريف المصرى، جاءت إمرأة بمنتهى البساطة، قال لها: من أين هذا؟ راحت مسكت تراب الأرض المصرية، من هذا من التراب ثم من عدلك أنت.. أنا على العمل وأنت عليك العدل.

المعادلة التى يسير بها التاريخ المصرى كله، هى عبارة عن إنتاج من الشعب وعدالة من الحاكم. فهنا عندما أنظر لما حدث فى الاعتقالات الأخيرة – وتأذن لى سيادتك إن أنا أوضح نقطة بسيطة ويجب العمل فيها عمل إحصائى – ماهى العلاقة العددية بين الذين اعتقلوا ومن أخذ منهم ليحاكم وثبت عليه شئ؟! لأن هذا الكلام اتقال لى فى المعتقل. ليس معنى أن سيادتك أسندت الى هذه المهمة وأنى جلست معك فى المجلس،

هناك أشياء لابد أن أقدمها لك صريحة واضحة، ممكن جدا ندرس الموضوع بهذا الشئ. وقد نصل الى أن المسألة ليست إن مجموعة أفراد بأعينهم هم الذين يقومون بهذا العمل.

وأنا ممكن أعمل دراسة مفصلة فى هذا الموضوع، وسيتضح إن قلة قليلة عادة تبحث عن رأس من الخارج هى التى تتولى إحداث هذه الاضطرابات فى المجتمع المصرى، ولكن الجسم الكبير عارف حينما يمر فى تجربة لأنهم من سواد الناس.. أبناء، طلبة، تجتذبهم أشياء معينة ويضللوا ويتحطوا فى المعتقل، فى الوقت اللى ذكرته سيادتك أنا برضه كنت فى المعتقل فى الهايكستب.

عبد الناصر: فين؟! (ضحك)

كامل: أنا زرت ٤ معتقلات سيادتك! (ضحك) فجالنا واحد حاطينه معانا بالليل ياإخوانا أنا مش منكم أنا والله ماعرفكم.. أنا مسيحى!

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: (ضحك)

كامل: وإيدى أهه مدقوق عليها الصليب! قال له: وأنا هاغلب فيك؟ ودوه مع الشيوعيين! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: (ضحك)

كامل: فإذا ثبت إن بعض الأجهزة أخيرا فيه انحرافات، ألا يدعونا هذا الى مراجعة الفيشات القديمة كلها؟!

فهذه بعض النقط الرئيسية، تبقى نقطة أخيرة وهى عامل الحركة والتعاون فى المجتمع، وهذه النقطة بدى آخدها بصورة تطبيقية.. يمكن فى الأيام القليلة اللى قضتها فى وزارة الأوقاف، وحضرتك قلت لى: بقالك كتير بتكتب تعالى إنزل وشوف مشاكل الناس بنفسك؛ فالواحد دخل فى أعماق هذه المشاكل.. اللى عنده حالة طارئة، اللى مش لاقى مسكن.

وأشكر لسيادتك حسن الاستماع.

عبد الناصر: أنا لى تعليق الحقيقة، سنة ٦٤ أردنا أن ننهى المعتقلات، وده أمل عند الواحد ومهواش مفخرة لواحد زيى إن يبقى فيه ناس معتقلين. وفعلا حينما صدر الدستور فى مارس سنة ٦٤ مكانش فيه ولا واحد فى المعتقل، وبعدين الإخوان المسلمين إتعمل لهم قانون ورجعوا لوظايفهم واللى كان عليهم سجن طلعوا إفراج ورفع عنهم.

هو الواحد كان يشعر بمنتهى السعادة إن مافيش معتقلين لا شيوعى ولا إخوان مسلمين؛ بحيث إن الفيشة اللى بيتكلم عليها عبد العزيز لا الصنف ده موجود ولا الصنف الآخر موجود فى المعتقل.

وأنا كان فى تفكيرى إنى ألم الاتنين زى ماقلت لكم إمبارح، ماهو الواحد هايروح فين؟ أنا برضه ابتديت مع كل الأحزاب، واتصلت بالإخوان المسلمين والشيوعيين وأعرف كل الخلفيات بتفاصيلها، وأعرف يمكن فى وقت من الأوقات كنت أعرف أكتر مما تعرف المباحث.. أسامى ناس ودا ساكن فين والعملية دى كنت أعرفها أكتر من المباحث. وفى عملية الإخوان المسلمين الأولى، يمكن كانت معلوماتى عن الإخوان المسلمين أكتر من معلومات المباحث!

أيضا فى صدامنا مع الشيوعيين، كانت معلوماتى عن الشيوعيين تصل الى المعلومات اللى موجودة عند المباحث، وكان هدفى باستمرار إن فيه ناس خيرين هنا وهنا ولابد من أن تكون هناك وحدة تجمع الكل.

ولكن اللى حصل إن فيه عمل جاى من بره من الخارج، وممول من الأمريكان ومن السعوديين. إحنا كنا متتبعين وكنا معتقدين إن العمليات صغيرة الحقيقة ولا تحتاج الى أهمية، لغاية لما جت سنة ٦٥، وابتدت العمليات تكشف عن تنظيم كبير وتسليح وحرق البلد! وكان هناك – بصرف النظر عن إن شمس بدران النهارده فى السجن – ولكن الراجل للذمة بقول: بقى سهران ليل نهار، وكان هناك سباق بينه وبين الآخرين من عمليات القتل وعمليات الاغتيال، وهو قال فى المحكمة: إنه أنقذ حياتى ٣ مرات، وقال هذا الكلام وهذا حقيقى. وكانت العملية هل هيمسكهم قبله ولا هم هيعملوا العملية قبل.

لما بقت العملية بهذا الشكل، الواحد دخل فى عملية لا يعلم أولها إيه وآخرها إيه؟! نحن لم نطبق القانون ١١٩.. إحنا تجاوزنا ١١٩، ثم ذهبنا بعد ذلك الى مجلس الأمة لنعدل القانون ١١٩. فالفعل هو إيه؟ هو نتيجة فعل مضاد. ده الحقيقة اللى خلانا

فتحنا المعتقل مرة أخرى. طبعا قد يكون هناك من ظلم وقد يكون هناك من أخد.. كان فيه ناس بيجمعوا فلوس وعمليات بهذا الشكل وسايبينهم، لكن لما ظهرت إن العملية بهذا الشكل أصبح جمع الفلوس هى عملية تنظيم غير ظاهرة.

ده الحقيقة اللى خلى العملية تصاعدت بهذا الشكل. ابتدينا عمليات إفراج من قبل العدوان وبعد العدوان. وأظن فاضل عدد قليل يعنى اللى هو أساسا اللى كانوا موجودين فى الجهاز السرى، وأنت تعلم ماهو الجهاز السرى.

الحقيقة المشكلة النهارده، طب دول إذا طلعناهم بحكم تفكيرهم وبحكم تكوينهم، وأنا كنت برضه متصل بناس من الجهاز السرى قبل الثورة، ويمكن استطعت إن أنا أؤثر عليهم بعد الثورة؛ وعلى هذا حصل تغيير فى القيادات. يعنى أنا كنت متصل.. كنت باعرف عبد الرحمن السندى وهو كان ماسك الجهاز السرى قبل الثورة، وفعلا كنت بادرب ناس من الإخوان المسلمين. وأنا لما رحت عند إبراهيم عبد الهادى ماروحتش على إنى من الضباط الأحرار، لا.. إبراهيم عبد الهادى كان بيستجوبنى على إنى من الإخوان المسلمين؛ لأنى دربت ناس من الإخوان المسلمين. وفى التحقيقات اللى حصلت بعد ما قتلوا النقراشى، قالوا: إن أنا دربتهم، ولكن أنا فعلا دربت هؤلاء الناس وكان عشان فلسطين فعلا يعنى.

المشكلة النهارده إذا طلعوا الناس دول، هل هيرجعوا تانى يعملوا جهاز سرى ويتصلوا بسعيد رمضان ويضللوا، وندخل تانى فى مشاكل أقسى من المشاكل الأولى؟! وهل نحتمل؟ دى الحقيقة المسألة وهذا هو الموضوع.

وهم حاولوا يتصلوا بالجيش، ولغاية دلوقتى.. لغاية يومنا هذا وفيه اتصال بالجيش، وفيه عملية داخل الجيش قايم بها الإخوان المسلمين النهارده، ولم تمسك ويعلم عنها الفريق فوزى!

بيبقى هنا السؤال.. ماذا نعمل يعنى؟ والعملية أساسا بتكون عملية موجهة من الخارج، وأنت تعلم كيف يعيش سعيد رمضان والشريف والمجموعة اللى كانوا هنا فى وقت من الأوقات، كيف يعيشون الآن ومع أى قوى يتعاونوا؟!

الشيوعيون النهارده مافيش، هو يمكن واحد اللى هو صلاح عيسى اللى اعتقل أخيرا، وهو من اللى كانت عليهم أحكام الحقيقة وأفرج عنهم سنة ٦٤ وخرجوا وعادوا الى أعمالهم!

هذه هى المشكلة، وطالما هناك قوة من الإخوان المسلمين موجودة فى الخارج وعندها من الأموال وتتصل بالداخل هنا، فهذه المشكلة مستمرة.

إزاى الموضوع يتحل؟! أنا قلت لك يوم ماشوفتك آخر مرة فى البيت قبل التكوين الوزارى: إن احنا عاوزين نلم الناس الطيبين، لأن خسارة يلمهم أعداؤنا وأعداؤهم.

بالنسبة للنقطة الثانية: اللى هى الرد والدفع، والله الأخ لفت نظرى الى موضوع مهم جدا؛ الحكومة عندنا محدش بيرد على حد! (ضحك) ومحدش بيدفع للتانى! (ضحك) وهذا يمثل نوع من أنواع التفسخ الموجود. ومحدش هيعمل هذا الموضوع إلا إذا كنا إحنا نشجعه، ولكن هنا فى مجلس الوزرا نفتح هذه المواضيع، لازم لما واحد يبعت لحد يرد عليه لكن محدش بيرد على حد! وأعرف إن فيه شركات مقاولات كتير لها فلوس ومحدش بيدفعها.. وده الحقيقة مسئوليتنا الأولى إحنا أولا.

كامل: بالمناسبة دى يا سيادة الريس.. الكلمة بتاعت سيادتك هتكون فى رأس السنة الهجرية، هل ممكن من سيادتك ردا على الثورة المضادة التى تحارب الاشتراكية، وتقول إنها ضد الدين؛ تؤكد سيادتك على التمسك بالمبادئ والعقائد الإسلامية الصحيحة وأنها ليست متعارضة مع الاشتراكية؟

حجازى: فى الحقيقة أنا شايف السادة الزملاء استعرضوا كثيرا من الجوانب، وأنا عايز أقيم الموقف الحالى على ضوء نقطتين أساسيتين.. فيه اجراءات طويلة المدى تحتاج الى خطة عمل، وفيه مجموعة من القرارات الواجب اتخاذها بحيث تتمشى مع سرعة الحركة فى هذه المرحلة لمجابهة مشكلة إزالة آثار العدوان.

فى الواقع المشكلة اللى بنحس بيها النهارده، إحنا نركز على الفرد الذى يتكون منه هذا الشعب، وهو يتأثر ببعض العوامل جزء منها مادى ومعنوى والجزء الثالث مجموعة علاقات انسانية الى حد كبير؛ وبالتالى بتظهر الارتباطات فى داخل المجتمع.

اللى حاصل إن احنا تطورنا فى ١٥ سنة تطور أدى الى هيكل البلد نظرى سليم، ولكن فى الواقع هذا الهيكل يمثل نوع من التراكم التاريخى لتناقضات مازالت موجودة تؤثر فى كيان العمل فى حد ذاته.

إتكتب فى الجانب الاشتراكى كثير نظرى، لكن لما ننظر للجانب العملى نجد تعارض كبير فى الرؤية للجماهير؛ مما أدى الى عدم الثقة فى الاشتراكية فى حد ذاتها، كفلسفة وكأسلوب للعمل. ويمكن بعض الأمثلة أنا استنتجها من بعض اللقاءات داخل الجامعة أو فى بعض اللقاءات اللى أنا عملتها فى المنيا بالذات. فى الواقع الهيكل اللى احنا فيه النهارده، يتمثل فى قطاعات معينة، لو ركزنا على بعض المسائل الخاصة نجد إن الأفراد اللى بيكونوا هذه القطاعات هم اللى بيعملوا نوع من التأثير فى المرحلة الحالية.

فى الواقع أننا بنقسم الشعب الى فئات، وبنقول تضامن قوى الشعب العاملة عملية أساسية، ولكن فى رأيى إحنا بين جيلين.. جيل الشباب اللى ما مسش الانتصارات الخاصة بالثورة نفس الإحساس لكثير من فئات الشعب التى عاشت وحست بالجوع والعرى وفقدان حتى الثقة بالنفس فى الماضى.

وهذا يثير التساؤل.. إن الشباب كل ما يستمر بالثورة، لابد أن يكون لديه الأمل بالحياة؛ لأنه بياخد المسائل دلوقتى أمر واقعى، يدخل الجامعة ببلاش.. بيتعلم ببلاش لم يرى التناقضات اللى كانت موجودة، ولم يحس بالآلام التى كان يعيش فيها أبوه ولا أقرانه فى الماضى.

الفئة التانية: هى التى عاشت ويمكن كل قرار اشتراكى يؤخذ يعود على البعض بفائدة يحس بيها أو يلمسها، ولكن للأسف طبعا طبيعة النفس البشرية باستمرار تطلب المزيد.

وبالتالى الخطوات بتاعتنا تحتاج نعالج لكل فئة تختلف عن الأخرى.

المفروض إنه يظهر فى صورة دستور تنظيمى معين، لا تؤثر فيه بعض التطورات التى تحدث على المستوى المحلى. صحيح إن احنا لازم نكفل له المرونة الكافية، لكن الواقع العملى كثير من جماهير الشعب اشتغلوا فى الحكومة، تشعر بنوع من عدم الثقة والاطمئنان حتى فى العمل اللى تؤديه. بضرب بعض الأمثلة الوزارات اللى بتفك وبتتحل وبتتركب، فى كثير من الأحوال كانت عملية الفك والتركيب لصالح أفراد وليست فى صالح العمل فى حد ذاته.

الوزارة ولا يهمها حاجة، ياخد ماهية وآدى كل الحكاية.. فى الجامعة موجودة، فى الصناعة موجودة، فى التجارة موجودة، فى كل مجال موجود كل الحكاية بيرتزق ولا هم له لا بالبلد ولا بالثورة! المسألة بتحتاج الى خطة عمل واضحة وقرارات حاسمة تؤخذ على الإطار القومى مش على الإطار الجزئى؛ لإن الإطارات الجزئية فى الواقع مبتديش نتائج حاسمة. الناس عاوزة تحس إن الامكانيات دى اللى احنا نقلناها من القطاع الخاص الى القطاع العام أصبحت فى أيدى مؤتمن عليها.

أنا لا أتصور إطلاقا أعضاء مجلس أمة، قاعدين فى مجلس الأمة ولا هم هنا بالنسبة لإيه الإنفاق العام فى البلد، ولا يقدروا يناقشوا! حصل أظن من سنتين إنهم ابتدوا يدرسوا هذه الميزانية، وكان فعلا فيه تقارير بدأت تطلع كويسة مرة واحدة فكرة جت وانتهت وخلاص! لازم يبقى فيه يعنى هيكلية معينة لمتابعة الرقابة العامة للإنفاق العام.

أنا يعنى موضوعين آخرين.. فيه خلط فى المفاهيم الاشتراكية..

يعنى أظن سيادة الريس، يعنى أنا أثير مسألة أخدت منا فى محافظة القاهرة بعض الكلام أكثر من جلسة، والمطلوب فى المرحلة دى يمكن إحنا نستخدم أسلوب يعنى المفهوم الاشتراكى ومعاه يمكن طريق رأسمالى، طالما إنه هيقدر يخلصنا من بعض المتاعب الحالية. أنا عاوز أطلع الفلوس اللى مع الناس وعاوز أستفيد بقدر الامكان من إن الناس تمول ذاتيا بعض مشروعات خدمات. يعنى اتقال فى الدستور إن التعليم مجانا وبالتالى أخدنا التعليم من أدنى السلم الى أعلاه بالمجانى، قلنا: فيه انتساب لا يدفع شئ غير صورة فى آخر السنة ويخش يمتحن كلام على الورق. ولكن الحقيقة إنه بيقعد فى المدرج زيه زى أى شخص تانى، وبعدين مايهموش يسقط سنة واتنين وتلاتة وأربعة وبعدين يتفصل بعد ١٢ سنة.. سنتين كل سنة نجمعهم يطلعوا ١٢ أو ١٣ سنة، فبيكلف قطعا مكان وبيكلف امكانيات وبيكلف خيم وبيكلف امتحانات.. الى آخره!

بعدين فى البلد فيه امكانيات تعليم خاص فى الإبتدائى والإعدادى والثانوى وتعليم عام. التعليم الخاص فى محافظة القاهرة، بيكون مايوازى ٣٠٪ من امكانيات التعليم فى داخل محافظة القاهرة، يقول دى طبقية والتعليم العام لأ.. أنا بقول: والله لو حصلت المناقشات، دا لو اتعمل كل التعليم مجانا برضه القادرين هم اللى هيحتلوا المراكز؛ لأن القادر اللى معاه فلوس هو اللى هيعلم إبنه وهيجيبله مدرسين، وهو برضه اللى هيحتل المكان.

الحاجة التانية: إن التعليم الخاص النهارده اللى بفلوس بيترتب عليه إيه؟ الطالب مثلا فى إعدادى بيتكلف ١٣ جنيه نفرض فى المتوسط مثلا فى الحكومة.

لما النهارده الدولة بتعين بعض المدارس الخاصة بتلاتة جنيه أو أربعة جنيه على التلميذ، بترفع عن كاهل الميزانية عبء كبير. بعدين إحنا شايفين عملية، صحيح لو ولادنا مبيسافروش بره، ومبيتعلموش فى بيروت وفى الخرطوم وفى المناطق الأخرى، كنا نقول معلش. إنما تجربة اتعملت فى معهد الزمالك، صحيح يمكن كان فيه أخطاء، وكانوا بيدفعوا خمسين جنيه وبيتعلموا وهيتعلموا بوسيلة أو أخرى.

والنهارده بيخرجوا ويتعلموا ويهربوا فلوس ويتعلموا بره! يعنى هل الاشتراكية معناها إن اللفظ نحافظ عليه ولكن المضمون لا يمكن أن نحافظ عليه؟! أنا بعتقد إنه لما لا نتوسع فى بعض المشروعات، اللى هى تمكن من تدعيم المستوى حتى والكفاءة الخاصة بالتعليم فى البلد؛ الأخطاء الخاصة مادام مافيش استغلال أنا بعتبر إنه ماشى مع الاشتراكية، مادام مافيش شخص بيملك وبيتحكم وبيحصل على عائد كبير يحطه فى جيبه أو فى جيب عيلته.. يعنى أنا شخصيا لا أجد فيها تعارض مع الاشتراكية بأى حال. الطبقية.. مابعتقدش فيها طبقية إطلاقا؛ لأن أنا بساعد المجتمع طالما إن المجتمع غير

قادر، أنا بقول: بعض المفاهيم الاشتراكية فيما يتعلق بالتطبيق العملى، الواقع إحنا يعنى نتأرجح لا قادرين نخلى تعليم عام.

وبعدين فى القاهرة أبسط مثل، الجامعة الأمريكية بيطلع فيها الطالب – وشوفناها فى الدراسات العليا – يعنى فيه عدد ضخم من الطلبة راحوا الجامعة الأمريكية فى السنتين الأخيرتين ويمكن فى السنة الأخيرة بالذات ويدفع ١٠٠ جنيه هناك بيتعلم دراسات عليا، وأنا فى الجامعة مابقدرش أحصل على حاجة؛ لأن الطالب بيدفع ٣,٥ جنيه للاتحاد وبس.. لا جدية ولا تعليم ولا حاجة!

يعنى أليس من الأقدر فى هذه المرحلة، ونحن محتاجين الى نوع من التمويل الذاتى، أنا والله كام واحد يقولوا لى: إحنا مستعدين. وبعدين فيه منافسة بتحدث اليومين دول فى الدول العربية.. الجامعات اللى احنا بنفتحها وإحنا اللى بنعملها كمصريين. وأبسط مثل جامعة الكويت، يعنى كان لى الحظ إن أنا اشترك فى وضع برامج هناك، أحد أهدافها إنها تمتص برضه بعض الشباب العربى فى الدول العربية، هتاخد عملات. يعنى يمكن لو فتحنا جامعة خاصة بفلوس ليه لأ؟ ممكن تدينا نوع الفاعلية، وبالتالى مابعتقدش أنا إنها طالما موراهاش الستار ولا الاستغلال ولا القوى المضادة من بره، إنها تلعب دورها كجامعة مصرية وطنية. يعنى أنا بقول: إذا كان ذلك فى التعليم الإبتدائى والإعدادى والثانوى فلما لا يكون فى أنواع من التعليم تطلع لنا كفاءات.. أنا بثيرها.

كمان فيه نقطة الحقيقة يمكن خارجة عن موضوع التغيير، ولكن أنا هنا أثيرها من ناحية المضمون والمفهوم الاشتراكى فى تأثيره على المجتمع بحد ذاته..

إخواننا الإفريقيين متعلمين بالانجليزى والفرنساوى، جامعتنا مبتقدرش تستوعبهم بالطريق المضبوط اسرائيل بتستوعبهم وبتديهم، ناخدهم إحنا نحطهم فى شبرا وسط الأهالى.. والبربرى الى آخره! وأنا عملت تجربة سنة درست وبعدين الحقيقة مقدرناش. دول بيفقدو الثقة فى البلد رغم إنهم بياخدوا منح وبيتعلموا هنا، لما لا يكون مثل هذه الجامعات بيتعلم فيها الولاد.. بيتعلموا فى مدارس أفرنجى محتاجين، ناس يتكلموا لغات محتاجين لناس نصدرهم لإفريقيا.. لكل الدول الإفريقية؛ يبقى دى خطوة لتشجيع الولاد نفسهم إنهم يتحركوا فى الإطارات التقليدية بتاعتنا بتاع الجامعات.

أنا بقول: يعنى أنا أخدت مثال واحد من الأمثلة الخاصة بالمضمون الاشتراكى، ولكن على أساس متحرر وليس متقيدا، إحنا فى مرحلة وفى خلال المرحلة لازم ندرس ظروفنا وأولوياتنا ونتحرك فى هذا الإطار.

آخر كلمة عن التنظيم السياسى: الحقيقة يعنى من ممارستى العلمية يمكن فى الجامعة وفى بعض اللقاءات الشعبية، أنا بعتقد أيضا يمكن زملائى يتكلموا عن الانتخاب كتير يعنى، تجارب الانتخاب ماتجيبش النتائج المرجوة بصفة مستمرة، ويمكن تجربة الاتحاد الاشتراكى الأخيرة فى اللجان العشرين فى القاهرة، والتقييم بتاع العناصر اللى جت فى اللجان العشرين معروفة، والقلة القليلة هى اللى كانت قادرة على أن تحرك. أنا أقول: مواقع العمل والاختبارات عن طريق اللقاءات المباشرة اللى أنا اتكلمت عليها فى وحدات الإنتاج أو فى وحدات الخدمات، هى دى اللى تقدر تبرز فيها عناصر، وبروز هذه العناصر حتى ولو كانت فيها نوع من التحيز الى حد ما بتكون إطارات صالحة للانتخابات؛ لأنى لا أتصور يعنى إنه كل المجموعات زى مابتتقال ستة مليون هيخشوا فى عمليات الانتخاب، بأى حال من الأحوال!

دا بيبقى بيطلع هياكل تقليدية بعتقد أنها غير قادرة على العمل السياسى. وأنا باذكر سيادتك إن فى الجلسة المغلقة فى مجلس الأمة – يعنى دا نذكرها – لما حضرتك حدثت أعضاء مجلس الأمة وقلت لهم: الولاء لمين؟ أنا بذكر ٣٥٠ أو ٣٠٠ عضو كان كل واحد قطعا بيحاول يحافظ على مركزه! الولاء مفروض إنه لإطار ولعقيدة ولهيكل معين بيؤمن بيه وبيتفاعل معاه.. الإيمان والتفاعل.

أنا فى اعتقادى الشخصى، من العشرين بتطلع خمسة مش كل العشرين قادرين حتى على الانتخاب حتى لو كانوا مثقفين؛ لأن أنا بقول: فيه حتى بين المثقفين – مش عاوز أقول كثرة – ولكن فيه قدر مش بطال قاعد يتفرج لا له فى الطور ولا فى الطحين! وآهى ماشية، ومستنى يعنى زى مابنقول بياكل ويشرب وخلاص!

يمكن أنا اتكلمت مع سيادتك فى اللقاء الأولانى عن الولاء، يمكن أعتقد يعنى حصل نوع من التزاحم السياسى سواء من ناحية التثقيف أو من ناحية التوعية، وحصل نوع من الخلط. الشباب إحنا شوفناه فى المنظمة فى الجامعة، كل ما يتطلع لولاء الى المستويات الأعلى كل ما بيفقد ولاءه للمناطق المباشرة؛ فلذلك الولاء فى الأول بيبقى لازم لقيادة واحدة مش لأكتر من قيادة، طالما مثلا فيه موقع زى الجامعة فى كلية من الكليات فيها شخص مسئول، يبقى ولاء الناس كلها اللى موجودين فى العقيدة الى هذا الشخص؛ ودا بيبقى عبارة عن مندوب للقيادة. لما كنا إحنا نقول الأبواب مفتحة لكل الناس، ما دا موجود، كون العرايز بتتكتب كل يوم من غير إمضاء وبتروح لكل الناس.. موجودة.

يعنى إحنا عاوزين نحسس الشعب إن فيه اتصال مباشر، والمجابهة مش مجرد إنه فى الخفاء.. كل حاجة فى الخفاء! اعتقادى إن الكوادر الفنية السياسية كوادر مش مجرد لجنة مركزية، اللجنة لوحدها مش هتعمل حاجة. كوادر فنية سياسية قادرة على العمل بعيد

عن الأجهزة الحكومية، يبقى لها حرية الكلام، حرية المناقشة، حرية التصدى، إنما مجرد لجنة هتجتمع كل تلات أشهر من غير وجود جهاز! إحنا شوفنا فى النشرات بتاع الاتحاد الاشتراكى شوفنا فى التعليمات اللى بتنزل من الاتحاد الاشتراكى، يعنى لامؤاخدة أنا هاقولها بمنتهى الصراحة: سيادتك بتتكلم تتحرك أجهزة! سيادتك مبتتكلمش مافيش أى نشرات ومافيش أى حاجة! إحنا عاوزين يعنى الحركة تبقى مستمرة، وبعدين مطالب الجماهير تطلع وتنزل. يمكن حصلت تجربة مرة مع الأخ عبد المحسن أبو النور، لما الجامعة بقيت تجمع الكلام اللى بيتقال، وأنا بذكر يوم ماجالنا رد من الاتحاد الاشتراكى ولأول مرة عن بعض هذه التساؤلات، يعنى حصل نوع من الثقة والإطمئنان فى الجهاز السياسى.

يعنى عملية الإنفعال دى فى حد ذاتها، حتى لو كان بعض الإجابات ماكنتش يعنى مثلا بترضى ولا شافية، ومع هذا إدت نوع من الإطمئنان. الحركة المستمرة الدائبة من أعلى الى أدنى ومن أدنى الى أعلى عملية فى غاية الأهمية، أما وجود أمانة عامة وجود مبنى للاتحاد الاشتراكى.. وجود دون النبض الداخلى عملية يمكن بتحتاج الى تغيير. يمكن فى محافظة القاهرة وأمانة القاهرة فيه تقارير مستمرة عن النشاط الذاتى اللى بيتم فى الوحدات.. دا بيدى للجماهير نوع من الإطمئنان.

وإحنا شوفنا فى الحركة الأخيرة، إن حيث كان اتصال الجهاز السياسى بالمجموعات مستمر ودائم، مافيش شك إن أمكن السيطرة على الجماهير حيث مكانش هذا الاتصال مباشر العملية كانت فى منتهى الصعوبة.

كلمة أخيرة وأنا آسف لأنى أطلت، الإدراة المحلية.. أنا وقفلى واحد مرة برضه فى لقاء سياسى فى المنيا، وقال لى: يوم القرية ما تبقى زى المدينة – كان بالضبط يعنى الاصطلاح بالشكل دا – إبقى تعالى قول لى الاشتراكية فعاليتها بدأت تظهر! إنتم بتدوا للمدينة.

وزى مابقول أنا: فى بعض الأحيان يمكن علشان نحل أزمة مساكن الطلبة فى القاهرة، بيحصل تزاحم من المحافظين على إنشاء عمارات فى القاهرة. القرية، وأنا بعتقد إنه يمكن الإدارة المحلية لازم تبدأ بمؤتمر بأى حاجة ثورية لمركز الثقل الخاص بالقرية.. دا القرية بتجيب العيش وبتجيب الفلوس وبتطلع القطن وبتدى تصدير.

يعنى هذا المنبع الأساسى له تأثير فى المجتمع، الناس اللى فى القرى لغاية النهارده.. وفيه قرى كثيرة لم تحس لا بالإدارة المحلية ولا ببعض الإنتصارات أو إنجازات الثورة. أنا بقول: عاوز الخطة مبقولش كل الناس هتسكن فى بيوت كذا، ولكن على الأقل هيبقى فيه تقييم للعمل على أساس إن القرية بتاخد عناية أكثر مما تأخذه النهارده لسبب

واحد؛ بتاع الجمعية التعاونية يروح القرية يعمل جمعية تعاونية، بتاع الخدمة يروح يعمل خدمة وبتاع الصحة يروح يعمل مشروعه، وبعدين نبص نلاقى هيكل القرية متفسخ! يمكن الوحدات المجمعة كان بيبقى فيها هيكلية معينة للمنطقة بيبان فيها الآثار الخاصة بالنشاط فى حد ذاته.

العملية النهارده بتحتاج الى زى ماقلت: يعنى إحنا الشعب بتاعنا طيب، وهو بيقدر يقول، والله هو بالاجتماع المباشر بيه فى لقاء فى بعض مجالس القرى الواحد أحس إن الناس بتتكلم وعاوزة تعمل مشروعات، وبتقدر تمول ذاتيا. وهنا يمكن عاوزين نشجع عملية التمويل الذاتى.. الفلوس ناخدها ونديها لهم مش ناخدها ونوديها للسلطة المركزية.. زى قلتها!

أنا بعتقد إن دا مركز ثقل لازم نعتنى بيه حتى فى التخطيط العمرانى. أنا شوفت فى ألمانيا إن القرى اللى بيلاقوها مكسرة وآيله للإنهيار، مواقع التخطيط الجديدة كلها بتتخطط وبيحاول يعمل مراكز التجمع الجديدة الموجودة فيها ويبتدى ينقل؛ فبالتالى بيحسوا إن آثار التقدم أو التطور واضحة. آجى فى وسط قرية مهدمة وأطلع حتة فى اليمين وحتى فى الشمال؛ الإحساس مبيبقاش بنفس القدر.

أنا بقول: إن القرية كركن أساسى فى الحكم المحلى عملية أساسية ولابد أن تأخذ فى التغيير دا يعنى نوع من اللمحة؛ لأن احنا القرية فلاحين والمصانع عمال والجامعات شباب، بيخيلى دى مراكز ثقل أساسية فى المجتمع لازم تأخذ دورها.

هو كان فيه فكرة بالنسبة للانتخاب بسيطة جدا من تجربة يمكن فى المجر كنا درسناها، يعنى مايصحش إن احنا نوصل لمستويات التشريعية العليا مثلا مجلس الأمة أو مجلس المحافظة، الى مستويات معينة.. يعنى لازم تبقى فيه ممارسة وإثبات جدارة فى الممارسة فى العمل السياسى والعمل القومى، على مستوى القرية أو على مستوى المدينة أو على مستوى المحافظة علشان يبتدى يبرز. بجيب راجل لم يمارس عمل ولم يظهر فى نشاط ويمكن له شعبية بس وبعدين بوصله لمجلس الأمة بيتوه! بيصح من الضمانات لامكانية العمل الجاد، إن أنا آخد أفراد يكونوا تمرسوا على العمل. باشوف تجارب، بيدوا للناس ورق يذاكروه خمس ست أشهر، وبعد كدا بيعملوا معاهم مناقشات وبيقدروا يعينوهم فى مجلس قرية أو يعينه فى مجلس مدينة أو فى مجلس محافظة.

وعن طريق المتابعة والتقييم الخاصة بالأفراد، بتبتدى هذه الجماعات تتحرك الى المستويات الأعلى. صحيح يعنى الحرية المطلقة مستحبة، ولكن فيما يتعلق بقيادة البلد سواء فى الناحية التشريعية أو فى الناحية التنفيذية برضه بتحتاج. أنا لما اتعلمت من البداية كمأمور ضرايب يمكن فى الدرب الأحمر، ودخلت دكان راجل يهودى وشفت

الراجل إزاى بيعمل حساباته وحاسبته، وبعدين طلعت لدكانة كبيرة شوية، وبعدين روحت شركة مساهمة، وبعدين سافرت بره، والراجل قال لى: إنسى الكلام اللى اتعلمته، تعالى اشتغل فى شركة علشان تسمع رنين المكن علشان تتعلم تكاليف. أنا بحس بيها النهارده فى أى موقع من واقع العمل اللى أنا بانشتغل فيه، إنما مجرد إن احنا نحافظ على الهيكل العام محافظات لهياكل إدارية سابقة، لتجمعات أسرية وأنظمة ماشية ويانا من زمان، معملناش فيها حاجة مامسيناهاش؛ دى إطارات لازم تتغير عاوزة تغيير. ممكن فى المدى الطويل لابد أن تأخذ دراسة، وكثير من الخبراء اللى جيبناهم ودفعنالهم فلوس وكتبوا تقارير وكانت تقارير على مستوى عظيم، بعدين مشوفناش جديد مع إن دى مواضيع أساسية فى الإدارة المحلية كلها!

وشكرا.

عبد الناصر: هو الكلام طبعا اللى أنت قلته أنا بأسمعه للمرة الألف، اللى هو الجزء الخاص بالأداة الحكومية وخطة عمل بالنسبة للحكومة وبالنسبة للقطاع العام! يعنى من سنة ٥٢ وإحنا الكلام دا بيتقال، وبعدين فى حموة زى الحموة اللى احنا فيها النهارده دى وبعد كدا بينتهى الموضوع.

أنا الحقيقة بالنسبة للموضوع دا مقدرش يعنى أدعى إن أنا قادر فيه، وباستمرار يمكن من أول الثورة ما بدأت أنا فيه موضوعين مابحبش أدخل فيهم؛ مواضيع قوانين الموظفين، وكان أياميها القانون ٢١٠ ونمر القوانين عمرى ما أحفظ نمر القوانين الأخ حسين حافظهم كلهم أنا مش حافظ ولا قانون!

الموضوع التانى: هو موضوع تنظيم الأداة الحكومية، وعملنا وقلنا هنهز الجهاز الحكومى هزا وهنعمل ومتعملش حاجة! والنهارده الأخ حجازى اتكلم أنا بسأله سؤال.. ما العمل؟ يعنى كيف نحول – يمكن مش عايز الإجابة النهارده – كيف نحول كلامه دا الى شئ ينفذ؟ أنا لن استطيع إن أنا أجاوب!

يعنى إنت وجهتلى أنا الكلام وللأخوان، وبعدين هنطلع يوم السبت وهنيجى يوم الأحد وهنبتدى نتكلم فى مواضيع أخرى، وإنت بتقول ألا هل بلغت وبس! لأ.. يعنى أنا عايز الحقيقة أخلى الموضوع مستمر وأسألك سؤال بحيث إنك تقدم لنا حاجة فى وقت قريب، ما العمل؟ وإلا يعنى إحنا دلوقتى فيه دافع مخلينا نتكلم، وبعدين إخوانا اللى دخلوا الوزارة لأول مرة يمكن مش متصورين إن احنا الكلام دا اتكلمنا فيه ألف مرة! اتكلمنا فى المواضيع دى كلها آلاف المرات يعنى لدرجة إن الواحد ابتدى يزهق!

وأنا بسمع برضه الكلام النهارده مبسمعش كلام جديد! إزاى الحقيقة الصورة اللى إنت شايفها كنت من بره وبتتكلم عنها النهارده، وبعدين طبعا من جوه مش هتشوف نفس الصورة مع مضى الزمن؟! إزاى نلحق نفسنا من دلوقتى ونعمل خطة فعلا نحقق فيها الأهداف اللى اتكلمت عليها بالنسبة للتكاليف الاقتصادية، بالنسبة للهيكل الحكومى، بالنسبة لهيكل القطاع العام، بالنسبة لكل النواحى المالية اللى إنت قلتها؟ فهل تستطيع بعد مدة من الوقت بعد الميزانية والكلام دا، تعتبر إنك مسئول تقدم لنا هيكل الخطة اللى بنستطيع إن احنا نطرحه للمناقشة؟

أنا الحقيقة معنديش خبرة فى هذا الموضوع، أنا مشتغلتش فى وزارات.

حجازى: يعنى يافندم حاجة بسيطة جدا فى هذا التشكيل الوزارى، لغاية النهارده مش عارفين مثلا مؤسسة النقل البحرى وكذا مؤسسة تبع مين وهيئة قناة السويس؟ يعنى أنا سألت السيد وزير النقل.. أنا دلوقتى بناقش الميزانية طبعا بتبان لى الصور؛ لأن الهياكل اللى كنت باشوفها من بره كنت أتابعها كبحث علمى مش كتطبيق. بالعكس يعنى كان لى يد فى تنظيم بعض القطاعات أنا نفسى يعنى وبالتالى بأقدر أعرف هياكلها شكلها إيه.

إنما النهارده الصورة أكثر وضوح، لأن أنا قدامى أرقام وقدامى حقائق يمكن بحس بيها أكتر. لما أبص أشوف المساحة واخدة مبلغ معين، وبعدين بشوف الشهر العقارى واخد مبلغ معين، وبعدين بقارن النشاط دا بالنشاط دا، وبعدين بلاقى فيه توافق هبتدى أحس بمشكلة أكثر ضخامة، وبعدين مسئول إن أنا أعمل تخفيض فى الإنفاق العام بشكل معين علشان الأداء؛ الصورة قطعا بتخلينى أنا أكثر طواعية إن أنا أتكلم لأن باقدر أعرض حقائق مش مجرد فلسفة نظرية على الإطلاق.

يعنى مثلا يمكن اشتركت فى تنظيم مؤسسة نقل بحرى فى يوم من الأيام لمدة سنتين دراسة، وسافرت دول، وبعدين لمجرد اتشال رئيس مجلس إدارة روحت أنا منشال معاها بره! مع إنى ماكنتش باخد أبيض ولا أسود ولا حاجة، غير يمكن خمسة جنيه أو تلاتة جنيه، والعمل راح فين؟ العمل راح اترمى!

يعنى أنا بيعز على إن أنا أشوفه، مثلا التموين عندنا ٥٠ مليون تكاليف خفض معيشة، كلفت من الأخ الدكتور كمال رمزى استينو بدراسة خارجية، وأنا بره فى الخارج ابتديت أعملها وابتديت أتحرك فيها؛ فى إن عملية استيراد المواد التموينية تبقى عملية متكاملة مسئول عنها جهة معينة، علشان نقدر نحسب تكاليفها ونقدر نعرف العائد بتاعها إيه. كتبت التقارير وراحت الوزارة واشتغلنا فيها جزء، وبعدين مع السلامة!

الكلام اللى أنا قلته لسيادتك يمكن فى الجلسة الخاصة، أنا فى موقع النهارده مسئولية بقول: والله أنا عاوز أكمل السيمفونيات اللى مش معقولة دى يعنى.

عبد الناصر: إحنا عاوزينك.. دا السبب اللى أنا باتكلم لإن برضه أنا خايف كلام النهارده يبقى finished symphony! (ضحك)

حجازى: لا.. والله يعنى هو علشان يتنفذ عاوز.. يعنى أنا فى موقع المفروض أنا شايف يعنى السادة الزملاء كلهم بيتكلمو عن الأداة الحكومية، وعاوزين وبيقولوا: إن فيه تضخم وبيقولوا – يعنى كل السادة الزملاء اتكلموا – يعنى أنا حاسس استعداد كبير جدا للحركة وأنا بنتهز هذه..

عبد الناصر: نحول هذا الكلام الى خطة قد تكون خطة مبدئية أو إطار لخطة ثم ننفذ هذا الكلام، وإحنا إمبارح عملنا لجنة، ولكن هو حسين هيبقى مشغول الأيام الجاية.

الشافعى: يمكن أول مايو.

عبد الناصر: ممكن تقعدوا مع الأخ صدقى، والحقيقة الكلام دا كله أدام فيه ثغرات واتقال لينا لازم واجبنا إن احنا نقفلها، الحقيقة مايبقاش بس إن احنا بنيجى بنقعد بنضيع كلام فى الهواء لمدة ساعات !

حجازى: دى ليها انعكاس على الجماهير.

عبد الناصر: طبعا.. طبعا.

رفعت: فى الواقع لابد نتكلم فى الموضوع من ناحية عدة نواحى مختلفة، وببدأ يعنى ماهو مفهوم التغيير المقصود أو كلمة تغيير بالذات اللى بتتردد؟ يجوز بعض الناس مش فاهمة مامعنى التغيير المطلوب، ويجوز البعض خدها إنها قد تكون تغيير فى النظام الاقتصادى أو الاجتماعى اللى قائم، ويمكن تكون تصرفاتهم أو انفعالاتهم على هذا الأساس. والواقع مفهوم التغيير، هو التغيير فى التنظيم والأسلوب اللى بيحقق الأهداف اللى فعلا موجودة فى الميثاق الوطنى، اللى ارتضاه فعلا للشعب علشان يمثل آماله المستقبلة.

ومافى شك إن المرحلة الحالية، هى مرحلة أزمة نفسية فى الواقع بتمر بها الجماهير – زى ما سيادة الرئيس إتكلم فى هذا – ودا نتيجة ما حدث فى يونيو الماضى ونتيجة الظروف التى تمر بها البلد. ودا فى الواقع بيجعل إن الناس بتتطلع إيه الخطوات التالية؟ يعنى هى صدمت بهزيمة أو بنكسة، واستطاعت إن تصمد فيها سواء على المستوى العسكرى أو السياسى أو الاقتصادى، ولكن الآن أصبحت الجماهير قلقة لما هو بعد مرحلة الصمود. ودى تقديرى هى الحالة النفسية اللى موجودة فى الجماهير، وكل واحد يمكن بيعبر عنها بطريق معين أو بأسلوبه الخاص، أو حسب الموقع اللى هو بينتمى اليه من الناحية الاجتماعية.

ومن هنا بنلاحظ إن القاعدة الجماهيرية فى الواقع بتموج بتيارات مختلفة، نتيجة أولا: إحنا فى مرحلة تحول اشتراكى أساسا، ومن طبيعة هذه المرحلة بيكون فيها نوع من التناقضات وفيه صراع بين قديم وجديد؛ فجت هذه الأزمة أو النكسة اللى احنا بنمر بيها، فقطعا عمقت مثل هذه التناقضات لأن مكانش فيه فعلا وحدة فكرية، ودى طبيعة المرحلة التحول فى حد ذاتها.

من هنا القيادة السياسية فى مجتمع بهذا الشكل بتتحمل أعباء كبيرة فى هذا، ومن الخطأ كل الخطأ فى تقديرى أن القيادة تنزل الى منطق الجماهير خصوصا فى هذه المرحلة؛ لأن معنى هذا الكلام إن القيادة هتكون نتيجة إنها بتتوه فى وسط هذه التناقضات اللى موجودة، ولا تستطيع أن تحدد فعلا الطريق الصحيح اللى بتتخذه، ولكن المطلوب فى هذا هو إن القيادة بترفع الجماهير الى مستوى المنطق بتاعها أساسا. القيادة ملتزمة بمبادئ وملتزمة بأهداف وملتزمة بقيم معينة، فمن المطلوب هنا أو مسئولية القيادة فى هذا أن ترفع مستوى القاعدة الجماهيرية الى مستوى منطق القيادة نفسه. ودا تقديرى هو معنى التغيير، الذى يجب أن يحدث فى إطار طبعا المبادئ ومبادئ الميثاق بالذات اللى ماشيين عليه من سنة ٦٢ الى الآن.

وفى الواقع إذا نظرنا الى المشاكل القائمة حاليا، هى مشاكل ليست جديدة.. يمكن هذه المشاكل كانت موجودة قبل العدوان ويمكن ظروف العدوان عمقت هذه المشاكل أكبر من قبل العدوان، ولكن دا لا يمنع إن نفس هذه المشاكل فعلا كانت أصلا موجودة ودا برضه نتيجة المرحلة التحول اللى احنا ماشين فيها؛ وإذاً من الضرورى إن احنا نواجه هذه العملية بمنطق القيادة مش بمنطق الجماهير فى هذه الظروف.

وأنا لما باتكلم على منطق القيادة أو منطق الجماهير، مش بعنى إن احنا نغفل صيحات الجماهير بقدر ماهى إن أنا باحاول إن أنا أجمع على الجماهير أو أكتل أو أعبئ الجماهير فى اتجاه أهداف واضحة ومبادئ واضحة؛ لأن القاعدة بتموج بتيارت مختلفة.

مافى شك إنه فى الفترة من العدوان الى الآن، أمكن التغلب على بعض الصعوبات ويمكن أهمها هو تفادى الانهيار العسكرى التانى والهزيمة العسكرية، ومن ناحية أخرى هو تفادى الإنهيار الاقتصادى أساسا. ومافى شك أن الجانبين دول لهم نواحى ايجابية ونواحى سلبية..

الناحية الإيجابية فى الواقع هى الصمود أو مرحلة الصمود اللى تمت إزاء الضغط العسكرى والضغط السياسى والضغط الاقتصادى اللى احنا وُجهنا بيه فى هذه المرحلة السابقة. ومافى شك إن من ايجابيات هذه المرحلة أيضا أو هذه الفترة – ٨ شهور أو ٩ شهور – إن أمكن تصفية كثير من المعوقات اللى كانت قايمة فى داخل المجتمع ويمكن من أهمها مراكز القوى المختلفة، وبعض المواقع أو العقبات اللى كانت بتقف فى طريق الانطلاق.. ودى أنا بعتبر فى حد ذاتها ناحية ايجابية فى هذه المرحلة اللى تمت.

الناحية السلبية فى هذا هى عدم التقدم من مواقع الصمود نفسها، ودى يمكن مرحلة القلق النفسى الموجودة؛ لأن من الضرورى أصبح هو كيف ننطلق من موقع الصمود اللى احنا فيه، لكى نبتدى نواجه المعركة اللى احنا بنعتبر ماهيش معركة بسيطة.. معركة كبيرة، ومعركة لها أبعادها سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى.

ودا فى الواقع بيلزم إن احنا نتحرك على جبهات مختلفة مش جبهة.. جبهة، ولكن من الضرورى أن نتحرك فى كل الجبهات فى وقت واحد. ودا تقديرى هو أيضا معنى التغيير الذى يجب أن يحدث، إن احنا مانرتبطش بجبهة معينة ونترك الجبهات الأخرى؛ لأن العمليات كلها مرتبطة ببعضيها سواء جبهة عسكرية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، بل إن أنا بقول: الجبهة الروحية أيضا بتلعب دور فى هذا ويمكن هتطرق اليها فى كلامى فى النهاية.

إذا نظرنا الى الجبهات اللى احنا يجب أن احنا نواجه فيها المعركة، وأنا برضه بعتبر المعركة استمرار ماابتدأتش من يونيه وبس ولكن هى ازدادت شدتها من يونيه؛ لأن هى المعركة قايمة من قبل كده ويمكن من أهمها هى الخارجية أو الجبهة الخارجية.

والجبهة الخارجية لها أبعادها، وتقديرى علشان نقيد الدور الذى يجب أن تقوم به الجبهة الخارجية بقطاعاتها المختلفة، يجب أن نتفهم حقيقة الجبهة الخارجية؛ لأن تقديرى أى انعكاس خارجى بيحدث داخليا وأى إنعكاس داخلى بيحدث خارجيا، ويجب أن احنا لا نغفل مايدور حولنا ونترك العملية وننظر بس الى واقعنا أو حدودنا المحدودة، ولكن يجب إن احنا ننظر نظرة أبعد من هذا.

الجبهة الخارجية: يمكن فيها قوى كثيرة بتلعب فيها، فيها أمريكا فيها الاتحاد السوفيتى فيها الدول الغربية فيها الدول العربية.. الى آخره، فيها دول عدم الإنحياز أو الدول النامية، وكل جبهة من هذه الجبهات بتحتاج الى سياسة معينة وبتحتاج الى ربط فى هذه النواحى المختلفة. كلنا نعرف بوضوح ماهو موقف أمريكا فى هذا وأنا مبقولش اسرائيل؛ لأن بعتبر اسرائيل جزء من العملية الكبيرة وهى إعادة سيطرة اقتصادية وسياسية علينا هنا وعلى المنطقة.. دى أساس المعركة.

وزى ما أشار السيد الرئيس إمبارح، إن الحل السياسى يمكن مافيهوش أمل، ومن الممكن أن يكون الحل العسكرى هو السبيل الوحيد إن احنا نحقق النصر فى هذه المعركة. ولكن من الضرورى نفهم خصوصا فى هذه المرحلة بالذات نقطة مهمة؛ يمكن كان أمريكا لها مصلحة فى تجميد الموقف فى الفترة الماضية، ولكن أصبحت من الآن إن ليس من مصلحة أمريكا هو تجميد هذا الموقف بل تحريكه لأى صورة من الصور، وتحريكه لمصلحتها ولمصلحة اسرائيل. ومعنى هذا إن يجب أن تحصل على نصر سياسى طالما لم تستطع أن تحصل على نصر عسكرى، وإذا لم تحصل على نصر سياسى إذاً من الضرورى أن تعمل لتغيير هذا النظام بأى صورة من الصور؛ وبذلك يتحقق هدفها مش فى مصر بل فى المنطقة كلها.

دى الصورة اللى باتصورها عن السياسة الأمريكية فى هذه المنطقة، والتى يجب أن احنا نكون واعيين لها وفاهمين إيه أهدافها القريبة والبعيدة.

الاتحاد السوفيتى – زى ماقال السيد الرئيس – قدم لنا معونة وقدم لنا دعم سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو المستوى العسكرى. واذا كان الاتحاد السوفيتى قدم لنا هذه المعونة، فيجب إن احنا نفرق من هم أصدقاؤنا ومن هم أعداؤنا فى هذه المرحلة، ومن هنا قطعا بنجد نوع من الإشاعات بيصدر.. التغلغل السوفيتى والتغلغل الروسى.. الى آخره. وهى محاولة فى تقديرى لخلخلة الجبهة الداخلية؛ لكى تستطيع القوى المعادية لينا فعلا إنها تستطيع تسيطر فعلا سياسيا واقتصاديا على المجتمع.

قطعا يعنى أنا أذكر، قابلت وفد من اتحاد النقابات الإيطالية الأسبوعين اللى فاتوا، وحدثت مناقشة فى هذا واتكلموا عن الأسطول السوفيتى فى البحر الأبيض.. الى آخره، فأنا كان ردى عليهم: طب ليه مانتكلمش عن الأسطول الأمريكى فى البحر الأبيض أساسا؟ وإذا كان الأسطول الروسى أو السوفيتى وصل الى البحر الأبيض فلأن فيه أسطول أمريكى موجود أصلا فى هذه المنطقة! وإن من مصلحتنا إن الأسطولين يبقوا موجودين.. هل دا من مصلحتنا؟ ومن مصلحتنا أكتر إن الأسطولين يخرجوا بره البحر الأبيض، لكن طالما فيه واحد فيهم يبقى لازم التانى يكون موجود، إذا مكانوش لهم لزوم هم الاتنين يبقى

يجب يخرجوا من البحر الأبيض! وكانوا طبعا مقتنعين بهذا باعتبار إنهم دولة من دول البحر الأبيض.

قطعا التحرك فى الجبهة الخارجية – أنا بأثيره باختصار – بيمتد الى العلاقة مع الدول الغربية الأخرى.. فرنسا وبريطانيا؛ ودا بيستدعى الى إن نشاطنا الدبلوماسى فى الخارج يكون نشط. ويمكن البعض آثار موضوع التمثيل الخارجى ووزارة الخارجية، وتقديرى إن دا يمكن يكون موضع عناية فى هذا؛ لأن فى هذا المجال يجب أن يتم التحرك بأسرع ما يمكن وبأكفأ العناصر اللى يمكن لها أن تواجه هذه المعركة الكبيرة.

الجبهة العربية، قطعا لها دورها وقطعا مفهوم يكون لنا سياسة واضحة فى هذا ولكن أكتر من هذا، على تقديرى يجب إن احنا نعمل أيضا على تدعيم الحركة الفدائية فى الأرض المحتلة، ويجب إن احنا ندعمها بكل قوة؛ لأن هذا هو السبيل بأن القضية دائما الاستمرار تبقى حية موجودة، وبتشعر العدو أنه مهما حقق من نصر مؤقت، فانه لن يستطيع بأى حال من الأحوال إنه يكسب نتائج هذا النصر.

دا من الناحية الخارجية.

الجبهة الداخلية: فى الواقع وتقديرى هى المهمة وبقدر قوة الجبهة الداخلية بقدر ما هيكون داعم لسياستنا الخارجية، كلما كانت الجبهة الداخلية صامدة كل ما دا أدى الى نجاحنا، حتى إذا كان فيه حل سياسى هيطرح يبقى على الأقل كارت أو ورقة بتلعب دور كبير جدا فى أى حل سياسى مقدم.

الجبهة الداخلية بتشمل عدة نواحى.. الجبهة العسكرية، وهى زى ما سيادة الرئيس اتكلم فيها وبتسير فى طريقها الصحيح، ويمكن السيد الرئيس أشار فى هذا الى خطابه فى مجلس الأمة. ولكن أنا بدى أركز على نقطة معينة فى هذه الجبهة وهى نفسية القوات المسلحة. ليست الجبهة العسكرية فقط هى مجرد أسلحة وتدريب ومعدات، ولكن هى الرجال اللى هم وراء هذه الأسلحة أولا، ثم مدى شعورهم بمسئوليتهم فى المعركة اللى مفروض يخوضوها، ثم مدى تماسك الجبهة الداخلية اللى هى وراهم، ثم مدى إيمان هذه الجبهة الداخلية بالقوات المسلحة الموجودة على خط القنال. وإن أى زعزعة فى هذا المجال، أنا تقديرى له انعكاسات سيئة فى داخل القوات المسلحة نفسها باعتبارها جزء من قوى الشعب العاملة. وأنا مبقولش هذا الكلام باعتبارى أصلا رجل عسكرى، ولكن فى الحقيقة دى عملية يجب إن احنا نتبناها كشعب؛ لأن دا جزء من كياننا وجزء من قوانا الذاتية اللى احنا بنواجه بيها المعركة.

الناحية الأخرى التى يجب إن احنا نواجهها: وهى الناحية الاقتصادية، ويمكن الناحية الاقتصادية فيها كلام كتير أرجو إن أنا يعنى ماأخدش وقت فيه كبير جدا، ولكن من المفروض إن الناحية الاقتصادية بتعتبر من أهم الجبهات اللى احنا بنواجه فيها المعركة. وهذه الجبهة فى الواقع هى يمكن الجبهة اللى استطاعت إنها تصمد الى الآن بشكل قوى وشكل فعال، وهى تعتبر أدق جبهة لأن معنى إنهيارها إن كل الجبهات الأخرى بتنهار، بما فيها الجبهة العسكرية والجبهات الأخرى.. الى آخره.

ولكن نرى فى الجبهة الاقتصادية على حقيقتها، يجب إن احنا نؤمن أولا بأن عملية استمرار التنمية يجب أن تسير فى طريقها الصحيح؛ لأن استمرار التنمية فى حد ذاته هو اللى بيحقق أهداف كثيرة؛ سواء من وجهة النظر الاقتصادية، من ناحية العمالة، من ناحية تعبئة القوى نفسها، من ناحية تعبئة الشعب نفسه لمواجهة العدوان.. الى آخره.

ومن هنا يجوز الناحية الاقتصادية بتلعب دور من ناحية اختيار واستخدام الاستثمارات المختلفة، ثم قد يكون فيه اتجاه هو عدم الرغبة فى تنمية هذه الاستثمارات أو الجزء الأكبر من الاستثمارات محليا والإعتماد فقط على الموارد الأجنبية. وتقديرى دا هيسبب مشاكل كبيرة فى المجتمع؛ لأنه إذا كان التمويل لا يعتمد على تمويل ذاتى داخليا؛ وبمعنى إن كافة القوى يجب أن تتحمل أو يجب أن يكون هناك مساواة فى التضحية نفسها، ولا تقتصر هذه التضحية على فئات معينة.

إذاً من الضرورى إن احنا نواجه هذه العملية بوضوح وبحسم؛ لأن دى يمكن هى الجبهة الرئيسية اللى احنا يجب أن نواجه فيها المعركة.

مافى شك إن قد تبدو إن المشكلة الحالية اللى احنا بنواجهها، اللى هى أزمة تمويل وبخاصة التمويل الخارجى نفسه. فى الواقع إن أزمة التمويل سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية، لا يمكن إن احنا نواجهها بطريقة مستقلة عن سياسة الإنتاج نفسها اللى موجودة، وسياسة الاستهلاك وسياسة الدخول وسياسة الأسعار وسياسة الضريبة وسياسة الإنفاق العام. مقدرش أواجه أى مشكلة أو المشكلة الاقتصادية اللى احنا بنواجهها خصوصا فى هذه المرحلة، إلا بربط هذه السياسات فى نطاق معين لنستطيع إن احنا نواجه المشكلة بشكل شامل.

مافى شك إن عملية المدخرات بتلعب دور كبير فى هذا، إذا كانت المدخرات وصلت فقط الى ١٢ – ١٣٪ ومن المطلوب إنها تكون الى ٢٠٪؛ ودا بيعتبر مطلب ضرورى وهام، ودا اللى احنا يجب أن نسعى باستمرار لتحقيقه تحت أى ظرف من الظروف.

ومعنى استمرار التنمية أو سياسة الإنتاج التى يجب أن تتبع هى رفع معدلات الإنتاج، ومعنى هذا هو تحسين مستوى التخطيط ليكون تخطيط حقيقى واقعى وشامل، بحيث إن يمس كافة النواحى اللى بتمس قضية التنمية. أنا مقدرش آخد بس القضية على إنها قضية عجز مثلا ميزان فى مدفوعات أو قضية عدم وجود موارد للاستثمارات سواء داخلية أو خارجية، ولكن يجب أن تؤخذ القضية ككل على أساس الاقتصاد القومى، ويكون هذا التخطيط بالنسبة للقطاع العام وبالنسبة للقطاع الخاص أيضا.

ومعنى هذا إننا لا نخطط فقط للقطاع العام، ولكن أيضا يجب أن أخطط للقطاع الخاص بل للقطاع التعاونى أيضا إذا أمكن أن يلعب هذ القطاع دور فى عملية التنمية. طبعا دا بيستدعى اجراء تعديلات كبيرة فى أجهزة التخطيط نفسها والأجهزة المعاونة لأجهزة التخطيط؛ لأن اللى أنا بتصوره فى هذه المرحلة يجب أن يكون تخطيط شامل؛ بيشمل قطاع عام بيشمل قطاع خاص بيشمل قطاع تعاونى.

القضية التانية فى عملية الإنتاج فى تقديرى: هى إعادة النظر فى الطاقات اللى بيعمل بيها القطاع العام، وأهمية تشغيل الطاقات المعطلة اللى موجودة؛ لأن عدم تشغيل هذه الطاقات بيستنفذ طبعا جهد لا مبرر له، بل هى فى الواقع استثمارات موجودة فعلا حاليا، فإذا أنا أهملتها ولم أحاول إن أنا أنشطها أو أساعدها على أنها تؤدى دورها وأبص لاستثمارات أخرى، فمعنى هذا إن أنا بيبقى فيه جزء كبير معطل هذه الطاقات، فى الوقت اللى أنا فعلا استثمرت فيه رؤوس أموال ضخمة فى السنين الماضية!

وطبعا يعنى دا من أهم المواضيع اللى احنا يجب إن احنا ننظر ليها، وهى الطاقات المعطلة بالذات فى القطاع العام. وإذا كان فيه بعض المشاريع من الناحية الاقتصادية لا تستطيع أن تواصل السير أو تواصل الإنتاج، فتقديرى يجب إن احنا نعيد النظر فى مثل هذه المشاريع. طبعا يجب إن احنا نعيد النظر أيضا فى موضوع القطاع الخاص، وطبعا كان فيه اتجاه لتنشيط هذا القطاع.

وتقديرى القطاع الخاص، يجب إن احنا نحدد ماهو القطاع الخاص المنتج فى هذا المجال لأن يجب إن احنا لا نترك القطاع الخاص – وهو يمثل تقريبا٦٠٪ من النشاط الموجود – لوجدنا مثلا فى الزراعة حوالى٨٠٪، وجدنا مثلا فى الصناعة حوالى ٤٠٪، التجارة الداخلية حوالى ٨٦٪؛ بنجد فى الواقع القطاع الخاص ممكن إنه يلعب دور كبير فى عملية التنمية، ولكن يجب أن احنا نلاحظ مبدأين أساسيين وهما..

أولا: التزام الدولة بطمأنة القطاع الخاص الى مصيره طوال مرحلة التحول الاشتراكى.

تانى حاجة: التزام القطاع الخاص أيضا من جهته، بالاشتراك فى التنمية طبقا لخطة التنمية القومية؛ يعنى مديش أنا دفع للقطاع الخاص وأتركه، لكن يجب أن يخضع لتخطيط من قبل أجهزة التخطيط العليا فى الدولة، ويخضع للتخطيط كما يخضع القطاع العام فى ذلك.

كما أيضا يجب إن احنا نولى عناية للقطاع التعاونى بالذات، وزى ما قال دكتور حجازى فى هذا: إن فيه ثغرات كثيرة فى هذا القطاع، ويمكن هذا القطاع الى الآن لم ينظم التنظيم الكافى ويجب أن احنا نواجه هذه المشكلة. والقطاع التعاونى فى وجهة نظرى، ليس فقط هو مجرد منع استغلال بقدر ماهو إنشاء قطاع من الصناعات الصغيرة أو السلع الصغيرة أو الحرفيين؛ لكى يستطيع أن يتوازن مع القطاع العام بنفسه.. دا أساسا أهمية التعاونيات فى هذا المجال سواء تعاونيات إنتاجية أو زراعية أو استهلاكية.. الى آخره. ودا يمكن من أهم المواضيع فى تقديرى، اللى يجب أن احنا نلقى عليها نظرة فى المرحلة القادمة.

من ناحية الاستهلاك: فى الواقع إذا نظرنا الى تقسيم الاستهلاك الى استهلاك أفراد والى استهلاك جماعى، بنتبين إن الاستهلاك الجماعى زاد بشكل كبير جدا يمكن فى الخطة الأولى بنسبة ٨٩٪، فى الوقت إن استهلاك الأفراد زاد بنسبة ٣٧٪ فقط. ودا طبعا بيلقى ضوء على الخطة إزاى صارت وإزاى يجب إن احنا نصلح العملية كلها. بنجد معدل الزيادة فى الإنتاج مثلا زاد حوالى ٨٪، الاستهلاك أيضا زاد حوالى ٨٪؛ فإذاً العملية متمتش بالطريق الاقتصادى السليم. ودا طبعا بيوضح لنا أهمية ضغط الاستهلاك، ويمكن دا موضوع يحتاج أيضا الى بحث وبيحتاج الى دارسة مستفيضة لعملية خفض الاستهلاك.

ناحية تانية.. هى سياسة الدخول: فى القطاع الحكومى والقطاع الخاص، يمكن التحكم فى الدخول سواء من ناحية ربط الأجر بالإنتاج، الحد من العلاوات، الحد من المكافآت.. الى آخره. ولكن فى القطاع الخاص، هنا المشكلة التى يجب إن احنا نواجهها وهى كيف إن احنا نحد من الدخول فى القطاع الخاص. إذا كان فيه طريقة سهلة للحد من الدخول فى القطاع العام، إذاً يجب أيضا أن نضع سياسة للحد من الدخول فى القطاع الخاص. ودا بيجرنا الى موضوع الضريبة نفسه.. هل الضريبة بتؤخذ فعلا على قطاعات موجودة وبتمارس نشاط أو لا تؤخذ؟ يعنى مثلا إذا نظرنا الى نشاط المهن الحرة، الإنتاج الزراعى، الشقق المفروشة، التاكسيات.. الى آخره؛ كل هذه النواحى فى الواقع بتمثل نوع من الدخول المرتفعة فى المجتمع. المقاولات.. المقاولات من الباطن، كل دى بتمثل نوع من الدخول المرتفعة لا تتحمل جزء من إنها تساهم فى عملية التمويل اللازم لخطة

التنمية، والعبء كله بيقع على فئات محددة أو طبقات محددة وهى فى القطاع الحكومى أو فى القطاع العام.

كذلك يجب أن من ناحية سياسة الأسعار، ودا فى الواقع يجب فى تقديرى أن يكون فيه لجنة للأسعار والأجور تنبثق من لجنة التخطيط؛ لأن طبعا وضع سياسة دائمة للأسعار بيعنى فى الواقع اقامة جهاز لضبط هذه الأسعار، ويجب أن يكون هذا الجهاز قائم لإن قطعا الأسعار بتتدخل فى المشكل الاقتصادية، وبتلعب دور كبير جدا فى هذه المشاكل.

فيه نواحى كثيرة مثلا الإنفاق العام، يجب إن احنا نفرق بين ناحيتين مهمتين.. التفرقة بين الميزانية الجارية اللى هى فى الواقع بتوجد نوع من التنسيق أو الموازنة بين الإنفاق الجارى على الخدمات العامة، وبين الإيرادات الجارية من الرسوم والضرائب اللى هى ميزانية الخدمات، وفيه ميزانية الأعمال أو الميزانية الرأسمالية اللى هى بتوجد توازن بين الإنفاق على الاستثمارات الإنتاجية وبين الموارد غير العادية اللى هى موجودة سواء قروض داخلية أو قروض خارجية.

وتقديرى ميزانية الخدمات فى وضعها الصحيح، يجب أن تعتمد الميزانية العادية على موارد عادية. ودا تقديرى لأن معنى عدم اعتمادها على موارد غير عادية إن أنا باخد موارد ميزانية الخدمات من قطاع الأعمال أو من الميزانية الرأسمالية؛ وبذلك بأقلل فرص عملية الاستثمار الجديدة وبتتحمل ميزانية الأعمال هذا العبء؛ ولذلك يجب مراعاة هذه النقطة بالذات.. ودا قطعا يعنى يمكن بيخلينا ننظر الى عملية الإدخار بشكل أوسع وشكل أدق.. عملية الإدخار المنظم بالذات، عملية التأمينات الاجتماعية. النواحى دى كلها يجب أنها تلعب دور فى زيادة الموارد المحلية اللى احنا بنواجهها.

بنواجه فى الواقع مشكلة تانية.. وهى مشكلة عجز ميزان المدفوعات، ويمكن سيادة الرئيس فى أول جلسة أشار الى هذه المشكلة، وبالرغم من إن احنا مثلا نحقق فائض كبير فى ميزان الخدمات غير المنظورة فى هذا الميزان، فلن نحقق فى النهاية. فى الواقع عجز ميزان المدفوعات أساسا ناشئ على العجز الضخم فى ميزانية التجارة المنظورة أصلا، دا طبعا نتيجة هبوط معدل زيادة الصادرات عن الواردات. ودا بيكشف لنا فى الواقع عن الخلل اللى يمكن يكون موجود فى خطة الاستثمارات بالذات؛ لأن معنى إن أنا دايما الصادرات بتقل عن الواردات بل معدل الصادرات بيقل باستمرار، دا بيعتبر خلل فى خطة الاستثمارات نفسها ودا بيجب – زى ماقلت فى الأول – مراجعة عملية التخطيط من أولها وعملية الاستثمارات، والاستثمارات الحالية اللى هى موجودة وخصوصا فى الصناعة.

بنلاحظ أيضا إن هذا الخلل اللى موجود فى ميزان المدفوعات هو موجود مع دول الكتلة الغربية أساسا، ودا بيرجع الى إن احنا أو فى بعض الأحيان سياستنا الاقتصادية بتستهدف إن احنا نستورد من الكتلة الغربية، فى الوقت اللى الكتلة الغربية نفسها مبتاخدش منا حاجة! ونتيجة لهذا فالعجز فى ميزان المدفوعات مع الكتلة الغربية، هو فعلا اللى بيمثل أكبر عجز فى ميزان المدفوعات الخارجية بتاعتنا، ولكن دا بيكشف لنا حقيقة فى الواقع، إن دا بيجب إن احنا نعيد النظر فى استثمارات الصناعة، وفى استثمارات الزراعة وفى توجيه الزراعة نفسها. ودا بيتطلب منا إن احنا نعبئ فعلا الموارد المحلية من أجل التنمية؛ لأن عدم تعبئة الموارد المحلية يعنى ممكن إن أنا بستسهل بجيب قروض من بره علشان عملية التنمية، مع ترك الموارد المحلية اللى أنا عندى ممكن إن أنا أستخدمها فى آلية التمويل أو فى عملية الاستثمار. ودايما دا هيسبب باستمرار عملية عجز مستمر لا أستطيع إن أنا أواجهها فى عملية التنمية، ودا ممكن إن احنا على ضوء هذا ممكن نتخذ بعض الاجراءات؛ يجب أولا إن احنا نعتمد بقدر الامكان على الموارد المحلية أى يجب إن احنا نعتمد على أنفسنا فى هذا.

الحرص على الاستيراد من البلاد اللى هى بتستورد منا، والبلاد اللى مبتستوردش منا هى اللى هتسبب العجز اللى موجود. يجب إن احنا نؤمن بوحدة الاقتصاد القومى بقطاعيه الداخلى والخارجى، ويجب إن احنا مانفرقش بينهم باعتبار إن القطاع الخارجى فى الواقع هو انعكاس للقطاع الداخلى. ومن هنا يجب إن احنا نتخذ سياسة امتناع عن الالتجاء الى التسهيلات الائتمانية أساسا لتمويل التنمية، والإلتجاء عند الضرورة الى القروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لأن دى طبعا بتريح أكتر، لأن عملية التسهيلات الائتمانية – وأنا تقديرى – لعبت دور فى الفترة الماضية فى عملية الخلل فى ميزان المدفوعات.

فيه نواحى كثيرة فى هذا يمكن نواحى فنية، ولكن من الضرورى إن احنا نواجه هذه العملية بموارد محلية سواء بنقد محلى أو بنقد أجنبى، ويجب أن يكون الهدف من القروض الخارجية هو مازاد عن طاقة الموارد المحلية فى عملية التنمية. طالما إن أنا عندى موارد محلية باستطيع إنى استثمرها فى عملية التنمية، إذاً مافيش داعى إن أنا استعين بأى موارد أجنبية، وتعتبر الموارد الأجنبية فى هذا السبيل ما هى إلا مكملة فى الواقع لعملية الموارد المحلية وليست عملية أساسية فى هذا.

دا من الناحية العامة من ناحية التخطيط الاقتصادى.

وفيه ناحية أخرى وهى أسلوب الإدارة فى الواقع فى القطاع العام: فى الواقع القطاع العام سار فى الفترة الماضية بطريقة ويجوز حصل فيه بعض التعديلات، ولكن وضرورى إن احنا نؤمن بشئ وهو أهمية تطوير الأسلوب طبقا لخطة التنمية اللى احنا ماشين عليها، منقدرش نتجمد على وضع واحد. فيه بعض الآراء بتقول: إن احنا نوزع على المؤسسات وفيه البعض بيقول نجمع المؤسسات فى وحدة واحدة، ولكن مثلا ضرورى إن احنا نوجد أو نحلل إيه فائدة هذا الاتجاه وإيه فائدة الاتجاه الآخر، ويجب إن احنا نصل الى حلول حسنة فى هذه العملية.

نقطة تانية أحب أشير لها فى هذا.. وهى موضوع التشغيل الاقتصادى للوحدات الاقتصادية نفسها: المفروض إن الوحدة الاقتصادية هى الوحدة النوعية اللى موجودة فى القطاع العام من أجل تنفيذ خطة التنمية؛ وبيترتب على هذا أن نعطى الوحدة الاقتصادية كل السلطات التى تمكنها من هذا التنفيذ فى ظل ظروف تشغيل سليمة اقتصاديا. ومعنى هذا الكلام إن احنا بنحدد لكل وحدة اقتصادية خطة فرعية بتحاسب عليها، ويجب أنها تشارك – هى نفس هذه الوحدة – تشارك فى وضع هذه الخطة، ولا تفرض عليها؛ لأن مشاركة هذه الوحدة الاقتصادية فى وضع الخطة المطلوبة منها، مافى شك يساعد نفس العاملين نفسهم فى هذه الوحدة بيلتزموا بهذه الخطة وبينفذوها.. ودا يمكن اللى أشار اليه الدكتور حجازى فى هذا.

الناحية التانية: هى رقابة على تنفيذ الخطة، يجب أن العملية لا تترك أولا لا تترك كده بدون رقابة. وتقديرى الرقابة الذاتية أيضا يجب أنها تلعب دور كبير فى هذا وماتكونش بس مجرد رقابة من أجهزة عليا، ولكن الرقابة الذاتية بتلعب دور، وبتخلى هذه الوحدات تلتزم بالخطة، وبتجعل الخطة وميزانية حتى المشروع نفسه واقعية، ومرتبطة بنشاط الوحدة الاقتصادية نفسها.

خطة الأرباح بالنسبة لهذه الوحدة: يجب أن تكون بناء للأصول نفسها بتاعة رأس مال هذه الوحدة الاقتصادية وماتكونش مجرد عملية شكلية لا ترتبط بأساس، وإلا بالتالى بنجد أن الأصول نفسها غير موجودة والسيولة غير موجودة.. زى ما أشار الدكتور حجازى فى هذا.

يجب إن احنا برضه نحرر الوحدة الاقتصادية من قيود الروتين الإدارى ونمكنها من معالجة هذه القيود على أساس اقتصادى سليم؛ بحيث إن احنا نعطى لهذه الوحدة الحرية فى تعديل الهيكل التنظيمى نفسه للوحدة، باعتماد أيضا من المؤسسة اللى تتبعها هذه الوحدة. وتقديرى برضه عملية العمالة أو فرض عمالة زايدة، يجب برضه إعادة النظر

فيها لأن العمالة الزايدة مافى شك تسبب نوع من العقبات فى تحقيق الخطة الملزمة بيها هذه الوحدة الإنتاجية.

يجب أيضا أن يكون فيه نوع من الرقابة الخارجية، يعنى علاوة على الرقابة الذاتية اللى موجودة يكون فيه نوع من الرقابة الخارجية؛ سواء من ديوان المحاسبات سواء من الأجهزة الموجودة المختلفة، سواء من البنوك.. ممكن إن البنوك تلعب دور فى عملية الرقابة الخارجية على الوحدات الاقتصادية.

ممكن إن احنا نعيد النظر أيضا فى عملية التقسيم النوعى للمؤسسات الحالية على ضوء نشاطها الاقتصادى، بحيث إن يبقى كل مجموعة من المجموعات بترتبط فعلا بنشاط اقتصادى معين.. ودى برضه العملية عايزة بحث فى هذا.

النقطة التانية ناحية الوحدات الإنتاجية: وهى التسيير الديمقراطى للوحدات الاقتصادية، ويجب أن نؤكد على إن احنا نعبئ كافة القوى العاملة فى هذه الوحدة وتصبح مسئولة عن تنفيذ خطة التنمية؛ فى شكل مؤتمرات للإنتاج على مستوى الوحدات الإنتاجية أو على مستوى المؤسسات، مع ضرورة أن يكون فيه شغل واضح وأن يتحدد بوضوح أن المسئولية الأولى للقيادة تقع على رئيس مجلس الإدارة نفسه، وله فى مقابل هذه المسئولية كل السلطات اللى هو يستطيع أن ينفذ بيها الخطة.

تانى حاجة: تتحدد مسئولية رئيس مجلس الإدارة فى مسئوليتين أساسيتين – ويمكن السيد الرئيس أشار لهذا فى مؤتمر الإنتاج اللى عقد فى مارس ١٩٦٧ – وهى مسئولية الأداء أى مدى النجاح فى تنفيذ أهداف الخطة، ومسئولية الإدخار أى مدى النجاح فى أن تكون الأرباح والإدخار والاستثمارات الجديدة، ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة مسئول مسئولية مباشرة عن هذا الاتجاه.

يجب أن يُفهم أن مسئولية رئيس مجلس الإدارة يمارسها بطريقة جماعية؛ سواء على مستوى مجلس الإدارة أو على مستوى اللجنة النقابية اللى موجودة أو مستوى الجماعة القيادية.

ويجب أن تتحدد مهمة مجلس الإدارة فى ذلك عن تنفيذ أهداف الخطة والمحاسبة عليها، تتحدد بوضوح أيضا مهمة الجماعة القيادية وهى الاشتغال بالسياسة أولا وأخيرا دون التدخل فى الخطة؛ وخصوصا بعد طالما أُقرت الخطة مافيش أى سلطة أخرى تستطيع أن تتدخل فى هذه العملية، ولكن من الممكن أن تتم الرقابة على تنفيذ هذه الخطة.. وبالتالى نستطيع أن نشيل جزء كبير جدا من التضارب اللى موجود فى كثير من الوحدات الإنتاجية.

كما يجب أيضا أن تتحدد مهمة اللجنة النقابية بوضوح، واللى هى أساسا بتراعى تنفيذ القوانين العمالية وتحسين أحوال العاملين من الناحيتين الثقافية والمهنية ويجب أن تؤدى دورا فى هذا السبيل، ويجب أن تكون أجهزة الإدارة مقتنعة بهذا الدور. وفى لائحة العاملين بتاعة القطاع العام، فيه نص على تشكيل لجان مختلفة سواء على مستوى التدريب وعمليات الرعاية الاجتماعية، ولكن لم تشكل الى الآن هذه اللجان.

وتقديرى برضه يجب أن نستكمل عملية الانتخابات مرة أخرى فى الوحدات التى لم يتم فيها الانتخابات؛ لأن فيه فترة أكتر من ٣ أو ٤ سنين لاتزال القيادات الى الآن موجودة، وبعض القيادات أنتخبت السنة اللى فاتت والبعض لسه الى الآن.

وأهم حاجة برضه فى الوحدة الإنتاجية، عملية تطبيق مبدأ ربط الأجر بالإنتاج، والأخذ بنظام الحوافز الجماعية والفردية. ودا من الناحية الاقتصادية بشكل عام وتقديرى فيه مجال كثير للكلام فى هذا السبيل.

ودى كانت بعض الخطوط العريضة فى هذا المجال.

النقطة الثانية: بالنسبة لتعبئة الجماهير لتنفيذ خطة التنمية: لأنه إذا لم تعبأ الجماهير فنيا وثقافيا لتنفيذ خطة التنمية، فبالتالى لن نحقق أى تنمية أو زيادة فى الإنتاج. ودا فى الحقيقة يشمل ناحيتين أساسيتين.. وهى عملية الاستثمارات الاجتماعية، ويجب أن توضع بتوازن بين الاستثمارات الاجتماعية والاستثمارات الاقتصادية فى المشاريع المختلفة، ويجب ألا نهمل الاستثمارات الاجتماعية لأن ذلك يُفقد الاستثمارات الاقتصادية عامل مهم فى إنجاح خطة التنمية.

والنقطة التانية يمكن أشرت اليها وهى المشاركة فى التنمية: وتأتى نتيجة تفهم الإدارة دورها، والعلاقة بين الإدارة والقواعد العمالية اللى موجودة وبينها وبين اللجان النقابية، وأيضا المؤتمرات الإنتاجية، ولجان تنبثق من هذه المؤتمرات لمتابعة تنفيذ الخطة والتزام العاملين بتنفيذ هذه العملية.

ودا تقديرى بالنسبة للناحية الاقتصادية.

أما بالنسبة للناحية السياسية، يمكن فيه كثير من الكلام قيل فى هذا، ولكن يجب أن أوضح نقطة.. وهى التفريق بين الحرية والديمقراطية، فالحرية ترتبط بالفرد وبالمجتمع والديمقراطية هى التنظيم الذى من خلاله نستطيع أن نحقق الحرية، وهو الشكل التنظيمى اللى بيستطيع الفرد فيه إنه يمارس حريته.

نحن ملتزمون بالميثاق الذى ينص على ديمقراطية الشعب العامل، وفى الظروف الحالية نصر على الشكل القائم وهو تحالف قوى الشعب العاملة. ويمكن بعض الناس بتفهم الديمقراطية على إنها إنشاء حزب أو اتنين أو تلاتة، ومعنى هذا إنهم بيرتبطوا بقاعدة اقتصادية معينة، ومعنى هذا إن أى تحالف بينتهى؛ لأن أى حزب هو عبارة عن واجهة سياسية معينة لطبقة اجتماعية معينة، وبالتالى إذا قام حزبين أو تلاتة من تحالف قوى الشعب العاملة القائم هتكون النتيجة إن هذا التحالف هيتفتت؛ لأن كل واجهة سياسية فى هذا هتلجأ الى قاعدة اقتصادية فى المجتمع، اللى هى هتدعمها. وتقديرى أن فكرة الأحزاب فى هذه المرحلة غير واردة، بل ضرورة الإصرار على تحالف قوى الشعب العامل.

وفيه نقطة أحب أشير اليها بالنسبة للشعب المصرى بالذات، لأنه شعب عنيد جدا.. هو شعب طيب لا يتقبل أى شئ بسهولة طالما بتصدر له تعليمات. ودا نتيجة منطقية للظروف اللى عاشها الشعب المصرى تحت سيطرة الاستعمار بأنواعه؛ فكان بيعتبر دايما أن السلطة اللى بتحكمه ليست منه، ومن هنا كانت أى تعليمات تصدر له من السلطة لا ينفذها؛ باعتبارها أنها لا تمثل مصلحته من وجهة نظره، وعلينا أن نتفهم طبيعة الشعب، ونحاول إنه يلعب دور فى عملية البناء السياسى والبناء الاجتماعى، والتحالف الموجود يساهم فى إنجاح عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والقضية كيف يمارس هذا التنظيم صلاحياته؟ وكيف تمارس اللجان المختلفة والقيادات صلاحياتها المخولة اليها؟ وإذا كنا بنقول الاتحاد الاشتراكى ٦ مليون، لا يستتبع بالضرورة أن يكون كلهم على مستوى عالى من الثقافة السياسية.

ومن هنا يجب أن نلقى عناية كبيرة جدا للقيادات فى كافة المستويات المختلفة، والقيادات فى الواقع يجب الاهتمام بيها بشكل أساسى؛ لأن من الممكن أن البعض بيختار قيادات على أساس أنها لا تنتمى الى طبقات إقطاعية أو رأسمالية أو ليس لها تاريخ ومعنى هذا أنه بالتالى تصبح اشتراكية، ولكن يجب أن نقيس القيادات على أساس وعيها السياسى ونشاطها السياسى وفهمها للمبادئ الاشتراكية.

ومن هنا نجد أن عملية الاهتمام بشئون الأفراد يجب أن تلقى عناية كبيرة جدا، ويجب أن توحد فى جهاز ولا يترك لأى أحد أن ينتقى قيادات كيف يشاء؛ لأن دا – زى سيادة الرئيس ما بيقول – بيؤدى الى نظام الشِلل ووجود التحزب.

عدم العناية بالتثقيف السياسى وتوضيح حقيقة الصراع الطبقى الموجود فى المجتمع، ولا يجب إن احنا نتجاهله. والميثاق أشار الى هذا، ولكنه أشار فقط الى طريقة حل هذا الصراع بالأسلوب السلمى والإقناع، ومن الممكن أن يتحول هذا الصراع الطبقى

الى صراع دموى فى أى وقت. ومن هنا تفهيم القيادات فى الاتحاد الاشتراكى هذه المعانى، التثقيف السياسى والأيديولوجى بيكون عامل رئيسى فى اختيار هذه القيادات.

ومن الناحية الأخرى فيه أمراض كثيرة داخل التنظيم مثل البيروقراطية، وعلينا مواجهتها وبحثها فى التنظيم السياسى بجانب عملية التحزب بجانب السلبية والتجمد الموجود فى بعض الوحدات. ولن يتأتى ذلك إلا بعملية تثقيف مستمرة وعناية بشئون الأفراد وتدريبها سياسيا وإداريا، وكيف تتصل هذه القيادات بالجماهير، والتأكيد باستمرار على القيادة الجماعية على كل المستويات وبحيث أن تكون القيادة الجماعية هى ضمان للاستمرار وضمان عدم الانحراف.

ويأتى بعد ذلك العلاقة بين الأجهزة الحكومية وعلمية التنظيم السياسى نفسه: ويجوز أن بعض أجهزة التنظيم السياسى لا تفهم حقيقة دورها بالنسبة للأجهزة الحكومية، بل قد نجد مثلا فيه جهاز حكومى معين بيصدر تعليمات معينة، وبيتولى نفس الجهاز السياسى إصدار نفس التعليمات؛ ودا نتيجة لعدم فهم دور الجهاز السياسى اللى المفروض دوره هو تدعيم التعليمات اللى بيصدرها الجهاز الحكومى، وحث الجماهير على إنها تلتزم بها.

ومن الأمور أيضا اللى احنا يجب أن نراعيها العلاقة بين التوجيهات العامة والتوجيهات الخاصة فى التنظيم السياسى: والمفروض أن قيادات التنظيم السياسى العليا بتصدر توجيهات معينة فى مشكلات معينة، وتنزل هذه التعليمات الى القاعدة؛ ومن هنا بتختلف درجة فهم الجماهير لهذه التعليمات ومن هنا بتحصل بلبلة! ومن الضرورى الى جانبها أن تصدر توجيهات خاصة ومتابعة تنفيذها.

التنظيم السياسى: وهو بهذا الشكل على المستوى الأفقى لا يمكن أن يكون قويا إلا إذا كانت التنظيمات الرأسية قوية، ومعنى التنظيمات الرأسية.. النقابات، التعاونيات، الشباب، ويجب العناية بهذه التنظيمات الى جانب عدم إيجاد نوع من التضارب سواء بين هذه النقابات والتنظيم السياسى، ويمكن فى العمال فيه الاتحاد العام وإدارة العمال فيه نوع من هذا، ويجب أن احنا نواجه ونحل هذه العملية.

والكلام دا اللى أنا قلته تقريبا علاوة على كلام الأخوة، هى الأمور التى يجب أن نراعيها فى التنظيمات السساسية.

والناحية الأخرى.. هى ناحية الثورة الثقافية: وهى فى الواقع تم فى مجتمعنا الى الآن تحولين هما.. تحول موضوعى تم سنة ١٩٦١ من خلال القرارات الاشتراكية، وتحول فكرى تم بصدور الميثاق سنة ١٩٦٢، ولكن الى الآن لم يتم التحول الثقافى بالدرجة

المنتظرة أو المرجوة، واللى هو معناه كيف أنقل هذا التحول الفكرى والتحول الموضوعى الى عقول الجماهير؟

ويمكن الجامعات وأجهزة التعليم المختلفة عليها عبء كبير فى هذا المجال، وتقديرى أنه إذا مالم يحدث هذا التحول الثقافى فى كل مؤسسات التعليم، لن يكون له أى قيمة سواء للتحول الفكرى أو التحول الموضوعى اللى حصلوا فى مجتمعنا.

وأنا بأخرج من هذا، الى أن سياسة التعليم لابد أن يكون لها جهاز متكامل يضع لها السياسات التعليمية فى كل المراحل، والربط بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالى. ودا بيخلينا نتطرق الى ناحية مهمة جدا وهى موضوع البحث العلمى، اللى هو مهم جدا فى البلاد النامية، واللى بيواجه فيها البحث العلمى مشكلتين هما: ندرة الكادرات العلمية، وتعقد المشاكل التى يجب نحلها بواسطة هذه الأجهزة.

وده يتطلب أن يكون هناك سياسة للبحث العلمى، وعدم تشتيت عملية البحث العلمى فى مجالات مختلفة؛ لأن التشتيت بيكون أمر مقبول فى الدول المتقدمة فقط، ولكن فى الدول النامية من الضرورى إيجاد سياسة مركزية للبحث العلمى. وأنا لا أقصد بالبحث العلمى العلوم الطبيعية فقط بل العلوم الاجتماعية أيضا والأبحاث فيها هى الأخرى. ويجب إن احنا نوجد النزعة العلمية فى الجماهير نفسها التى يجب أن تتشبع بالأسلوب العلمى فى التفكير.. ودا بيلقى بالأعباء على أجهزة الإعلام والثقافة المختلفة ابتداء من الأطفال.

الثورة الإدارية: فى الواقع، يمكن الدكتور حجازى اتكلم فيها بشكل واسع، وهى أهمية تنقيح القانون واللوائح لتساير التطور والتغير اللى تم، وتدريب القيادات على الاتصال بالجماهير، وإزاى أن أنا ماأوجدش تضارب فى الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة أو عدة من الأجهزة بتعمل فى مجال واحد؛ فبتكون النتيجة أننا لا نحصل على نتيجة فى هذا المجال.

وموضوع الإدارة المحلية أيضا: وموضوع الإدارة المحلية أنا باركز على المحافظين، اللى يجب أن يكونوا أشخاص سياسيين وإداريين فى نفس الوقت. والمحافظ هو يمثل رئيس الجمهورية فى هذه المحافظة التى يتولاها؛ ومن هنا تقديرى الاهتمام بالإدارة المحلية والمحافظين بالذات يكونوا قادة سياسيين أكثر من إنهم يكونوا قادة إداريين.

والناحية الأخيرة اللى بدى أتكلم فيها فى الواقع، وهى الناحية الروحية وأخلاقيات المجتمع: وتقديرى إن احنا الى الآن لم توضع سياسة دينية للمجتمع، والتى يجب أن تنبع من قيم معينة اللى بتمثلها الأديان. وإحنا هنا فى أخلاقياتنا يمكن بنتأثر بناحيتين.. هما ناحية الانفعال وناحية نزوع الى الغيبيات؛ وننفعل فى شئ ثم نهبط ثم بنؤمن بالغيبيات بلا

هدف. والعرب الأول كانت فيهم هذه الصفات، لكن بعد كدا العنصرين دول لعبوا دور فى التطور اللى حصل عند العرب لأن كان فيه هدف، الانفعال لعب دور فى تحقيق هذا الهدف، النزوع ناحية الغيبيات لعب دور فى تحقيق هذا الهدف. ولكن اقتصارنا على الانفعال والنزوع الى الغيبيات بدون هدف فى تقديرى لا يؤدى الى تحقيق الدور الحقيقى بتاعها.

ومن هنا نلاحظ أن التربية الدينية تنحصر فى نواحى محدودة، دون إبراز قيم معينة بل تبرز نواحى الإجبار والزجر بالنسبة للفرد، دون أن تحاول أن توضح له أو ماهى أسباب هذا أو ماهى القيم التى يجب أن يتحلى بها الفرد فى المجتمع.

وأنا تقديرى أن الشرق هو بتاع الروحانيات، والغرب بتاع الماديات، على العكس الغرب هو بتاع الروحانيات، والشرق بتاع الماديات. والروحانيات عبارة عن أن الشخص بيؤمن بقيمة وكيف تدفعه هذه القيمة الى خدمة مجتمعه، لكن إذا كانت هذه القيم لا تخدم المجتمع بيبقى مجتمع ماديات. ومن هنا يجب أن يكون فيه سياسة دينية واضحة تحاول أن تجلى الدين وتوضح القيم الأساسية اللى بيقوم عليها الدين وتربط الأفراد بيها.

العملية مش بس صوم وصلاة وحج ولكن دى أسس، ولكن هناك بناء أكبر يجب أن نغرسه فى نفوس الجماهير.

عبد الناصر: والله من إمبارح وإنت بتتكلم فى الميكروفون! (ضحك) هو الحقيقة الأخ كمال حملنا مالا طاقة لبشر به قال يجب ألف مرة! (ضحك) طب اللى يجب دا مين هيعمله؟! (ضحك) يجب ويجب ويجب ثم ماذا؟! من الضرورى كذا وكذا وكذا ثم ماذا؟!

وهذا الكلام باسمعه للمرة الألف طيب كيف نحقق هذا الكلام؟ إحنا عملنا عشر جلسات فى اللجنة التنفيذية العليا، وطلعنا فى الآخر برؤوس مواضيع ورؤوس الموضوعات دى حطيناها النهارده. وبعدين يجب أن نوازن ميزان المدفوعات.. بقالنا كام سنة بنقول هذا الكلام؟! وهل هنقدر نوازنه وإمتى؟! ويجب إن احنا نمول تمويل ذاتى ويجب برضه! (ضحك) وهل هنقدر إننا نمول الاستثمارات تمويل ذاتى؟! والحقيقة كل موضوع من دول عايز بحث طويل عريض لوحده.

صدقى: هو لو سمحت لى سيادتك هو بداية الحديث عن التغيير، وأنا أحب أقول: الرغبة فى التغيير لدى الجماهير لم تبدأ فى خمسة يونيو بل كانت قائمة قبل ذلك، وهو تغيير فى كثير من المسائل التى أشار إليها الإخوان، وتغيير أيضا بالرغبة فى تحقيق أشياء يتطلع اليها الشعب وكان ينظر الى الدولة أن تحققها له. ولذلك يمكن تركز الكلام فى هذه الجلسات على أشياء برزت بعد خمسة يونيو، والواقع أنها تناولت جميع نواحى الحياة فى البلد إنما

هى تعبير عن آمال الشعب، وبصورة مبسطة لابد إذاً من التغيير حتى تتحقق هذه الآمال. وسيادتك عبرت فى أول جلسة لهذا المجلس عن كلمة يمكن تجاوزها الإخوان وهى "الأمل"، وما هى العلاقة اللى بتربط بين الحاكم والمحكوم.

فى الحقيقة إن المحكوم إذا لم يشعر أن القائد يعمل على تحقيق آماله أو على الأقل بيراه أنه بيعمل فى الطريق اللى بيؤدى الى تحقيق هذه الآمال ترتبط بيه، وإيه اللى ربط الجماهير بالثورة من٥٢؟ لأنها شافت إن الثورة جاءت لتغيير أوضاع شكى منها الشعب وأعطت الجمهور الأمل فى ذلك، وفعلا تحققت إنجازات لهذه الثورة وبالتالى زاد ارتباط الشعب بالثورة وبالقيادة اللى تمثلت فيها جميع هذه الانتصارات.

والواقع أن من يستمع الى الكلمات اللى قيلت، يحس وكأنه لم تحدث انتصارات وإحنا ركزنا كلنا على العيوب! ولكن إذا كانت هذه هى الصورة فالشعب سيفقد الأمل فينا ومن حقه أن يطلب التغيير. واستغل أعداء النظام هذا الكلام، وأعتقد أن كثير من المسائل التى تثار الآن أعداء هذا النظام يعملوا على إثارتها.

هل هذه هى الصورة الحقيقية؟! فيه عيوب وأخطاء وانحرافات، هل هذا كل شئ؟! هل حقيقى أن هذا النظام لم يحقق شئ للشعب؟! وإحنا سرنا شوط طويل جدا تحت مسمى النقد والنقد الذاتى؛ فى إن احنا أعطينا للشعب صورة عن هذا النظام أقل بكثير جدا مما يستحقه! والواقع أنه فى غمرة النقد الكثير من بعد ٥ يونيو، يجب ألا نتراجع بل نستعرض ماحققناه برغم أخطائنا؛ اللى كان بيعتبر قبل يوم ٥ يونيو كمثال يحتذى به لدى جميع الشعوب من الواقع مش إنشاء ولا كلام، واللى تحقق فى ١٥ سنة فى عمر شعب يعتبر معجزة! والأمثلة موجودة وكانت أحلام قبل الثورة، زى طرد الانجليز وكان بالنسبة لنا كفاية، وتأميم القناة والسد العالى والتصنيع؛ كل ده ماحدش بيتكلم فيه حتى فى هذه الجلسات! وأغلب كلامنا كان انتقادات!

على هذا المقياس، هل يمكننا أن نقول للشعب إن هناك أمل وإننا نحن من حقق هذه الأمال فى الماضى قادرون على تحقيق آماله فى المستقبل؟! ودى كانت كلمة لابد أن اتكلمها.

حصل تعديل وزارى، وآهو تغيير واتقال هو دا التغيير اللى احنا عاوزينه؟! وأيضا العناصر المضادة للثورة تبنوا هذا الاتجاه وسيادة الرئيس أشار الى ذلك. أى عمل النهارده أعدائنا هياخدوه، والرد الحقيقى على هذا إعطاء الأمل الحقيقى للشعب بالعمل الجاد المخلص.

إحنا غيرنا سياستنا فى السنتين تلاتة اللى فاتت تغيير أساسى، والأمل فى رأيى أنا الى جانب كل الكلام اللى اتقال هنا؛ إحنا بننسى الفرد اللى بتنتهى عنده كل هذه الأمور ولقمة العيش الى أن مستواه ارتفع ولا ماارتفعش، وهو بيقارن نفسه النهارده بقبل الثورة، هل هى الثورة حسنت ولا سوأت حاله؟! لو حسنت يبقى معاها والعكس.. ودى مسائل بديهية.

وكنا ماشيين عمالة كاملة فى البلد، إنتاج متزايد، وخدمات، وبالتالى توالت الانتصارات يوم بعد يوم؛ مما ربط الشعب مع قائد هذا النظام وهذا النظام.

التغييرات الجذرية اللى حصلت فى السياسة فى السنتين تلاتة اللى فاتت، زى التضخم مثلا والاجراءات اللى احنا خدناها لمعالجة التضخم نفسه؛ هى دى ذاتها السبيل الى التضخم لأننا رفعنا الأسعار ومعنى رفع الأسعار إن قيمة الجنيه نقصت، ومعناه أننا ابتدأنا نوجد التضخم. لم يكن التضخم فى صورة رفع أسعار نتيجة لزيادة الطلب عن المعروض، بل كان نتيجة لقرار اقتصادى اتخذته الدولة فى ذلك الشأن.

وخدنا قرار تانى.. الانكماش، وكان فى الفترة اللى فاتت كان طلبة الخريجين نصهم بيتعين وهو طالب زى المهندسين، والنهارده عندنا الخريجين مش عارفين نعمل بيهم إيه؟!

ودى المشكلة الحقيقية نتيجة التغيير فى السياسة، أصبحت لدى الجماهير مشاكل حقيقة لا يمكن أن نتجاهلها.. البطالة، وعدم زيادة الأجور فى مقابل رفع الأسعار لدى غالبية الشعب. ومن هنا ابتدت تهتز علاقة الجماهير بالنظام، ويتساءل.. بعد ١٦ سنة هذا النظام مش قادر يوجد لى عمل أو يزيد الأجر؟! والنظام عليه أن يجيب عليها، وهل هو قادر أن يحققها أم غير قادر على تحقيقها؟! ودى الصورة.

وسيادة الريس لما اتكلم عن التنمية، ولابد إن احنا نتجه الى التصنيع والتنمية الزراعية أنا متأكد إنه كان فى ذهنه هذه المسائل. أنا أعلم من يوم ما قامت الثورة، وكان فى ذهنه موضوع البطالة وأن الدولة ملتزمة بتوفير عمل لكل فرد. برغم ما قيل، لكن الحقيقة فيه نجاح كبير بعد الثورة، هذا ليس دفاعا عن النظام أو أشخاص ولكنه واقع فعلى تحقق بعد الثورة.

هل لدينا إحنا القدرة على أن ننطلق مرة أخرى؟ والصورة اللى اتقالت هنا يمكن ما تشجعش على كدا! لكن أنا شايف الصورة أحسن بكثير مما فى أذهاننا إحنا هنا، وإن احنا فعلا فيه امكانيات إننا ننطلق وإحنا اللى مش عايزين نطلقها! مثلا فيه حاجات دكتور حجازى ذكرها زى الآلات اللى لسه موجودة فى صناديقها، ولو ركبت هتغنينا عن الاستيراد وهتساعد فى الإنتاج؛ فلم يكن الموضوع نقص فى الامكانيات ولكنه قرار أتخذ بالانكماش!

فهناك امكانيات للانطلاق التى ليس أمامنا بديلا غيرها؛ لأنه فى رأيى فى المجتمع الاشتراكى إذا وقفت عملية الانطلاق تنهدم جميع الأسس اللى قام عليها المجتمع الاشتراكى. اللى معناه إن الدولة هى المستثمر الأساسى فى الدولة، فإذا كانت الدولة هى بتبطئ الاستثمار.. تخفض الإنتاج؛ يختل ميزان المدفوعات وتزيد البطالة وترتفع الأسعار وينخفض الإنتاج، وبندخل فى حلقة مفرغة ومشاكل لا يمكن لأى نظام أن يتحملها.

إذاً أنا بأثير نقطة وهى إن سيادة الرئيس إذا كان فى كلامه بيقول التغيير، لابد أن يكون هذا التغيير تعبيرا عن تغيير لتحقيق أمل هذا الشعب، وأول الآمال إنه يحس إن البلد بخير والإنتاج فى البلد، وإن يحس إن الحكومة قادرة على تحقيق هذا الهدف.

للأسف نحن سرنا فى طريق النقد واستغل أعدائنا ذلك، وبدأوا يشككوا فى قدرة هذا النظام على تحقيق آمال الشعب.

وأنا قعدت مع الأخ حسن عباس واستعرضنا بصورة مبسطة أو سريعة موقف ميزان المدفوعات اللى هو المشكلة الأساسية، لقينا إن الحالة بتتحسن فى عز الأزمات اللى احنا ماشيين فيها.. الحالة بتتحسن، السنة اللى جاية هنتحسن أكتر بكتير، والجبهة الاقتصادية صمدت أمام الأزمات. مثال واحد وهو ميزان البترول، والفارق بين السنة دى والسنة الجاية هيكون لا يقل عن أربعين أو خمسين مليون دولار إضافى فى ميزان المدفوعات. وهذا الرقم أعطيه بتحفظ لأن احنا اللى محددين الإنتاج، ولو إحنا عايزين نعلى الإنتاج هنعليه. وفيه نواحى أخرى نستحدث إنتاج يمكننا من زيادة الصادرات.. وهكذا الصورة مش قاتمة.

هل لدينا امكانيات لهذا الانطلاق؟ آه.. وإحنا عندنا اتفاقيات مع كثير من الدول وأغلبها مشروعات صناعية تحسن ميزان المدفوعات، وإحنا اللى موقفينها! ومش هاندفع ولا مليم إلا لما يبدأ الإنتاج.

ويجى موضوع النقد المحلى، اللى أنا أعرفه إن احنا عندنا سيولة فى البنوك مش عارفين نعمل بيها إيه! مشكلة فى البنوك إن لديها إيداعات مش عارفة تستخدمها!

أصبح لدينا امكانية كبيرة للانطلاق ماكانتش موجودة فى مرحلة الانطلاق الأولى لما بدأنا، وهى الخبرة؛ فأنا أقصد إن الامكانيات موجودة وإحنا عندنا القدرة للانطلاق نتيجة الخبرة.

والواقع إن دى هى النقطة الأولى. وأنا شايف إن سيادة الريس يوافق على هذا أنه يقرر فعلا إن احنا لابد أن ننطلق؛ لأن مش ممكن أبدا إن خمسين ستين ألف من الخريجين من كل الجامعات والمدارس والمعاهد يفضلوا عاطلين فى بيوتهم!

وبعض الطبقات العاملة، مشكلاتهم هى البطالة وارتفاع الأسعار واللوايح اللى احنا نازلين بيها على دماغ العمال بلا مبرر ولا سند ولا قانون حتى! سألت: إيه البطالة؟ قال لى: إذا كانت الأسعار مش قادرين عليها على الأقل لما إبنى بيشتغل أنا باخد ٦ جنيه وهو ٦ جنيه يبقى ١٢. ده معنى البطالة فى ذهن الناس.. هى لقمة العيش، وعدم قدرتهم على تحمل تكاليف المعيشة! بالانطلاق والعمل هنقابل هذا وعندنا امكانيات متاحة علينا أن نستغلها جيدا.

والنقطة التانية.. نقطة أخيرة أحب أتكلم فيها: إن احنا سيادة الريس اتكلم عن الثورة المضادة، وفى الواقع فيه ثورة مضادة وعلى نطاق واسع، والناس بتتساءل.. يعنى إيه الثورة المضادة ومين هم؟ ويجب علينا تحديدها. وفى رأيى أن الثورة المضادة.. إحنا لنا نظام قائم على مبدأ أساسى وهو الاشتراكية، وكل من لا يؤمن بالاشتراكية التى يقوم عليها نظامنا هو من الثورة المضادة، وهذه الاشتراكية أخذت صورة تطبيقية وحققت انجازات ومكاسب.

وأعداؤنا هم أعداؤنا ومن معنا هو معنا، ولن يمكننا بالمجاملة أن نجتذب أعدائنا الى صفوفنا لأن أعدائنا الآن هم أعداء مبدأ ولهم من يساندهم. والأخ كمال رفعت قال كلمة أنا بأتفق معاه فيها هى: أن أعدائنا هم أمريكا، والغريبة إن احنا نلاقى ناس فى مراكز قيادية بيميلوا للأمريكان فى مقابل الروس اللى بيسلحونا، واسرائيل النهارده مش قادرة تعدى القنال للضفة الغربية. أما الأمريكان اللى إدوا اسرائيل السلاح علشان يحتلوا سيناء دول كويسن! وللأسف إن منهم من ينادى بالاتفاق مع أمريكا! وليه نعادى أمريكا؟! للأسف أن من يعملون فى المراكز القيادية فى الدولة ينادوا بهذا أيضا!

وأنا أرى أن التغيير لابد أن يتناول هؤلاء، لأنه لا يمكننا أن نسير فى هذا الاتجاه ونحن فى وسط هذه الأزمات وتكون صفوفنا لا نطمئن اليها!

فى النهاية.. من لا يؤمن بمبدأنا لا يعمل معنا.

وشكرا.

عبد الناصر: أظن الكلام لا نهاية له!

نكمل يوم الأحد اللى جاى إن شاء الله.